جامعة محمـد خيـضر – بسـكرة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الإستراتيجية الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي

الطاقة أنموذجاً (2000-2014)

مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص :علاقات دولية و إستراتيجية

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:

لخضر نويوة د. زهير بوعمامة

أعضاء اللجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	التخصص	الصفة	المؤسسة
01	أ.د عمر فرحاتي	أستاذ التعليم العالي	علوم سياسية	رئيسا	جامعة بسكرة
02	د.زهير بوعمامة	أستاذ محاضر أ	علوم سياسية	مشرفا ومقررا	جامعة تيبازة
03	د.بن صغير عبد العظيم	أستاذ محاضر أ	علوم سياسية	ممتحنا	جامعة بسكرة
04	د.مصطفى أسعيد	أستاذ محاضر أ	علوم سياسية	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية:

2015-2014

جامعة محمـد خيـضر – بسـكرة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الإستراتيجية الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي

الطاقة أنموذجاً (2000–2014)

مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص :علاقات دولية و إستراتيجية

إعداد الطالب:

لخضر نويوة

إشراف الأستاذ:

د. زهير بوعمامة

السنة الجامعية:

2015–2014

إهداء

إلى من وهبا كل حياتهما لي ،تربيةً ،وتعليماً ،إلى نورا حياتي ،والدي ،بِراً لكما، أهديكما ثمرة عملي.

شكر و عرفان

لله سبحانه وتعالى الفضل والتوفيق لإنجاز موضوع مذكرة الماجستير علوم سياسية.

لأساتذتي في قسم العلوم السياسية بجامعة المسيلة ،الفضل بتكويني في فترة التدرج وأَخُصُ بالذكر أستاذي مرزوقي عمر، الذي فتح لي الطريق لدخول مجال التخصص ،وأستاذي الكريم محمد بوضياف الذي لم يبخل عليا بنصائحه طيلة سنوات التدرج الجامعي.

لأساتذتي بقسم العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة ،أتوجه بجزيل شكر، وعرفان لهم لتكويني في مرحلة ما بعد التدرج، وأتوجه بالشكر لأستاذ الفاضل زهير بوعمامة ،الذي قبل الإشراف على العمل بكل رحابة صدر ، وتيسيراً في التنفيذ وبناءً للموضوع، فله خالص العرفان.

للأساتذة الكرام، أعضاء اللجنة المناقشة لهذه المذكرة المتواضعة ،على قبولهم بأن يكونوا جزءاً من هذا العمل مما يدعم في اتجاه إثرائه.

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: أهمية الطاقة في الفكر الاستراتيجي الروسي التأصيل النظري والتطور التاريخي

المبحث الأول: جذور التفكير الاستراتيجي في مجال الطاقة

المطلب الأول: مظاهر تبلور البعد الاستراتيجي لطاقة

المطلب الثاني : الصدمات النفطية وأثرها في العلاقات الدولية

المبحث الثاني: مكانة الطاقة في المسار التطوري للفكر الاستراتيجي الروسي

المطلب الأول: النفط في الحِقبة القيصرية ، بِداية للأهمية

المطلب الثاني: دور النفط والغاز في الحِقبة السوفيتية

المطلب الثالث:إتجاهات الفكر الاستراتيجي الرّوسي بعد الحرب الباردة ورؤيتها لطاقة كقيمة استراتيجية

الفصل الثاني: محددات الإستراتيجية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي

المبحث الأول: المتغيرات الداخلية

المطلب الأول: المتغير السياسي و الأمني

المطلب الثاني: المتغير الاقتصادي

المطلب الثالث: المتغير العسكري

المبحث الثاني :المتغيرات الخارجية

المطلب الأول: المتغير الدولي

المطلب الثاني: المتغير الإقليمي

الفصل الثالث: دور الطاقة في الترتيبات الأمنية و الاقتصادية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي وانعكاساتها الأمنية.

المبحث الأول: الترتيبات الأمنية الروسية في مجال الطاقة

المطلب الأول: السياسة الأمنية الروسية الثابت والمتغير

المطلب الثاني :السياسة الدفاعية الروسية ورؤيتها لأمن الطاقة

المبحث الثالث: الترتيبات الإقتصادية الروسية في مجال الطاقة

المطلب الأول: المستوى الوطني

المطلب الثاني:المستوى الإقليمي

المبحث الثالث : التهديدات الأمنية للاعتماد الرّوسي على الطاقة كأداة تأثير تجاه الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: التهديدات الأمنية الداخلية وانعكاساتها على وطنية الطاقة الروسية.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الخارجية، أمن العرض الروسي.

خاتمة

مقدمـــة

مقدمة:

إنّ نهاية الحرب الباردة، وما تضمنته من تحولات في المجالات السياسية والأمنية و الاقتصادية و الإجتماعية، أَثَّرت في تراتبية هيكل القوة العالمي، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية والإقتصادية الأولى عالمياً مطلع التسعينات من القرن العشرين، وانعكست تداعيات صدمة إنهيار الإتحاد السوفيتي السابق، في بُعدها الأمني على الدولة الروسية الجديدة في الحقبة ما بعد السوفيتية من التاريخ السياسي الروسي، وشكلت جملة التهديدات الأمنية الداخلية، ممثلةً في الاضطراب الهوياتي وضعف البنية الإقتصادية الروسية،أبرز التهديدات الأمنية للأمن الوطني الروسي في الخمس السنوات الأولى للدولة الروسية الجديدة، و تزامنت مع التهديدات الأمنية الداخلية، تهديدات أمنية خارجية، تترتب عن تآكل المنطقة العازلة السوفيتية السابقة" Buffer Zone "؛ بسبب النشاطات التوسُعية المتزايدة بمحتواها الصلب ، للحلف الشمال الأطلسي و المعياري للإتحاد الأوروبي ، إنكشافاً أمنياً حاد .

وبالرغم من ذلك ، سعت الدولة الروسية لإعادة البناء الداخلي ضمن الأطر السياسية والإقتصادية بالتعاون مع الكتلة الأورأطلسية؛ عبر التعاون مع الإتحاد الأوروبي من خلال؛ مسعى الشراكة الإستراتيجية ومحاولة الانضمام للحلف الشمال الأطلسي؛ عبر آلية مجلس حلف الناتو– روسيا ، لكن تراكم عدة متغيرات سياسية و أمنية على مستويات متعددة، بدءً بالمستوى الدولي، الغزو الأمريكي للأفغانستان سنة 2001 ، والعراق سنة 2003، وما ترتب عنه من عدم الثقة في السلوك السياسي الأمريكي،الذي تأكد بشكل متزايد في الأزمة الليبية والسورية منذ سنة 2011، ومواقف دول الإتحاد الأوروبي منها. وتجسدت معالم المتغيرات الإقليمية في تكرار الأزمة الأوكرانية بشكل دوري منذ سنة 2006 ، وطيلة سنة 2014 ، والتنافس الإستراتيجي الإقليمي حولها بين روسيا ومساعي كل من حلف الشمال الأطلسي و الإتحاد الأوروبي لضمها.

في ظل إستمرارية هذه الظروف، دفع التغير، المتصاعد منذ منتصف سنة 1995 ،على مستوى توجهات النخب السياسية الروسية إلى ضرورة تبني إستراتيجية روسية ، تحافظ على المصالح الوطنية الروسية،التي تُمَثِلُ الدولة الأكرانية أحد أهم الأولويات الرَّاهنة ضمن الأجندة الأمنية الروسية، نظراً؛ للأهميتها الجيوسياسية بوصفها منطقة نفوذ روسي ، و للدلالات الجيوإقتصادية للدولة الأكرانية بإعتبارها دولة عبور أساسية ضمن شبكات نقل الطاقة الروسية بمحتواها من النفط والغاز الطبيعي.

إقراراً مما سبق، يُعتبر النفط والغاز الطبيعي الروسي موارد طبيعية إستراتجية، تُشَكِلُ بيدقاً حيوياً في رقعة الشطرنج الكبرى العالمية، التي يعتمد عليها صانع القرار الإستراتجي الروسي، لمحاولة فرملة التوجهات السياسية الأوروبية المعادية داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي .وذلك عبر محاولة ، توسيع دوائر النفوذ الروسي الإقتصادي على مستوى الدول الأوروبية الأكثر تبعية في مجال الطاقة لروسيا الاتحادية.

وذلك ضمن الأطر الجيواقتصادية،التي تركز على محاولة التحكم الإستراتيجي"The Strategic control" في سلسلة الطاقة بمضامينها من النفط والغاز الطبيعي ،إبتداءً من مصادرها، سواء في إطارها المحلي خاصةً بالدولة الروسية أو ضمن الإطار الإقليمي، المرتبط بدول المَصدَرْ للطاقة بمفهومها التقليدي مروراً بشبكات التحتية الإستراتيجية لنقل الطاقة ، و وصوولاً إلى محاولة التحكم المنهجي بالسوق الداخلية لدول المستهلكة للطاقة. مما شَكّل مرتكزاً هاماً من مرتكزات المصفوفة الجيواستراتيجية الروسية والمركبة بالأساس من المرتكزات الجيوسياسية و الجيو أمنية ، ضمن الإستراتيجية الروسية الشاملة .

1- أهمية الموضوع :

جاءت أهمية دراسة موضوع (الإستراتيجية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي :الطاقة أنموذجاً، خلال الفترة الزمنية من سنة 2000 إلى سنة 2014)، في النقاط الآتية الذكر:

- يُشكل النفط والغاز محور التفكير الاستراتيجي العالمي، نظراً لوزنه النسبي في حسابات عناصر القوة الشاملة للدول، ومحاولة تسيس التجارة الطاقوية لأغراض إستراتيجية بعيدة المدى ويندرج المسعى الروسي الحالي خلال الأزمة الأوكرانية منذ سنة 2014 ضمن هذا التوصيف.
- يُمثّل المجال الإقليمي الأوروبي وتفاهمات الاتحاد الأوروبي مع روسيا تأثيرات ليس فقط عليهما وحدهما، بل تتعداه إلى العلاقات الطاقوية مع دول أخرى غير أوربية، منها دولة الجزائر ومن هذا المنطلق تتأسس حيوية التطرق إلى هذا النوع من المواضيع.
- وعطفاً مما سبق يساعد التناول هذا الموضوع وطرق ومنهجيات التأثير الروسي لتأسيس للوعي الأكاديمي لدى صانع القرار الجزائري، بطرق تَكيّف صناع القرار مع أوضاع بلدانهم،ومحاولتهم التأقلم مع معطيات ميزان القوى، وتحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية. وذلك كإنعكاس لحسن قراءة اتجاه تلك التغيرات في السياسة الدولية.

2- أسباب اختيار الموضوع:

توزعت دوافع إختيار الموضوع بين دوافع موضوعية وأخرى ذاتية؛ حيث جاءت مرتبة على الشكل الآتي:

أولاً ،الدوافع الموضوعية :تتعلق أساساً، بضرورة تغطية النقص الملاحظ في الأدبيات الإستراتيجية بالغة العربية والتي لم تتعرض في كثيراً منها إلى واقع هذا البعد من العلاقات بين القوتين الإقليميتين، والذي تتوزع علاقاتهما خاصة منها الأمنية بين عدة مناطق عالمية، لكن أهمها هي منطقة آسيا الوسطى كخزان خلفي إستراتيجي لطاقة لروسيا الاتحادية و منطقة النفوذ السوفيتية السابقة ، كخط فاصل أو كعمق إستراتيجي متقدم من مخاطر الحروب المستقبلية المتوقعة الحدوث في السيناريوهات العسكرية،وتحولها بفعل تطور مسار التكامل الأوروبي في أبعاده الاقتصادية إلى التأرجح بين إمكانية كونها رأس جسر إستراتيجي للتعاون والاستقرار في منطقة شرق أوروبا، أو مصدر من مصادر الأساسية للاأمن . الأمر الذي دعا صانع القرار الإستراتجي الروسي إلى ضرورة إستغلال جوانب الضعف لدى دول الاتحاد الأوروبي في مجال أمن إمدادات الطاقة، للتأثير على دول تلك المناطق سعياً نحو كسر رابط التضامن الأوروبي في قضايا أمن الطاقة، كمرحلة أولية والانتقال بالتدريج إلى قضايا سياسية أكثر أهمية للمصالح الوطنية الروسية للضغط والمساومة مع الإتحاد الأوروبي ، وذلك ضمن إستراتيجية روسيا الاتحادية لما بعد الحرب الباردة.

أولاً ،الدوافع الذاتية: جاءت الرغبة في تناول هذا الموضوع نابعة من القراءات المتعددة حول الموضوع في المجلات والدوريات الخاصة بتحليل العلاقات الدولية من منظور إستراتيجي؛ وكرغبة ملحة لفحص ما أمكن العلاقة بين الإتحاد الأوربي وروسيا الإتحادي في أبعادها الإستراتيجية وذلك من خلال متغيرالطاقة كنموذج (دراسة الإستراتيجية روسيا تجاه الإتحاد الأوروبي :الطاقة أنموذجاً)، و سعياً مني في تغطية هذا الموضوع بدراسة و الفحص المُعَمقْ لطبيعة تلك الإستراتيجية، المتبناة من طرف روسيا كهدف للعودة ولو بشكل تدريجي كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية.

3- إشكالية الدراسة:

لذلك في سياق سعي روسيا الاتحادية للعودة بقوة كفاعل رئيسي،على مستوى السياسة الدولية بمضامينها التعاونية و التنافسية ، تسعى روسيا إلى الارتكاز على قطاع الطاقة التقليدية-الغاز الطبيعي

والنفط– كأداة إقتصادية حيوية خدمةً لهذا المسعى. وذلك، منافسةً للقوى الكبرى والقوى الصاعدة، خاصةً على المستوى الجوار الإقليمي ممثلاً في الاتحاد الأوروبي .

ولتناول الموضوع وفحص أبعاده، فإن البحث يتأسس على محاولة الإجابة عن الإشكالية التالية:

كيف إعتمدت الإدارة الروسية على متغير الطاقة كأداة تأثيرية في استراتيجيتها تجاه الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ما بين 2000 و 2014 ؟

ولتعميق البحث في هذه الإشكالية، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مكانة الطاقة في الفكر الإستراتيجي الروسي؟
- كيف وظّف صانع القرار الإستراتيجي الروسي الأبعاد الأمنية والاقتصادية لطاقة للتأثير في سلوك السياسي الخارجي للاتحاد الأوروبي؟
- ما الانعكاسات الأمنية للاعتماد الرّوسي على الأداة الطاقوية في علاقته مع الاتحاد الأوروبي؟

4– الفرضيات:

إنتظاماً مع الإشكالية السابقة والتساؤلات الفرعية المنبثقة عنها، فإن إستكمال مراحل الفحص العلمي يستوجب منا، بناء، ثم إختبار الفرضيات الآتية:

- إذا كان تتبع جذور التفكير الإستراتيجي العالمي في مجال الطاقة التقليدية، أثبت أهميتها الأمنية والعسكرية فإن تفحص مراحل تطور الفكر الإستراتيجي الرّوسي، يبرز تصاعد مكانة الطاقة كقيمة إستراتيجية؛
- كلما تصاعد ارتباط دول الاتحاد الأوروبي بروسيا في المجال الطاقوي، توسع تأثير الاستراتيجية الروسية في هذا المجال الإقليمي على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية.
- كلما ازداد الاعتماد الرّوسي على متغير الطاقة كأداة في علاقته مع الاتحاد الأوروبي،أدى ذلك إلى تسارع سعي الاتحاد الأوروبي لتبني سياسات، تقلل من حجم اعتماده الطاقوي على روسيا .

5- المقاربة المنهجية لدراسة :

تم الاستعانة في دراستنا للموضوع، ومقاربة صنع القرار وبالمنهج التاريخي كأدات علمية مُكمّلة :

- **المنهج التاريخي:** يمكن هذا المنهج من تتبع ورصد مختلف الظروف، التي تلت الحرب الباردة وما شكلته من عوامل دافعة لصانع القرار الروسي من تبني إستراتيجية دون أخرى تبعاً لضرورة المرحلة.
- **مقاربة صنع القرار:** والتي تمكن من تَفَحُصْ أدوار النخب، وما تتضمنه من مدركات ذهنية وميولات نفسية لأصحابها وتأثير ذلك على صياغة إستراتيجية الروسية تجاه جوارها الإقليمي خاصةً تجاه الإتحاد الأوروبي.

6- أدبيات الدراسة:

بعد عملية تفحص لعديد من المراجع العلمية، إتضح أن هذا الجانب من المواضيع العلاقات الدولية تم التطرق إليه بطرق غير مباشرة في المراجع باللغة العربية .وذلك من خلال إشارات ضمنية في بعض المؤلفات، التي تصنف ضمن حقل الدراسات الإستراتيجية، فنجد على سبيل المثال لا الحصر:

- الكتب : من مثل العمل الأكاديمي للدكتورة لمى مضر الأمارة والمعنون تحت اسم "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،2009"؛حيث تناولت بين دفتي الكتاب عدة نقاط، إبتدأتها بالتعريف بمصطلح الإستراتيجية لتتدرج مروراً بذلك لطبيعة الإستراتيجية الروسية، ولأهم المتغيرات المتحكمة بها ووصولاً لبعض النماذج التطبيقية للإستراتيجية الروسية،أبرزها ما يعني دراستنا ويتمثل في الإستراتيجية على الصعيد الإقليمي – أوروبي، التي حاولت إبراز التوجه الروسي نحو الأوروبيين لكنها لم تتطرق إلى طبيعة العلاقات مع الإتحاد لأوروبي في ما يخص موضوع الطاقة ووزنه النسبي في العلاقات بينهما.
- كتاب باللغة الإنجليزية بعنوان:

Russian foreign policy in the post_soviet era:reality ,illusion and Mythmaking

يعالج الباحث في مركز كارنيجي قسم موسكو،بوبو لو bob lo، السياسة الخارجية الروسية في منطقة ما يعرف ما بعد السوفيتي، يبرز عدة قضايا في ثنايا الكتاب منها ما يتعلق بالظروف، التي تولدت عن سقوط الإتحاد السوفيتي، وما ترتب عنه من تداعيات على السياسة الخارجية لدوله، التي ظهرت جديدة

.نتيجة لذلك التفكك وأهمها روسيا الاتحادية، والتي فُرِضَ عليها كوريث للإتحاد السوفيتي السابق، تبني إستراتيجيات تبدلت في مضامينها بتبدل القادة والظروف .إلاّ أنه عند التعمق في الطروحات التي يعالجه فإنها تحليلات تصب في مجال الدراسات الخاصة بالسياسة الخارجية، ولا تُحلِّل المتغير الطاقة بمضامينه الطاقوية ، إلاّ أنه كمحدد تفسيري من مجموعة المحددات،التي تُفَسِّرْ السياسة الخارجية الروسية تجاه هذه مناطق النفوذ السوفيتية السابقة، دون التعمق في مضامين الترتيبات الروسية على المستويات الأمنية والإقتصادية في مجال قطاع الطاقة تجاه دول الإتحاد الأوروبي.

- المجلات المتخصصة : مقالة باللغة الإنجليزية لـ دوف لينشي dov lynch الباحث في مؤسسة الدراسات الأمنية التابع للإتحاد الأوروبي، والمعنونة بـ" الإتحاد الأوروبي _ روسيا، الأبعاد الأمنية" وبالنص الأصلي :

"EU-Russian Security dimension"، ويتطرق فيها الباحث للتعاون روسيا مع الاتحاد الأوروبي من خلال؛ تطرقه تدرجاً بين عدة قضايا كتعاون الإستراتيجي بين القوتين الإقليميتين، مبرزاً فيه الثورة في الرؤيا الروسية الأمنية في علاقاتها الأمنية الإقليمية، خاصةً تجاه الاتحاد الأوروبي، ومستكملاً مقالته بعدة عناوين منها؛ مشاكل إدارة الأزمات ومنع الصراعات، كما يُبرز التأثير ومكانة التعاون بين روسيا ودول البلطيق في التأسيس لإستقرار دائم الأمد مع روسيا في ما يسميه بالبعد "septentrionale " أي البعد الشمالي. لكن الملاحظ في هذه المقالة الجادة؛هو عدم إبراز قضايا متغير النخب السياسية وتأثيرها على مسار التعاون، و تركيزه على مدخل التعاوني في هذا النمط من العلاقات، وعدم التطرق إلى التخوف المزدوج والمتبادل بين روسيا والاتحاد الأوروبي، ذو طابع الاستمراري بينهما بالرغم من مستوى التعاون بينهما قبل الأزمة الأوكرانية لسنة 2014.

7- صعوبات الدراسة:

تزامنت مع عملية البحث والتحليل العلمي، لموضوع الدراسة العديد من الصعوبات، التي حالت دون تلمس جميع أبعاد الموضوع، وتغطية مجمل مؤشراته، مما يجعلها في حاجة إلى المزيد من الدراسات المستفيضة المستقبلية، لإلقاء الضوء على تلك الجوانب، التي تلمسها الدراسة، ومن أهم الصعوبات نجد:

- ندرة المراجع سواءً باللغة العربية أو الأجنبية بالمكتبات الجزائرية، إلاّ في إطار جزئيات فرعية داخل متون البحوث، والكتب الأكاديمية، اضطررنا معها إلى محاولة؛ جمع ما أمكن من الكتب التي تخدم أبعاد الموضوع من المنشورات الأكاديمية باللغة الأجنبية، سواء باللغة الفرنسية أو

الإنجليزية، التي عالجت الآثار الأمنية للتبعية الطاقوية لروسيا على أمن الطاقة الأوروبي دون لمس مضامين إستراتجياته من منطلقات ومقاربات مختلفة ، صعّبة من عملية تقييم وإستخراج الإحالات العلمية.

- كما تزامنت الدراسة مع أزمات سياسية إقليمية ومتغيرات اقتصادية عالمية التأثير، زادت من عدد النشريات العلمية المتعددة التخصصات الدراسة، لكن معظم تلك الدراسات والكتب غير متوفر في المكتبات الجامعية الجزائرية.

8- تصميم و تقسيم الدراسة:

حاولنا معالجة الإشكالية الدراسة وفقا للبناء المنهجي التالي :

يتضمن الفصل الأول من الدراسة، بحث أهمية الطاقة التقليدية على مستوى الفكر الإستراتجي الروسي لأن؛ البداية بتتبع جذور التفكير الإستراتيجي في مجال الطاقة وإبراز ما أمكن من المؤشرات الإستراتيجية، بمضامينها العسكرية والأمنية، متجسدةً في دور الحربيين العالميتين في إذكاء الصراع حول موارد الطاقة، وصعود الأخيرة كقيمة حيوية في سلم أولويات الأمن الوطني للوحدات السياسية المستقلة، خاصةً في فترة الحرب الباردة وضهور ما يُعرَفُ بالصدمات النفطية؛ يبرزأهمية النفط كعنصر من عناصر قوة الدول تجاه الدول الكبرى المُستهلكة في تلك المرحلة. ويحاول المبحث الثاني، توصيف مكانة الطاقة ضمن المسارالتطوري للفكر الإستراتيجي الروسي، بدءً بالحقبة القيصرية، على المستويات السياسية والأمنية، والاقتصادية، مروراً بدرور النفط في الفترة السوفيتية، وما شكله من دعامة لحفظ تماسك الكتلة الشرقية الإشتراكية في مواجهة الكتلة الغربية الرأسمالية، ووصولاً إلى المرحلة ما بعد السوفيتية، ورؤية اتجاهات الفكر الإستراتيجي الروسي لطاقة كقيمة إستراتيجية، للبناء الداخلي، و وسيلةً للنفوذ الخارجي.

و نسعى في الفصل الثاني من الدراسة، إلى القاء الضوء على طبيعة المحددات المؤثرة في صياغة الإستراتيجية الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي، نظراً لأهمية التطرق إليها لتوضيح أدوارها النسبية في الدراسة وذلك عبر مبحثين، نُبرِزُ في المبحث الأول،الأوزان النسبية لكل المتغير من المتغيرات الداخلية المؤثرة في صناعة القرار الإستراتجي الروسي، ونحاول تفسير العلاقات السببية بين نوعية النخب السياسية الروسية المسيطرة وبين توجهات العامة للإستراتيجية الروسية نحو المحيط الخارجي خصوصاً نحو الإتحاد الأوروبي، ووصولاً إلى المبحث الثاني،الذي نحاول قدر المستطاع، تلمس تأثير المتغيرات الخارجية؛ التي تُشَكِّلْ في كثير من الظروف، متغيرات مفتاحية في فهم لماذا سيطرة توجهات إستراتيجية

معينة على سلوك دولة الروسية؟،والتي توزعت بين متغيرات دولية ومتغيرات إقليمية، ونُرَكِّزْ على رؤية صانع القرار الإستراتجي الروسي، لتلك المتغيرات، من منطلق تقسيمه لها إلى منطقتين، منطقة الخارج البعيد ومنطقة الخارج القريب.

أما في الفصل الثالث، فنبحث في طبيعة دور الطاقة، بمكونها التقليدي النفط والغاز الطبيعي الروسي، على المستويات الأمنية والاقتصادية لأن معظم المؤشرات الدالة على مكانة ودور الطاقة الروسية تظهر ضمن تلك المستويات، مما يُثبت أهميتها الإستراتيجية. وذلك، وفق مبحثين، نفصل في المبحث الأول،الترتيبات الأمنية الروسية عبر التركيز على السياسة الأمنية الروسية. بدايةً، من حيث الخلفية التاريخية والعوامل المؤثرة في صياغتها، ومن حيث مكانة النفط والغاز الطبيعي في الأجندة الأمنية الروسية، ومروراً بتفحص مضامين السياسة الدفاعية الروسية ورؤيتها لأمن الطاقة، من حيث الوثائق التأسيسية الرسمية لأمن الطاقة، ومن حيث طبيعة الترتيبات الدفاعية الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي على المستويين الوطني والإقليمي ثم نبحث في المبحث الثاني، مضامين الترتيبات الإقتصادية الروسية في مجال طاقة، عبر إبراز المنهجيات العملية على المستويين الوطني والإقليمي، على المستوى الوطني، متجسدةً في إجراءات متعددة الأبعاد بعد قانوني، بعد سياسي، تهدف جميعها لمسعى وطنية الطاقة، على المستوى الإقليمي، نكشف عن كيفية تعامل الروسي مع أطراف معادلة الطاقة الروسية–الأوروبية، متجسداً ذلك ،عبر تتبع الإستراتيجية الروسية تجاه كل من دول العبور الأساسية، ودول الاستهلاك الأوروبي، و انعكاساته الأمنية الناجمة عن جملة الترتيبات الروسية السابقة؛ على أمن العرض الروسي والأمن الوطني الروسي في سياقه الأوسع.

الفصل الأول:

أهمية الطاقة في الفكر الإستراتيجي الروسي التأصيل النظري و التطور التاريخي

نتفحص في الفصل الأول، مكانة متغير الطاقة بمحتواها التقليدي (النفط والغاز الطبيعي) ،على المستوى العام للفكر الإستراتيجي، وعلى المستوى أكثر تحديداً، مستوى الفكر الإستراتيجي الروسي وذلك من خلال مبحثين؛ المبحث الأول، نتناول فيه بالبحث في جذور التفكير الإستراتيجي الروسي، بدايةً بتبلور البعد الإستراتيجي في مجال الطاقة، عبر نشأة الطاقة التقليدية، ببروز أهميتها المتعدة الأبعاد، بدءً من البعد الإقتصادي مروراً بالبعدين العسكري والأمني والسياسي، ووصولاً إلى أثر تلك الأبعاد في تشكيل الوزن النسبي لمتغير الطاقة، بوصفه محدد أمني أساسي لأمن الدول، وعامل حاسم من عوامل قوة الدول في عالم ما بعد الحرب الباردة.

في إطار هذا السياق، نتتبع عبر محتوى المبحث الثاني مكانة الطاقة في المسار التطوري لمرجعيات الفكر الإستراتيجي الروسي، بوصفها المنظور المسيطر في مجال تحديد مخرجات الإستراتيجية الروسية سواء على المستوى المحلي، أو تجاه محيطها الخارجي، ومُبرزين ذلك، إبتداءً بالحقبتين القيصرية والسوفيتية، وإنتهاءً بإلقاء الضوء على؛ أثر إنهيار الإتحاد السوفيتي في إضطراب الهوية الإستراتيجية الروسية وفي طبيعة حِراك التوجهات الفكرية الإستراتيجية، التي عادة بقوة بعد المرحلة السوفيتية وما نتج عنها من إستراتيجيات، تمس مكانة الطاقة على المستوى الإستراتيجي.

تأسيساً على ذلك، يتم تنظيم الوصف السابق، عبر هيكلية مكونة من مبحثين:

المبحث الأول: جذور التفكير الإستراتيجي في مجال الطاقة.

المبحث الثاني: مكانة الطاقة في المسار التطوري للفكر الإستراتيجي الروسي.

المبحث الأول: جذور التفكير الاستراتيجي في مجال الطاقة

تاريخياً، تُمَثِل الطاقة، بمفهومها التقليدي، الذي يشمل النفط، المفهوم السائد في فترة القرن التاسع عشر وما قبلها، ويعود بدأ حفر أول بئر وجد بها النفط إلى عام 1859 بولاية ببنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل إدوين داريك Edwin Drake وجورج بيسل George Bissel وفي السنة نفسها، قام فرانسيس دريك Francis Derrick بحفر أول بئر للنفط في منطقة أويل كريك ببانسيلفانيا[1].

المطلب الأول: مظاهر تبلور البعد الإستراتيجي لطاقة

ومَثّلت الثورة الصناعية الأوروبية في القرن التاسع عشر، بداية صناعة الآلات الميكانيكية عبر عدة مراحل أساسية مثل جيمس واط James Watt's، أبرز المساهمين في حركيتها والذي بعد اختراعه للآلة البخارية في عام1764م، و إختراع محرك الاحتراق الداخلي من طرف Gottlieb Daimler مستعملاً النفط مصدراً[2]،أعطى صناعة النفط حافزاً لتطوير حجم إنتاجها نظراً؛ لتوفر الظروف الموضوعية لإنتاج هذه المادة وإعتبارها سلعة ذات جدوى اقتصادية في سوق الطاقة في تلك الفترة ، والذي كان يعتمد في أغلبه على الفحم كأداة محورية في تشغيل الآلات على المستويين المدني والعسكري.

الفرع الأول: بداية البعد الإقتصادي

في ظل هذه الظروف ، برزت عدة شركات اقتصادية، بدأت تحتكر هذا المجال من إنتاج المواد الطاقوية في فترة ما بين الحربين العالميتين أبرزها، شركة ستاندرد أويل Standard Oil؛ وهي أول شركة نفطية إحتكارية سيطرت على تجارة النفط وصناعته، ومن ضمن المواد التي استخرجتها من أول مصفاة لها، مادة الكيروسين الخاصة بالإضاءة، وعائلة نوبل وعائلة روتشيلد، حيث بدأت عائلة نوبل إستثمارها في حقل باكو في عام 1873م وشرعت عائلة رتشيلد بتطوير الصناعة النفطية في روسيا سنة 1885م،كما أن شركة رويال دوتش Royal dutch shel تطورة بدورها لإنتاج النفط وصناعة النفط بسوماترا (إندونيسا)،إضافة لشركة شال Shell وهدفها الرئيسي آنذاك ، نقل النفط عبر قناة السويس [3]،

1- محمد ختاوي، النفط و تأثيره في العلاقات الدولية.(بيروت: دار النفائس ، سنة 2010)، ص 395.

2- Colin S. Gray , War Peace and International Relations An Introduction to Strategic History. 1fst edition .(London :Routledge, 2007),p 54.

3- محمد ختاوي، مرجع سابق ، ص395.

تزامناً مع تطور صناعة السيارات، التي دفعت نحو تزايد الاهتمام بهذه السلعة الإقتصادية، و بروز ظاهرة الإحتكار؛ حيث "بدأت فكرة الاحتكار العالمي لسوق النفط عند الهولندي هنري ديترينج رئيس مجلس إدارة شركة دوتش شال DUTCH SHELL ، لمّا نضجت في فكرته مسألة الاندماج بين هذه الشركة وشركة البترول الملكية الهولندية تحت اسم شال SHELLK ، و ذلك سنة 1907م، وبعد الحرب العالمية الأولى، بدء تسويق النفط عبر ثلاث شركات رئيسية ، وهي:

أ- ستاندرد أويل Standard Oil الأمريكية؛

ب-شركة البترول الانجليزية الايرانية؛

ت-شركة شالDUTCH SHELL في أوروبا"[1].

ومن ثم تثبيت أهميتها على المستوى الإقتصادي العالمي. في ظل هذا السياق ،إنتقل المنتج النفطي إلى الأبعاد السياسية والعسكرية، والذي تأكدت حيويته ضمنها في فترات لاحقة من تطور العلاقات الدولية.

الفرع الثاني: بداية أهمية الأبعاد السياسية والعسكرية لطاقة

شَكّل النفط المصدر الأساسي للطاقة ، ولصناعات المدنية والعسكرية في تلك الفترة، ويمكن إبراز مستويين من الأسباب التي أدت الى تصدره قائمة السلع الأكثر إستراتيجية *على المستوى العالمي إلى غاية القرن الواحد والعشرين ، وذلك من خلال:

1-المستوى العسكري :

يتجسدُ أساساً في؛ "بداية تحول النفط في بداية القرن العشرين؛ عندما نجح اللورد بيستارد Lord Bearsted رئيس شركة النقل التجاري في؛ إقناع رئيس الوزراء البريطاني السابق ونستون تشرشل في

1- نفس المرجع ، ص 63.

*- التحديد اللغوي، إذا انطلقنا في التحديد اللغوي لمفهوم الإستراتيجية ، فإننا نجد الباحث و أستاذ العلاقات الدولية والإستراتجية عبد القادر محمد فهمي، في كتابه "المدخل إلى دراسة الإستراتيجية" ، يرى أن مصطلح الإستراتيجية (strategy) مشتق أصلا من الكلمة اليونانية (strato) بمعني جيش أو حشد ، ومن المشتقات لهذه الكلمة نجد (stratego) ، والتي تعني فن القيادة ومن مشتقاتها نجد أيضا (stratagem)، والتي معناها: الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو. لكن هناك من الباحثين من رأى أن معنى تعبير الإستراتيجية يعني الجيش الذي يعسكر في أرض معينة ، ومن ثم إصباغ طبيعة سكونية ومن الناحية تحديد مصطلح الإستراتيجية نجد تعريفات منها : تعريف فلادمير لينين لها بأنها "فن إحتيار نقاط تطبيق القوة" ، وعرّفها أندري بوفر بأنها: " فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة"و يمكن إعطاء تعريف إجرائي لمصطلح الإستراتيجة على أنها هي: (قدرة صُناع القرار على بناء صيغة توفيقية بين الأهداف المراد تحقيقها و مدى توفر الوسائل من أجل تلك العملية و ذلك وفق صيغة المواءمة بين الهدف و الوسيلة).

الإنتقال من الفحم إلى النفط في البحرية الملكية البريطانية ؛هذا التحول، أسهم في تفوق القوات البحرية البريطانية في مجال السرعة أثناء الحرب العالمية الأولى ،لإستخدامها النفط مقابل إستخدام الألمان الفحم، تبعتها الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة تنظيم المجهود النفطي، ليس للعمل الحربي بل من أجل الاقتصاد[1]،الأمر الذي أدى إلى تنبه صانعي القرار على مستوى الوحدات السياسية المستقلة آنذاك، إلى مدى أهمية النفط على المستوى العسكري ومن ثم ، تم إطلاق سباق محموم حول إكتشاف الموارد النفطية على الصعيد العالمي، تلبيةً لنوعين من الطلب الداخلي لدى الدول؛ طلب متعلق باستمرارية إمداد المجهود الحربي بالنفط للآليات الحربية، ونجد من مظاهره ؛أن فتحت الحرب العالمية الثانية الباب لدول المتحاربة للقتال في مجال النفط؛ حيث فُرِضَ الحظر النفطي الأمريكي على الصادرات النفط إلى اليابان ، مما دفع الأخيرة لمهاجمة قاعدة بيل هاربر في نهاية عام 1941م ، وفي أوروبا كانت ألمانيا بحاجة ماسة للنفط، مما دفعها لغزو روسيا في عام 1941م ، وكان الهدف الأكبر للغزو هو إحتلال للمراكز النفط السوفيتية في باكو –أذربيجان– السوفيتية"[2]،وطلب داخلي؛ مرتبط بكثافة حركية التصنيع المتسارعة في تلك الفترة على المستوى الإقتصادي نظراً؛ لزيادة الطلب عليها في بداية القرن العشرين في وسائل النقل ، وبداية إنخفاض سعر السيارات ، و إنخفاض تكلفة البترول في الفترة ما بين سنة 1850إلى غاية عام 1950 من 3500 جنيه إسترليني الى أقل من 300 جنيه إسترليني لكل واحد طن من النفط[3].

وذلك نظراً، لتطور المتواصل على مستوى وسائل التنقيب واستخراج ونقل وتسويق النفط، مما خفّض التكْلِفَة الاجمالية عبر الزمن.

2– المستوى السياسي:

إنطلاقاً مما سبق، إزدادة أهمية النفط بوصفه سلعة إستراتيجية للعمل العسكري، وتحت هذا الوصف، وُضِّفتْ هذه السلعة كأداة في المجهود الدبلوماسي للدول، ونلمس شواهد تاريخية منها:"

أ– ظهر مفهوم سلاح النفط في عام 1935 ، بقرار عصبة الأمم الحضر الإقتصادي متعدد الجوانب منها النفط على إيطاليا ؛

1 - Alexander Ghaleb, "Natural gas as an instrument of Russian state power" . Available at : http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pubs/display.cfm?pubID=1088 , pdf, p 07.

2- سعد حقي توفيف، "التنافس الدولي وضمان أمن الدول" ،مجلة العلوم السياسية، (العراق: جامعة بغداد)، العدد 43، سنة 2011 ، ص 02.

3 – Joanne Evans and Lester C, Hunt-international handbook on the economics of energy. (the British :Library of Congress, 2009). p p: 8-9.

ب-بعدها بسنوات قليلة في عام 1941، الولايات المتحدة الأمريكية تمنع تزويد اليابان بالنفط ،الذي تعتمد عليه بنسبة 80% ؛

ت-عدم قدرة أدولف هتلر على إتخاذ قرار الهجوم على الإتحاد السوفياتي دون حصوله على إمدادات النفط من رومانيا ؛

ث-الحظر النفطي المفروض من دول العربية سنة 1973 ،على الولايات المتحدة الأمريكية لمساندتها اسرائيل[1] .

إنتظاماً مع ما سبق، شكّل النفط محور أساسياً من محاور السياسة الدولية، نظراً ؛ لما تم ذكره سابقاً من أهمية على عدة مستويات ،ابتداءً بالاقتصادية بالمستويات العسكرية والسياسية واستكملاً بأبعاد الأمنية لظاهرة تأثير الطاقة ، في طبيعة التفاعلات الدولية في محتواها التعاوني أو التنافسي.

المطلب الثاني: الصدمات النفطية وأثرها على العلاقات الدولية

أدى تاريخ الصدمات النفطية إلى ؛ صعود متغير أمن الطاقة ضمن أولويات الأمن الوطني للدول، خاصةً تلك الدول ؛ التي تعاني من مستويات متفاوتة من حجم التبعية من الطاقة للدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي. ونتيجة لذلك، أُدرِجَ أمن الطاقة كقيمة أمنية عالية الدلالة.

الفرع الأول: الطاقة كمحدد أمني

توزعت أهمية الطاقة بين عدة أبعاد سياسية وأمنية، و إقتصادية ، لذلك إنطلاقاً من الوزن التأثيري لمتغير الطاقة كقيمة أمنية ، سنفحص ذلك من خلال؛ التعرض لنقاط التالية: الطاقة كقيمة أمنية، تطور مكانة أمن الطاقة ضمن مضامين الأمن الوطني والدولي:

1- الطاقة كقيمة أمنية:

تُمثل الطاقة في محتواها التقليدي،(النفط ،الغاز الطبيعي) عاملاً بارزاً في التطور الإقتصادي للدول ،ومتغيراً مستقلاً أثبت تأثيره في الأمن القومي للدول عبر العالم، ومن ثم بروزه كأولوية في سلم الأجندة الأمنية على المستوى العالمي، حيث شكّلت الصدمة النفطية الأولى سنة 1973م، تأكيداً على تلك الأهمية الأمنية، وذلك من خلال؛ الحضر الجماعي لأعضاء من منظمة أوبك النفطية الدولية على بيع

1 .Alexander Ghaleb,Op.cit., p 08.

النفط للولايات المتحدة الأمريكية وهولندا ودول أخرى ، دعمت إسرائيل وسياساتها الصدامية ضد الدول العربية.

فعلى المستوى السياسي، وُصِف الحضر النفطي العربي على أنه؛ تحوُلْ ملحوظ في وسائل دفاع الدول الصغرى على مصالحها وأهدافها القومية في مواجهة دول كبرى، تفوقها قوة بمراحل على المستوى الإستراتيجي العالمي ؛ و بروز الطاقة كأداة للضغط المُمارس من قاعدة هرم سلم القوى العالمي ضد قوى أعلى الهرم؛

وعلى المستوى الإقتصادي، شَكّل مدخلاً من مداخل التضخم النقدي في السوق المحلية، والعالمية للنفط، مما أسهم في تشكيل بدايات أزمة الندرة في مجال توفر سلعة النفط الحيوية للصناعة وللقطاع النقل خصوصاً؛

وعلى المستوى الأمني، أَسْهَمَ الحضر النفطي في بروز مسألة أمن الطاقة في الأدبيات الأمنية بقوة ؛حيث تم طرح التساؤلات معرفية حول مدى و مستوى إستيعاب مفهوم الأمن في تلك الفترة ، لمظاهر التهديدات الأمنية الجديدة ، نظراً ؛لأن الطرح التقليدي لمفهوم الأمن، هو السائد في مرحلة الحرب الباردة ، والذي يتمحور حول ضمان أمن الدولة و بقائها عبر القوة العسكرية ، لكونها فاعل وحدوي وعقلاني ومُحرِّك للعلاقات الدولية .

في ظل هذه السياق، طرح الباحث في الشؤون الأمنية ريتشارد أولمانRichard Ullman في مقالة نشرت في مجلة الشؤون الخارجية foreign affair عام 1983م، مسألة إعادة تعريف الأمن بإدخال الأبعاد الجديدة للأمن قيد التأصيل النظري في مفهوم أمن جديد يُعرَفُ بأمن الطاقة ، ومن ثم القيام بعملية أمننة لمفهوم الطاقة ، ليُصبح مفهوماً أمنياً ضمن الأجندة الأمنية لأمون الدول، ففي" مقالة أصبحت دراسة كلاسيكية عن إعادة تعريف الأمن ، مَيّز ريتشارد أولمان Richard Ullman بين نوعين من القيود المفروضة على إمدادات مصادر الطاقة:

أ- النوع الأول، هو عندما يصبح المصدر الغير المتجدد نادراً من خلال النضوب الطبيعي؛

ب- النوع الثاني، هو عندما تفرض قيود على إمدادات من خلال؛ الجهود الحكومية المصطنعة للحد من العرض عن طريق فرض حظر أو إتفاق بين منتجين.

ويقدم بول هورسنال Paul Horsnell مزيداً من التمييز بين القيود على إمدادات الطاقة ، يُميِّز بين التقلبات في أسعار النفط، التي تنشأ عن الانقطاع السياسي؛ أي التغييرات التي تحدث في سياسة المنتجين وتلك، التي تنشأ عن الانقطاع الأساسي عندما لا يكون العرض المتوفر، من خلال النظام يصبح غير قادراً على الوفاء بالطلب المتزايد، كما يُحِدد ثلاثة أنواع من الإعاقة المفاجئة للإمدادات :

أ- إعاقة لأسباب قهرية ، وتنشأ بسبب عدم قدرة المنتج على تصدير الإنتاجية ، نتيجة للظروف الداخلية أو الخارجية ، مثل الحرب؛

ب-إعاقة القيود على الصادرات ، وتنشأ عندما تقرر دولة منتجة ،أو مجموعة من الدول المنتجة فرض قيود على الصادرات لأسباب سياسية أو استراتيجية؛

ت-إعاقة الخطر ، وتحدث عندما تمنع الدولة المستهلكة الإستيراد من دول مصدرة معينة"[1].

وعند فحصنا لتعريف أمن الطاقة، نصطدم بأزمة إبستمولوجيا تتعلق بأي أمن طاقة نقصد؟ هل أمن الطاقة من منظور الدول المستهلكة أم من منظور الدول المنتجة ؟وماذا عن الفواعل الأخرى ،التي تتدخل كمتغيرات لها وزنها النسبي التأثيري في مفهوم أمن الطاقة؟ ، والتي تتجسد أولاً على مستوى الدول، دول العبور ، وإستكمالاً بالفواعل الغير دولتية ؛ من مثل الشركات الدولية والجماعات الإرهابية كصيغة أحدث للمتغيرات الجديدة المؤثرة في أمن الطاقة على المستوى الأشمل تحديداً؟

فنجد تعريف على سبيل المثال لا الحصر ؛ كل من جال لوفت وآن كورين Gal Luft and Anne Korin لأمن الطاقة بالقول بأنه: "مجموعة العوامل المتعددة التي تؤثر في إمدادات الطلب، التي يديرها كل من الفاعلين الدوليين والغير الدوليين"[2].

وهما يطرحان مسألة غاية في الأهمية متعلقة عن أي أمن طاقة نقصد؟

ويخلصان إلى أن؛ لكل من الموردين والمُصدِرين تصورهم لأمن الطاقة ويُحددان كنتيجية أن " أمن الطاقة، يختلف في مضامينه بإختلاف الموقع الجغرافي والإمكانات الجيولوجية لدول، وعلى حسب العلاقات الدولية و النظام السياسي والإقتصادي ؛ المستورد ينظر إلى أمن الطاقة على أنه أمن إستمرارية

1ـ كاميلا برونسكي ،"الطاقة والأمن :الأبعاد الاقليمية والعالمية". ذكر في : أيسون ك. بيلز وآخرون ،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي(ترجمة : عمر الأيوبي وآخرون). الطبعة الأولى . (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2007)، ص ص: 331-332.

2 -GalLluft and Anne Korin, Energy Security Challenges for the 21st CenturyA Reference Handbook . (California : acid-free paper,2009). P 05.

الامدادات من الطاقة عبر إستمرار العرض والسعر الغير المرتفع، أمن الطاقة بالنسبة للمُصدِّر هو إستمرارية للطلب على الطاقة بسعر مناسب على المدى الطويل"[1].

هذه الطروحات التعريفية لمفهوم أمن الطاقة ،هي جهود ذات مسعى أوسع، يهدف "لخلق أجندة أمنية مشتركة لأمن الطاقة ، لكن ليس هناك أي نظرة متناسقة حول؛ أي أمن حقيقة نقصد ؟،وذلك باختلاف الدول مستهلكين- منتجين، وعلى مستوى طبيعة نظم الحكم ، و درجة التطور الإقتصادي ،والعديد من العوامل الأخرى المعقدة ،التي تُسهم جميعهاً في أزمة تحديد مفهوم أمن الطاقة".[2]

استدلالاً من الفحص السابق، يمكن حصر ثلاث اتجاهات مؤثرة في تعريف أمن الطاقة، ونُبرزها بالمضمون الآتي:

أ- مرجعية إستمرارية أمن الطلب لدول الانتاج؛

ب- مرجعية إستمرارية أمن العرض لدول المستهلكة أو ما يُعرف بأمن الامدادات؛

ت-مرجعية دول العبور و الفواعل غير دولتية؛ الشركات عبر قومية أو المحلية.

الملاحظ في محاولة ، حصر الاتجاهات النظرية ،هو بروز الدولة كفاعل أساسي في عمليات أمن الطاقة بأطرافها الثلاث ؛ دول المنتجة والمستهلكة ودول العبور، على هذا الأساس، فأمن الطاقة الوطني لتلك الدول، يتعرض باستمرار للتهديدات، تمس قيم الاستقرار بأبعاده السياسية والإقتصادية الإجتماعية.

2- تطور مكانة أمن الطاقة ضمن مضامين الأمن الوطني والدولي:

ويُمكن فحص تطور ومكانة الطاقة ضمن مضامين الأمن الوطني عبر؛ إستعراض أمن الطاقة على المستويين الوطني والدولي، وذلك وفق ما يلي:

أ- أمن الطاقة ضمن اتجاهات الأمن الوطني:

إذا انطلقنا من التفسير النظرية الواقعية لمفهوم للأمن الوطني، فنجده قد"إرتبط بعسكرة الدولة للحفاظ على سيادتها وضمان أمن حدودها الإقليمية في ظل فوضوية النظام الدولي الدولية، ومن ثم يرتبط مفهوم الأمن الوطني بمفهومين أساسيين هما:

1-Ibid., p 06.
2-Ibid.,p 336.

-**المصلحة الوطنية:** إن الأمن هو جوهر المصلحة الوطنية،إذ يؤكد "هانز مورغانتو" H.Morgenthau على أن المحافظة على "الوجود المادي للدولة" ، يُعد الحد الأدنى من المصلحة الوطنية، ويشكل كذلك أحد مظاهر الأمن ، وبالتالي فإن الأمن هو ذاته مصلحة وطنية.

-**زيادة حجم القوة:** يعني زيادة أو تحسين عنصر من عناصر القوة الوطنية، مما قد ينتج عنه إرتباط الأمن الوطني بمفهوم الدفاع، باعتبار أن الشكل المهيمن على القوة خلال تلك المرحلة؛ هو القوة العسكرية، غير أنه لم يتم توضيح مفهوم القوة بدقة."[1]

ومن ثم فالنظرية الواقعية تُعطي الأولوية لمستوى للأمن الوطني على غيره من مستويات الخاصة بالأمن.

ولكن، وكأي عملية ضبط للمصطلح ما، فإننا لا يمكننا تحديده خارج الإطار الزماني والمكاني، الذي يتحرك ضمن سياقاته، ونبقى منتبهين لمسألة أن هذا المصطلح في عملية تعديل وتطوير مستمر لإستيعاب جملة المتغيرات الموضوعية الجديدة، التي تأثر في جديته العلمية، ضمن هذا الإطار يُبرز باري بوزان Barry buzan، أهمية تحديد مفهوم الأمن إبتداءً، "يبقى هذا المفهوم عصياً على الصياغة الدقيقة غامض التعريف، ولكنه يبقى مفهوماً بالغ الدلالة، لأن غياب التحديد الدقيق ، يُوفّر للنخبة السياسية والعسكرية هامشاً واسعاً للتنظير الإستراتيجي وإستخدام القوة"[2].

و ينسحب رأي بوزان حول مفهوم الأمن، على مفهوم الأمن الوطني فرغم "التأخير في إيجاد تعريف أكاديمي متفق عليه لمفهوم الأمن الوطني، من خلال البحوث العلمية، فيرجع إلى الإختلافات الظاهرة في تعريف المفهوم، التي شملت، إختلافاً في تحديد هوية التهديدات الموجهة إليه، وهوية أولئك المقصود أن يردعهم الأمن الوطني بأدواته وإستراتيجياته، التي هي أيضاً محل خلاف"[3].

إلاّ أننا يمكن أن، نحصر ثلاثة اتجاهات في مجال تحديد تعريف الأمن الوطني، ونلمس فيها قيمة أمن الطاقة كمتغير له وزنه النسبي وهي:"

1ـ رداف طارق، "الإتحاد الأوروبي: من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة"، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة، 2005، ص6.

2- Barry buzan ,people state and fear an Agenda for International Security Studies in the post-cold war era. 2nd edition. (New york: lynnerienner publisher,1991).p 04.

3- جمال منصر ،"التحولات في الأمن من الوطني الى الإنساني مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق" ، جامعة منتوري قسنطينة ،29- 30 أفريل ، 2008، ص 02 .

- **الاتجاه الأول: الأمن الوطني كقيمة مجردة**

"يختص هذا الاتجاه الأمن الوطني بالأولوية في موارد الدولة، باعتبارها القيمة الأساسية والحيوية، وهو ما يسميه آدم سميث "مأزق الاختيار بين الرخاء والدفاع"، ويرى هذا الاتجاه، أن الاستقلال والسيادة الوطنية، أكثر أهمية من الأمن الوطني، لذلك فإن البعد العسكري، يجب أن تحسب قدراته على أساس التفوق على الخصم (الحقيقي أو المحتمل). ويستخدم بعض المؤيدين لهذا الاتجاه، عند قياسهم لقدرات الدولة الشاملة (القوى الشاملة للدولة)، متغيرات معنوية، يصعب قياسها، مثل الإرادة الوطنية، والروح الوطنية كأسس للأمن الوطني "[1].

ونجد العديد من التعريفات التي تندرج ضمن هذا الاتجاه، يمكن التطرق إلى بعضها:

تعريف المنظر الواقعي هانس مورغا نتو" ينطلق من ضرورة التفاعل بين مختلف عناصر القوة، التي تمكن من تحقيق فرص جيدة لنجاح سياسة الأمن الوطني. إنّ شعور الدولة بالأمن يزداد بازدياد حجم قوتها.

ويسند هذا القول، لما ذهب اليه ريمون آرون *Raymond Aron من أن : دعم الأمن يتحقق بالقوة الذاتية للدولة أو ضعف المنافسين لها، وكل دولة تحاول مضاعفة مواردها لذهاب بأمنها إلى حدوده القصوى عن طريق الجمع بين القوة–أمن، من أجل فرض إرادتها على الدول الأخرى، وعدم الخضوع لإرادة التفوق، التي تمارسها دول أقوى منها"[2].

وتعريف أرنو لد ولفيرزArnold Willfars : " الأمن الوطني يعني حماية القيم، التي سبق إكتسابها. وهو يزيد وينقص حسب قدرة الدولة على ردع الهجوم، أو التغلب عليه"[3].

1- نفس المرجع، ص 03.

*- ريمون آرونRaymond Aron ،أحد المنظرين البارزين في المدرسة الواقعية في علم العلاقات الدولية من مؤلفاته :

- The Century of Total War, 1954
- Democracy and Totalitarianism1968

2- قسوم سليم، "الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية"، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر3 ، 2010 ، ص ص : 66-67.

3- جمال منصر، مرجع سابق، ص 04.

ويُشبه هذا التعريف ما سبقه، في الإعتماد على القوة العسكرية، لكنه يُشير إلى إمكانية ردع الخصم بإمتلاك القوة دون الحاجة لصدام المسلح، والتعريف يشير أيضا إلى؛ أن الأمن الوطني ذو مفهوم حركي يتغير وفقاً لقدرات الدولة على ترجمة عناصر قوتها خاصةً العسكرية، وهي نقطة مهمة في الوصول إلى تحديد أدق لمفهوم الأمن الوطني.

وعليه، فإن هذا الإتجاه، يرتكز في تعريفه للأمن الوطني على البعد العسكري مما، يدفع الدول بالتأكيد لزيادة قدراتها العسكرية، وقوتها، في شتى المجالات نظراً؛ لفوضوية النظام الدولي ، وطبيعة بيئته التنافسية، فيوجه الجزء الأكبر من موارد الدول ، التي منها الإقتصادية (تمثل سياسات الإتحاد السوفيتي على مستوى سباق التسلح ، ودعم الأنظمة الشيوعية بالمال والسلاح أثناء الحرب الباردة تجسيداً لهذا الطرح)، لمواجهة هذا التنافس وتداعياته، مستبعداً مطالب التنمية، في القطاعات الأخرى، غير الأمنية (غير العسكرية). ويضع هذا التورط في سباق التسلح، الدول المتنافسة، في دائرة مفرغة (المعضلة الأمنية Security Dilemma)، فيعتقد صُناع القرار في أن الحل يكمن في؛ الحصول على مزيد من التسلح ونظم الدفاع، مما يُشَكّل مناخاً من الشكك، وعدم الثقة على مستوى العلاقات الدولية.

- **الاتجاه الثاني: الأمن الوطني ذو بعد إقتصادي إستراتيجي أكثر أهمية**

أبرزت آثار أزمة النفط في حرب أكتوبر سنة 1973، أهمية تأمين الموارد الحيوية و الإستراتيجية، والحفاظ على مُعدلات تدفقها إلى شرايين الاقتصاد العالمي، الذي يخص . في معظمه الدول الصناعية الكبرى. وقد أدى ذلك إلى ؛ تصاعد أهمية الموارد الإستراتيجية في درجات الأمن الوطني، وأصبحت إحدى ركائز الأمن الوطني للمجتمع الأوروبي والأمريكي. وعُرّف الأمن الإقتصادي بأنه "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الإقتصادية . كما وُضع تعريف للسيادة الإقتصادية؛ باعتبارها أكثر أبعاد الأمن الوطني خطورةً وأهمية، بأنها "القدرة على التحكم في أكبر عدد ممكن من أدوات السياسة في المجال الإقتصادي."[1]، ومن التعريفات الواردة ضمن هذا الاتجاه:

1- نفس المرجع ، ص05.

تعريف لورنس كروز Lawrence Kranse و جوزيف. ناي J. Nye:" الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد، من الرفاهية الإقتصادية." [1]

يُشِير هذا التعريف، إلى أحد عناصر القوة وهي القوة الإقتصادية من خلال؛ التركيز على أن التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية، في محتواها المادي الإقتصادي، ومن ثم فالقوة الإقتصادية تعتبر الركيزة الرئيسية للأمن الوطني.

ونستقرأ من هذا الاتجاه ،أن مفهوم الأمن الوطني قد إرتبط بالبعد الإقتصادي فيه، بالحرب نظراً لرؤية الدول المصدرة للسلاح على أنها: "تُوفر عائدات إقتصادية ، وتطوّر الصناعة الوطنية فضلاً عن الإستثمار في خدمة ما بعد البيع، بتوريد مستلزمات الإصلاح والصيانة والتدريب والذخائر والتطوير. وقد رفضت الدول النامية . مرة أخرى بإعتبارها الأكثر تضرراً من هذا المفهوم . الإعتراف بهذا الاتجاه قولاً، ومارسته فعلاً من خلال؛ تكديس الأسلحة ومواصلة صيانتها بمبالغ ضخمة.

- **الاتجاه الثالث: النظرة الشمولية في تعريف مفهوم الأمن الوطني**

يُشير روبرت ما كنمار، وهو رجل اقتصادي وسياسي ووزير الدفاع الأمريكي الأسبق، إلى هذا الاتجاه في كتابه عن "جوهر الأمن" عندما قال: " الأمن عبارة عن التنمية. ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن. وأن الدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن، ببساطة، أن تظل آمنة.

وأوجز ما كنمار عن دلالة مفهومه للأمن الوطني، بمفردة واحدة شاملة، هي " التنمية". حيث تشمل تلك المفردة أبعاداً متعددة، فهي تنمية ذات أبعاد عسكرية وإقتصادية وإجتماعية، "تنمية للموارد والقوى المختلفة، تنميةً للدولة والمجتمع، تنمية للعلاقات الخارجية والسياسة الداخلية. كما أنه لفت النظر إلى أن التنمية تعني في مضمونها، أيضاً، إستمرار الحياة، وهو ما كان يؤكد عليه الآخرون ويخصونه بالتعريف. وربط ما كنمار بين التنمية والقدرة على النمو والأمان.

فقد لاحظ أن إمتلاك الأسلحة، لم يمنع الثورات والعنف والتطرف، وأن مثيري الشغب والإضطرابات من الفقراء. كما أن الدول الأكثر إستخداماً للأسلحة والعنف و الحروب، هي الدول الأكثر فقراً، في

1- نفس المرجع ، ص 6.

النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. وأرجع ماكنمار هذه الظاهرة إلى ؛ الفقر وضعف البنية الإقتصادية لتلك الدول، مما يضر بالأمن. و أن السلاح والقوة العسكرية، قد تكون جزء من أجزاء الأمن ولكن ليست أهمها. وهذا المفهوم ينطبق على الدول الغنية و القوية، كما ينطبق على الدول الفقيرة. وربط ماكنمار بين الأمن والتنمية، وأوضح أنها لا تعني فقط . أي التنمية . البعد الإقتصادي، بل يجب أن تشمل كل الأبعاد، فتنظيم الأمة لمواردها، وتنمية قدراتها يجعلها قادرة على الحصول على إحتياجاتها الذاتية، وهو ما يساعدها على مقاومة الإخلال بالأمن أو اللجوء إلى العنف.

و أدى مفهوم الأمن الوطني من منظور التنمية شاملة، إلى تعميق الفهم لمطالب وظروف الدول الفقيرة، والتأكيد على أن الحلول الواقعية لمشاكلها، تتطلب حلولاً إقتصادية ذات محتوى إجتماعي، من دون اللجوء الزائد إلى رفع القدرات العسكرية فقط. وبذلك تتجه تلك الدول إلى تجاوز معادلة الغذاء، السلاح"[1].

إنّ الإتجاهات الثلاثة، التي تعرضنا لها في تعريف الأمن الوطني ،تكاد تعكس مجتمعة، تصوراً واضحاً لحقيقة هذا المفهوم ، ويمكن أن نستخلص من خلالها الإستنتاجات الآتية:

- " إستمد الأمن الوطني مبرراته النظرية والعملية من مفهومين رئيسين، يُمثلان صلب وجود الدولة أولهما ؛ السيادة ، و تعني تمتع الدولة بإختصاص شامل على إقليمها بشكل مستقل عن أي سلطة أخرى ، ما لم يقيد هذا الإختصاص بقواعد دولية ، ويُعد نشاط الأمن الوطني إنعكاساً لهذه السيادة ، بوصفه فكرة تستند إلى حق الدولة الشرعي في الدفاع عن كيانها وحماية أمنها من خلال؛ إتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك، وثانيهما؛ المصالح الأساسية والحيوية للدولة، وهي من المفاهيم العائمة ، التي تهدف في جوهرها إلى ضرورة تفضيل مصالح الدولة على أي إعتبارات أخرى ، لذا فان أمن الدولة هو مجموع مصالحها الحيوية"[2].
- كما يتضمن مفهوم الأمن مضموناً إيجابياً متمثلاً في؛ إجراءات صانع القرار عبر مؤسسات النظام السياسي في الدولة، لتحقيق التنمية، ولضمان عدم تعرض المصالح والقيم الأساسية للتهديد، وصولاً إلى التحرر من الشعور بعدم الأمن وتحقيق الرفاهية والاستقرار؛

1- نفس المرجع، ص ص : 6- 7 .

2- محمد فاضل نعمة، "مفهوم الأمن الوطني وهاجس الدولة البوليسية"، 2014/07/03، متوفر في :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=153066

- يتميز مفهوم الأمن الوطني بالنسبية والدينامية، وهذا ما يُبرز من خلال؛ صعوبة إتفاق دولتين أو عدد من الدول على مفهوم محدد للأمن الوطني، وذلك للإختلاف طبيعة التصورات للمصالح وحجم القوة وطبيعة التهديدات وأساليب المواجهة؛
- يُبرز الفحص السابق للاتجاهات الثلاث للأمن الوطني، أن تعبيرات من مثل الحفاظ على الرفاهية أو التنمية أو حتى إستخدام موارد الدولة للحفظ الأمن ، تشكل مدى إ رتباط مفهوم أمن الطاقة سواء بدول المستهلكة أم الموردة ودول العبور، والذي يُمثل متغيراً هاماً في إستراتيجياتها سواء للحفظ البقاء تحت وصف الواقعية الدفاعية أو زيادة القوة تطابقاً مع وصف الواقعية الهجومية.

ب- مكانة الطاقة في قضايا الأمن الدولي:

يُعتبر مفهوم الأمن مفهوماً حركياً دائم التطور نظراً؛ لتغيُر المستمر للبيئة الأمنية المعاصرة ، إذ بعدما كان مفهوم الأمن مقتصراً على الأمن التقليدي ببعده العسكري،" حيث لم يتعد مفهوم الأمن حدود ضمان إستمرارية الدولة وحماية حدودها الإقليمية، وصيانة سيادتها الوطنية في مواجهة أي تهديد خارجي، كونها فاعل وحدوي عقلاني ومُحرِّك للعلاقات الأمنية.

غير أن ، ظروف ما بعد الحرب الباردة، إنعكست بتبعاتها على هذا التصور الإستراتيجي، مما فرض ضرورة إعادة النظر في الإفتراضات الأساسية المرتبطة بالمسائل الأمنية في العلاقات الدولية؛ حيث إمتد التأثير إلى فواعل من غير الدول على المستويين التحتي(الأقليات، الجماعات العرقية،...) والفوقي(المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية)، إلى جانب التحول في طبيعة مصادر التهديدات أمام شيوع مظاهر الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الهجرة غير السرية وأزمات التدهور البيئي"[1]. كما أن تعدد طبيعة هذه التهديدات أفرز معه؛ أطر مفاهيمية ونظرية عدة ، تحاول كلاً منها إعطاء مفهومها للأمن إستنادًا لرؤيتها النظرية، فمن مفهوم النظرية الواقعية للأمن المُشَدِدْ على البُعد العسكري للأمن إلى الرؤى الليبرالية للأمن خاصةً ما تعلق منه بأمن الشركات العابرة للحدود، ورؤيتها للأمن المرتكز على المُحدد الإقتصادي متمثلاً في ضمان بقاء وإستمرار و إزدهار النظام الإقتصادي العالمي، ووصولاً إلى الرؤى الأمنية حول الأمن الإنساني، وإرتباطه بظروف الإنسان محلياً وعالميا ، و الذي أدى إلى صعوبة بناء مفهوم شامل للأمن، وتعددت البحوث والدراسات العلمية حوله، ونجد على سبيل المثال لا الحصر "خمس دراسات كإيضاح لتحاليل الأمنية المختلفة ، التي تنشأ عن إختلاف المناهج النظرية؛ حيث، يُعد

1- علاق جميلة و ويفي خيرة، "مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة"، الملتقى الدولي حول :الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة، أفريل 2008 ، ص 2.

الشح الإقتصادي والتنافس على الموارد من ضمن البواعث المحتملة للمخاطر والصراع والعنف[1]. كما يمكن أن نلمس وجود أمن الطاقة مُدرجاً في قائمة التهديدات الأمنية. وهي منتظمة في الجدول أدناه:

جدول رقم (01): أمن الطاقة ضمن موضوعات الأمن الرئيسية

موضوع الأمن/ الغرض من الدراسة	التهديدات والمخاطر الرئيسية المحددة
United state Nation high-level panel,A More securworld:Our shared Responsibility (2004)	
الأمن الجماعي	إقتصادي و إجتماعي :الفقر الأمراض المعدية تدهور البيئة
اقتراح نهج جماعية تواجه التحديات العالمية و الوطنية والإقليمية والتهديدات للأمن الإنساني	الصراع بين الدول؛الصراع الداخلي؛(الحرب الأهلية ، والإبادة الجماعية)،الأعمال العدائية الأخرى على نطاق واسع؛الأسلحة النووية والإشعاعية والكيميائية والبيولوجية والإرهاب .والجريمة المنظمة العابرة للحدود.
US Nation Intelligence Council,Mapping the Global future(2004)	

1-إليزابيث سكونر، "تحليل المخاطر على حياة البشر" . ذكر في : أيسون ك. بيلز وآخرون ،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي(ترجمة : عمر الأيوبي وآخرون). الطبعة الأولى.(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2007)، ص 369.

الأمن القومي الأمريكي، تحليل التطورات حتى سنة 2030،التي قد تطلب إجراء أمريكياً.	– إتجاهات انعدام الأمن :الإرهاب الدولي الصراعات الداخلية المُشتدة، القوى الصاعدة مثل الصين ،أسلحة الدمار الشامل؛ – الإتجاهات غير الأمنية(العولمة ،اقتصاد عالمي متكامل ومتوسع ،الثورة التكنولوجية، التفاوتات الاجتماعية)؛المشهد الجيوسياسي المتغير (صعود آسيا وغيرها من الدول الصاعدة ، نمو الطلب على الطاقة ،فترة الأحادية القطبية الأمريكية ،تحديات جديدة تشمل توقف إحلال الديمقراطية)
Human security Centre The Human security Report (2005)	
الأمن الإنساني	الصراعات المسلحة ،الإبادة الجماعية و"القتل السياسي"
رصد الاتجاهات الرئيسية في العنف السياسي العالمي ونتائجها	–تدفق اللاجئون؛الانقلابات العسكرية؛الإساءة إلى حقوق الإنسان؛الإرهاب الدولي؛
World Economic forum, Global Risks (2006)	
أمن الشركات	
تقييم المخاطر على الشركات وتأثيراتها المحتملة على الأسواق والصناعات	إقتصادي (موارد الطاقة،الديون الدولار الأمريكي ،الصين ،البينية التحتية الأساسية)؛إجتماعي(الأنظمة ، قيادة الشركات،حقوق الملكية الفكرية ،الجريمة المنظمة الأوبئة العالمية في البلدان النامية)؛ بيئية (الأعاصير المدارية ،الزلازل تغير المناخ)؛تكنولوجية؛ جيوسياسية (الإرهاب ،الاختلال الأوروبي، المناطق الساخنة).
European Union Institute Four Security Studies ,The New Global Puzzle(2006).	

أمن الدولة و الإنسان	
تحليل الاتجاهات ذات الصلة بمستقبل السياسة الأمنية الأوروبية.	إتجاهات ديمغرافية ،إتجاهات اقتصادية، اتجاهات الطاقة، الإتجاهات البيئية، العلم والتكنولوجيا.

المصدر: أيسون ك. بيلز وآخرون ،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (ترجمة: عمر الأيوبي وآخرون).الطبعة الأولى .(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص ص :369-370.

الفرع الثاني: الطاقة ضمن محددات قوة الدول

يَستلزِمُ في سياق تحديدنا للوزن النسبي لعنصر الطاقة، كعنصر من عناصر مُرَكب القوة المتعددة ، الإنطلاق من تحديد مفهوم القوة من حيث ؛ دلالة المعنى، ومن حيث كل من عناصر القوة ومستوياتها وحدود إستخدامها.

1-تحديد مفهوم القوة:

يُشَكّل مفهوم القوة، مرتكزاً أساسياً في تحليل العلاقات الدولية بأبعادها التعاونية و التنافسية. لذلك يُعتبر مصطلح مستقراً في النقاشات النظرية بين محللي العلاقات الدولية، حول مدى وزنه النسبي في أولويات الفواعل الدولية، خاصةً الدول.

وفي ظل هذا الإطار، تم تثبيت أهمية مفهوم القوة في مجال تفسير العلاقات الدولية، إلاّ أن التحديد السيمونتيكي لمفهوم القوة، يواجه عِدة عقبات إبستمولوجية، يمكن فحصها ضمن مستويين :

أ- مستوى دلالة المعنى :

بِدايةً، لا يُوجد خلِاف بين أغلب الباحثين ، فيما يتعلق؛ أن القوة في مضمونها المركزي هي علاقة قوة بين طرفين، إلاّ أنه "لا يمكن إستيعاب مضمون القوة من حيث؛ معناها فقط (القوة المادية والمعنوية)، وإنما يشمل مضمونها أو بالأحرى مفهومهاً كل عناصر القوة ، مكوناتها وسُبلْ إستعمال وإدارة القوة

،الإقناع، الإغراء و الإكراه، أيضاً، فإن مفهوم القوة أشمل وأعم من معناها"[1]، ونجد بعض الباحثين في العلاقات الدولية من مثل أرنولد ولفرز Arnold woofers ، الذي يُعرّفها بأنها:" القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل ما لا تريد"[2]، ومن ثم نُلاحظ الخلط الواضح بين القدرة والقوة وجعلهما مترادفين في مجال المعنى، في حين أن القدرة تُعد من مستويات القوة لدى الدول، أما الباحث في العلاقات الدولية "تشارلز كيندلبرغ Charles P.kindle berger في كتابه "القوة والنفوذ : سياسة الإقتصاد الدولي و إقتصاد السياسة الدولية"، فإنه يقول: الهيبة تُولّد القوة. النفوذ هو القدرة على التأثير على قرارات الآخرين. القوة هي إستعمال الوسائل المادية للتأثير على هذه القرارات، الهيمنة هي الحالة التي يُؤثر من خلالها يؤثر (أ) على عدد لا بأس به من قرارات (ب) دون أن يؤثر (ب) على قرارات(أ)"[3]، فعملية تفحصنا لهذا التعريف ؛ تُوضِّح دلالة معنى القوة وطبيعة علاقتها ببعض المفاهيم الأخرى، كالقدرة والتأثير على إعتبارها مستويات لمفهوم القوة بالنسبة لدول، ونلاحظ أنه قدم لنا مفهوما جديداً هو مفهوم الهيمنة Dominance، والذي يُدرج ضمن ما يُعرف بنطاق القوة ،أي عدد القرارات التي يشملها تأثير قوة الدول في قرارات دولة أخرى، دون أن تُؤثر عكسياً بفعل مُستقل و بمستوى متماثل في قرارات الدولة المُؤثرة ابتداءً.

ب- **مستوى المقاربة النظرية:(المدرسة الواقعية نموذجاً)**؛

إنّ إجراء عملية مسح لمعظم أدبيات العلاقات الدولية، التي تعالج مفهومها القوة، تُبرز مدى عدم إتفاق الباحثين في؛ تحديد مصطلح القوة بشكل نهائي، خاصةً إذا ركزنا على المدرسة الواقعية ، والتي نجد أن مفهوم القوة لدى الواقعيين لا يُمثل عنصر إجماع في تحديد المعنى الإجمالي لمحتوى القوة ونلمس ذلك:

- أفقياً بين تنويعات المدرسة الواقعية، الواقعية التقليدية والواقعية الجديدة؛
- وعمودياً في إطار التيار النظري الواحد، مثل مفهوم القوة عند التيار الواقعية الهجومية والواقعية الدِفاعية، المُحتويين ضمن إطار أوسع ، وهو الجيل الثاني من الواقعية الجديدة .

1- جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و الاتجاهات التكوينية. الطبعة الأولى .(الجزائر: دار الخلدونية لنشر والتوزيع،2007)، ص 146 .

2- جيمس دورتي و ريرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (ترجمة: وليد عبد الحي).(الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985)، ص61.

3- جندلي عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص149.

تَطرح المدرسة الواقعية التقليدية ، مفهوم القوة على أنه مفهوم مُركب من عدة محددات تُشَكِّل محصلته النهائية، التأثير المرغوب فيه من أحد طرفي علاقة القوة، "فالتقليديون يفهمون القوة على أنها مُركّب كُلي، الذي يضم عناصر مادية ومعنوية فاللقوة مكونات عسكرية و إقتصادية، كما أنها تشمل القدرة على تشكيل الرأي العام. وأن القوة لا تشمل فقط العناصر المادية، بل تشمل أيضاً الأفكار و المشاعر الإنسانية، وقد حافظ مورغا نتو على هذا التعريف الشامل للقوة إذ؛ أشار إلى أن الدول تسعى الى إحكام السيطرة على القوة بعناصرها المادية والمعنوية للحفاظ على وجودها"[1].

على خلاف المدرسة الواقعية التقليدية، حددت الواقعية الجديدة بزعامة الباحث كينث والتز Kenneth Waltz مفهوم القوة على أنه؛ يقوم على عناصر مادية فقط مستبعدة العناصر المعنوية السابقة الذكر ؛حيث أصبحت القوة تُعرّف على أنها :" إستخدام دولة لمواردها المادية لإجبار دولة أخرى، للقيام بفعل شيء لا ترغب في القيام به"[2].

ويتضح "التركيز على الجوانب المادية في تعريف القوة؛ في قائمة محددات القوة الوطنية، التي وضعها والتز، فهو يُعرّف الدول الكبرى بأنها؛ الدول التي تمتلك إقليماً واسعاً، وعدداً كبيراً من السكان، موارد وفيرة، وكفاءة الإقتصاد ،وجيشاً قوياً، ونظاماً سياسياً مستقراً عالي الكفاءة، لكن بالنظر إلى هذه الخلافات بين المدرستين الواقعية التقليدية والجديدة، إلاّ أنهما يتفقان ضمن تعريف القوة ضمن مرتكزين :

- يتفق كل من هانز مورغا نتو و كينث والتز، أن القوة هي علاقة تأثير بين طرفين؛
- "كما يتفق الواقعيون على أن تعريف القوة، يتحدد طبقاً للموقف موضع التحليل، أي أنها تتوقف على القضية التي تُوظف القوة فيها، أو الهدف الذي تُوظف القوة من أجله"[3].

أي أن عناصر القوة(الإمكانيات)، تكتسب أهميتها من خلال؛ التوظيف السياسي للوحدة السياسية لأحد مكونات القوة سواء المادية أو المعنوية، فيغلب على تعريف القوة، ضمن ذلك السياق من التوظيف، البُعد المادي أو المعنوي، المرتكز عليه من طرف الوحدة السياسية، أثناء عملية التأثير الممارسة ضد وحدة سياسية أخرى.

1- أحمد علي سالم،" القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيء من الماضي؟"،المجلة العربية للعلوم السياسية. لبنان . العدد 20 ، سنة 2008، ص ص: 122- 123 .

2- نفس المرجع ، ص 123.

3- المرجع نفسه، ص ص : 123 - 125.

لكن هذا المفهوم للقوة، يستوجب بُعداً إدراكياً للقوة لدى طرفي العلاقة، أي ضرورة إدراك عناصر القوة بمحتواها الكيفي (مثل حجم ونوعية النشاط الدبلوماسي)، والكمي (مثل حجم ونوعية القوة العسكرية والإقتصادية)، التي تملكها الوحدة السياسية المؤثرة (أ) على مستوى إدراك قادة الوحدة السياسية (ب) حتى تتم عملية التأثير المرغوبة، مما يطرح مدخل اللايقين في عملية تقييم عناصر القوة عند الواقعيين،الأمر الذي شكّل ما يُعرف بنسبية القوة لدى الوحدات السياسية، وشكّل مُنطلقاً للخلاف بين تيار الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية " فيرى والتز؛ أن مساوة الدول في السيادة، وما يستتبعه من غياب تدرج في السلطة في النظام الدولي، يدفع الدول نحو بحث دائم عن الأمن، ومن ثم يقود إلى توازن دقيق للقوى، بينما يرى أنصار المدرسة الواقعية الهجومية أن؛ إمكانية الخطأ في حساب القوة، تدفع صانع السياسة الخارجية إلى السعي الدائم إلى الهيمنة على النظام الدولي، وليس إلى توازن القوى. فنظراً إلى؛ إستحالة تأكد أي دولة من صحة حساباتها لتوزيع القوة الدولية– في أي وقت– فإن عليها على الأقل أن؛ تتأكد من أن حساباتها – بغض النظر عن أن أخطائها– لن تضعها في موضع ضعف في الصراع من أجل القوة ، لذلك فإن جميع الدول المُنهمكة في صراع على القوة، يجب أن تسعى فعلياً، ليس من أجل توازن القوى بل من أجل تفوقها على غيرها في القوة، وفي النهاية على جميع الدول السعي إلى تعظيم قوتها وفق الظروف المتاحة[1].

إجمالاً مما سبق، إن الخلافات بين باحثي المدرسة الواقعية بمحتواها التقليدي والجديد لا يعني بالضرورة عدم الإتفاق النظري على أن ممارسة التأثير من طرف دولة ما ضد أخرى، يستوجب قائمة من عناصر القوة ، التي تشكل قاعدة الإنطلاق في مسار عملية تحقيق أهداف الدولة، سواء للحفاظ على الأمن والبقاء أو السعي لنفوذ والسيطرة والذي تشكل الموارد الطاقوية أحد أدواتها ، ضمن مسعاً أشمل لدى صناع القرار وهو الهيمنة.

2– **عناصرالقوة:**(الامكانيات):

تُدرج المدرسة الواقعية، خاصةً على مستوى النظرية الواقعية التقليدية، جُملة من عناصر القوة، التي وجب توفرها لحدوث عملية التأثير المستهدفة – ولو بشكل نسبي– من طرف الوحدات السياسية المستقلة تجاه محيطها الخارجي.

1- نفس المرجع ، ص 126.

ونلاحظ بعض التباين في مكونات القوة بين الباحثين المصنفين ، ضمن المدرسة الواقعية التقليدية ، وذلك عند ثلاث مفكرين هم: نيكولاس سبيكمان Nicholas Speakman ، و هانس مورغانتو H.Morgenthau ؛ شتاينمتز Steinmetz. ولذلك، أنظر الجدول رقم (02).

جدول رقم (02): مكونات القوة لدى ثلاث مفكرين من المدرسة الواقعية التقليدية لتنظير للعلاقات الدولية

مكونات القوة عند نيكولاس سبيكمان	مكونات القوة عند هانس مورغانتو	مكونات القوة عند شوارزنبرغر
1–مساحة الإقليم؛ 2–طبيعة الحدود؛ 3–السكان والتجانس الاثني؛ 4–التطورالإقتصادي والتكنولوجي 5–القدرة المالي؛ 6–درجةالتكامل الإقتصادي؛ 7–الاستقرار السياسي؛ 8–الروح الوطنية؛	1– الجغرافيا؛ 2– المصادر الطبيعية؛ 3– القدرة الصناعية؛ 4– القدرة العسكرية؛ 5– السكان؛ 6– الشخصية الوطنية؛ 7– المعنويات لوطنية؛ 8– نوعية الدبلوماسية؛	1– السكان؛ 2– أبعاد الإقليم؛ 3– الثروات؛ 4– المؤسسات السياسية؛ 5– نوعية القيادة؛ 6– الوحدة والترابط الوطنيين؛ 7– إحترام الدول الأخرى وعقد صداقات معها؛ 8– الطباع المعنوية.

Source : Raymond Aron , paix et Guerre entre les Nations. 6 édition . (Paris, Calman Levy , 1968), p 59 .

نقلاً عن: جندلي عبدالناصر ، التنظير في للعلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية . الطبعة الأولى.(الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2007). ص ، 150.

تُظهر مُكونات القوة لدى المفكرين الواقعيين الثلاثة ، تنوعاً في تحديد العناصر المكوِّنة لمُرَكب القوة لدى الوحدة السياسية المستقلة، إلاّ أن النظرة المتمعنة في مُحددات القوة الوطنية للدول رغم تعددها، فإن أغلبها يمكن إعتبارها مترادفات، فكل مفكر يُعطيها توصيف معينًا، يخدم نفس المعنى لدى توصيف المفكر الآخر، فمثلاً مكوِّن السكان عند هانز مورغانتو وشتاينمتز له ما يقابله مكون السكان والتجانس الإثني، وكذلك الأمر بالنسبة لمكون الروح المعنوي، ومقابله عنصر المعنويات الوطنية.

لكن الشي المُلاحظ، هو غياب العامل الديني في مكونات القوة الوطنية ، وهو يعكس إستبعاد الواقعيين الكلاسيكيين لمتغير الديني في عناصر القوة الوطنية، إستناداً لمبدأ الفصل بين السلطات.

فإذا إنطلقنا من أن الدول في سعيها لتحقيق التأثير في قرارات الدول الأخرى، تستخدم عناصر قوتها الوطنية بأبعادها الشاملة، فإن الظروف المحيطة بعملية التأثير،هي التي تحدد أي عناصر القوة أنسب لتحقيق ذلك الهدف؟، نجد شواهد واقعية تجسد هذا المسعى؛ الطرح عند بعض الدول من مثل روسيا التي لا تستطيع في جميع الأوضاع، استخدام أحد عناصر القوة بمكونها العسكري في سعيها لتحقيق أهدافها طويلة المدى، ؛والمتمثل في العودة كقوة مؤثرة على الصعيد العالمي. لذلك، ترتكز على القوة بمكونها الإقتصادي والمتعلق أكثر تحديداً بمسألة توظيف ثرواتها الوطنية– بتوصيف المفكر الواقعي شتاينمتز– متمثلةً في الطاقة بمحتواها التقليدي – النفط والغاز– كأداة لمُحاولة التأثير في مخرجات القرار السياسي لبعض الدول الأوروبية.

إنّ تحديد عناصر القوة لدى الدول، يختلف حسب طبيعة كل دولة، وحجم ما تمتلكه تلك الدول من مكونات القوة من حيث؛ الإمكانات الإجمالية الكمية والنوعية، لكن إذا كانت الدول تسعى للتأثير في قرارات الدول تلاءماً مع أهدافها كمحصلة نهائية، فهل السلوك التأثيري هو مستوى من مستويات القوة؟

3– مستويات القوة:

تسعى الدول للتأثير ضمن محيطها الخارجي، إما لحفظ الأمن و البقاء الوطني(طرح الواقعية الدفاعية)،أو سعياً للنفوذ والسيطرة وصولاً للهيمنة العالمية، تلاءماً مع طرح الواقعية الهجومية ، ضمن هذا الإطار كتب الباحث الواقعي في العلاقات الدولية، جون ماشهيمر John Mearsheimer قائلا:"

حسابات القوة ترتبط بصميم تفكير الدول حول العالم المحيط بها"[1]، فعملية حساب القوة من طرف الدول تنطلق؛ من ضرورة معرفة مدى قدرة الدول على ترجمة عناصر قوتها الكامنة، ضمن مسعى الوصول إلى التأثير كمحصلة. لِذلك، فعند محاولتنا القيام بتقييم قوة الدولة، يمكننا ذلك عبر؛ حصرها ضمن ثلاث مستويات للقوة:

أ- **مستوى عناصر القوة** ،(أوالإمكانات الخاصة بالدولة): والتي يمكن إجمالها ضمن مكونات الشاملة للقوة الوطنية المادية والمعنوية، والتي تم تفصيلها ضمن الجدول السابق الذكر؛

ب-مستوى القدرات : و التي يمكن وصفها بقدرة الدول على؛ تحويل تلك الإمكانات الكامنة لديها في إطار سلوك منهجي ومدروس ، سعياً للتأثير في قرارات الوحدات السياسية المستقلة، المستهدفة بالتأثير، هنا تبرز "دور المؤسسات السياسية و العسكرية في تحويل هذه العناصر أو المقومات الخاصة بالقوة إلى حقائق سياسية عالمية"[2]، وذلك في إدارة عملية تجسيد تلك القدرات على أرض الواقع ، ومن ثم ضرورة تلازم الإمكانات القوة لدى الدول مع مستوى كفاءة القادة في إدارة عناصر القوة ، ومن ثم فإن "القوة من حيث أساليب إستخدامها وكيفية إدارتها، فتتمثل في المعنى، الذي يمنحه شوارزنبرغر للقوة ؛ حيث يرى أنها ليست مجرد أداة للتدمير كما يتبادر لأول وهلة، و إنما بمفهومها الصحيح مزيج من القدرة على الإقناع Persuasion والقدرة على الإكراه coersion"[3].

و بناءً على هذا الأساس، فإن إمتلاك الدول لإمكانات القوة خاصةً المادية منها، والقدرات التحويلية عبر متغير الكفاءة ،لا يكفي لتحقيق أهداف الوحدة السياسية في مجالها الخارجي، ومن ثم الوصول إلى المستوى الثالث من مستويات القوة، وهو مستوى التأثير؛

ج- مستوى التأثير :يستند هذا المستوى من مستويات القوة على إنجاز الوحدة السياسية لمتطلبات المستويات السابقة للقوة، كما يطرح المفكر الواقعي ريمون آرون Raymond Aron مكانة الأهداف المراد تحقيقها وأثره على محصلة عملية التأثير، فيقول أنه:" يتحدد مركز كل وحدة سياسية بالموارد المادية والبشرية، التي يمكن لهذه الوحدة أن تخصصها لممارسة السلوك السياسي والإستراتيجي، أما

1-Felix Berenskoetter and M. J. Williams , Power in world politics .1 Fst edition .(London: Routledge Taylor and francis group. 2007) .p 43.

2- جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص 87.

3- جندلي عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و الاتجاهات التكوينية ، مرجع سابق ، ص152.

المدى الذي يمكن فيه لهذه الوحدات السياسية أن تقوم بالتعبئة مثل هذه الموارد فيعتمد على عدة عوامل من بينها ؛ أن تكون هذه الموارد في وسع هذه الوحدات، إضافةً إلى الأهداف التي يريد القادة السياسيون أن يحققوها من خلال؛ إستخدام مثل هذه الموارد"[1]،إلاّ أن المتوقع من ردة فعل الدول على عملية التأثير ليس دائما في الإتجاه الإيجابي، الذي يخدم مصالح الدول المؤثرة ، فيمكن أن تكون الاستجابة سلبية، ونجد المؤشرات الواقعية التي تدعم هذا الإفتراض في مثال الأزمة الأكرانية لعام 2014، فالسعي الروسي لضغط على أوكرانيا لإعطاء سكان المنطقة الشرقية من أوكرانيا حقوقهم في الحكم الذاتي عبر؛ المطالبة بمستحقاتها من ديْن الغاز المتراكم، دفع الحكومة الأوكرانية إلى ردود أفعال ذات مستويين، رد فعل على المستوى داخلي في شن حملة عسكرية عنيفة على مدن تلك المناطق و رد فعل على المستوى خارجي؛ متمثلاً في السعي إلى تسريع عملية الإنضمام للاتحاد الأوروبي عبر؛ خطوات تمهيدية منها ، توقيع إتفاقية الشراكة الاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي في27 جوان 2014.

تأسيساً مما سبق، فإن سعي الدول العام نحو التأثير على مستوى العلاقات الدولية، يصطدم بما تحمله سياق المرحلة الدولية، و جملة المتغيرات الداخلية والخارجية لدى كل من طرفي علاقة القوة ومن ثم، فعملية التأثير هي؛ عملية نسبية ليست مطلقة النتائج.

4- **إستخدامات وحدود القوة:**(المُتغير الاقتصادي وأثره في علاقات القوة بين الدول)

يُعتبر إستخدام القوة، بِبُعدها العسكري، الأداة الأكثر تأثير في تفاعلات العلاقات الدولية منذ نشأة الدولة الوطنية، بعد معاهدة واست فاليا Westphaliaعام 1648، مروراً بالحربيين العالميتين ووصولاً إلى عالمنا المعاصر، إلاّ أنه طوال تلك الفترة ؛ بدأ المتغير الإقتصادي، يؤسس لبدايات تأثيره في عمليات السياسة الدولية سواءً في بعدها السِلمي أو الصِراعي، والتي تجسدت أهميته بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي عام 1989م، وبروز العامل الإقتصادي كعنصر أساسي في تشكيل نفوذ الدول، وذلك ضمن سياق العولمة وعملياتها الإقتصادية و عبر؛ سعي الدول إلى صنع مكانة دولية عن طريق الوصول إلى درجات متقدمة من التطور الإقتصادي، بدل التركيز التام على العامل العسكري، ونجد مثال ذلك؛ تحول كل من اليابان وألمانيا من سياسات صدامية ذات محتوى عسكري توسعي، إلى سياسات تعاونية ذات محتوى إقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية .

1- جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، مرجع سابق، ص91.

ضمن هذه الظروف، سعت المدرسة الواقعية إلى؛ إعادة بناء تفسيرات لتلك التحولات، التي مست عدة مستويات، مستوى النظام الدولي، مستوى توازن القوى ومفهوم القوة بعد الحرب الباردة، فعند التركيز على تحول الذي شمل مفهوم توزان القوى وهو ،إبتداءً، يُعبر كمفهوم من زاوية "وصفية على توزيع القوى بين الدول بشكل متساو أو غير متساو"[1] ، و على مستوى علاقات القوى السائدة في فترة زمنية معينة ضمن المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي، وهو يُشكِّل مظهر من مظاهر علاقات القوة على المستوى الدولي، ومن ثم فطوال الفترة التي ما قبل الحرب الباردة، فإن مُعظم المُحللين الواقعيين –خاصة الواقعيين الكلاسيكيين– يرون أن توزان القوى يقوم على أساس التفوق النسبي لمتغير القوة العسكرية عبر عدة مؤشرات محددة منها؛ مستوى كمي ، متعلق بعدد القوات العسكرية النظامية، وكمية الأسلحة التقليدية المملوكة لدى الدولة ومدى النفقات المالية العسكرية و مستوى نوعي ؛ متعلق بنوعية الأسلحة التقليدية وغير التقليدية و مستوى ونوعية الكادر العسكري العامل على هذه الأسلحة ،أما المدرسة الواقعية الجديدة لم تهمل العامل العسكري، لكن أعطت أهمية أكبر نسبياً لمتغير القوة الإقتصادية في؛ تشكيل قاعدة توزان القوة وإن تم ذلك من خلال؛ توصيف دور المتغير الإقتصادي على أنه، يُسهم في بناء عناصر القوة الإقتصادية للوحدة السياسية المستقلة، وينسجم هذا التفسير مع أحد المعطيات الموضوعية للواقع الحالي متمثلة في أن" إحدى أكبر مشكلات تقييم توازن القوى في القرن الحادي والعشرين هي؛ أن مصادر القوة موزعة على نحو متفاوت بين القوى العظمى، وما من رابط بين إمتلاك مصدر قوة ما، والقدرة على السيطرة على محصلته فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي تُظهر فيها الولايات المتحدة الأمريكية دولة مهيمنة بصورة مطلقة، من ناحية القوة العسكرية، فإن القوة الإقتصادية موزعة بطريقة أعدل كثيراً على الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا الغربية واليابان"[2] ، وهذا ما يتطابق مع طرحه الباحث في العلاقات الدولية جوزيف ناي Joseph Nye ، وذلك في معرض توصيفه للعلاقات القوة المتطورة ولواقع العلاقات الدولية بوصفها لعبة شطرنج كبرى ، ذات أبعاد ثلاث قائلاً:" تكون الرُقعة العليا وهي العسكرية، أحادية حيث الولايات المتحدة الأمريكية متفوقة على جميع الدول الأخرى. وتكون الرقعة المتوسطة، وهي الإقتصادية ، متعددة الأقطاب، حيث تشكل الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا واليابان ثلثي إنتاج العالم. أما الرقعة الدنيا–وهي تمثل جملة العلاقات العابرة للحدود القومية، التي تتجاوز التخوم وتبقى خارج دائرة

1- مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. (ترجمة : مركز الخليج للأبحاث). الطبعة الأولى .(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث ،2008) ، ص 154.

2- نفس المرجع، ص 156.

تحكم الحكومات– فذات بنية قوة أكثر توزُعاً وتبعثراً."[1].و يُعتبر توصيف جوزيف ناي Joseph Nye لبنية النظام الدولي المعاصر عاكساً بشكل كبير لواقع العلاقات الدولية ، في بُعدها الإستراتيجي وللمعطيات والمتغيرات الجديدة .

ورغم الإنتقادات الموجهة لمحاولة الواقعيين تفسير عالم ما بعد الحرب الباردة ،إلاّ أن بعض الدلائل من الواقع الدولي، تؤكد وتدعم تللك التفسيرات، فرغم ظاهرة العولمة و إنحسار دور الدولة الإقتصادي، إلاّ أنها مازالت فاعل أساسي في العلاقات الدولية ، له أثره في إتجاهات السياسة الدولية سواء التعاونية أو الصراعية خاصةً بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008 ، ودعوة الخبراء الإقتصاديين لعودة تدخل الدولة في المجال الإقتصادي، كما أن بعض الدول مثل الدولة الروسية، تسعى إلى؛ إعادة تأسيس النفوذ الروسي عبر التركيز على البناء الإقتصادي الداخلي من خلال؛ الإعتماد على مواردها الطبيعية من الطاقة، خاصة ما تعلق منها بالنفط والغاز الطبيعي، وإستعماله كأداة لبناء مقومات قوة مؤثرة تعمل على تعديل سلوكيات الدول، التي تشكل تهديداً لمصالحها، خاصةً في ما يُعرف بمنطقة دول السوفيتية السابقة، وهذا ما يتطابق مع طرح الأستاذ كينث والتز لإستعمال الدول لعناصر قوتها المادية لإجبار الدول الأخرى على إتباع سلوك معين.

ويدعم الإستخدام للقوة الإقتصادية ، في محتوها الطاقوي، الإستراتيجية الروسية في إستعادة نفوذها بشكل تدريجي في المناطق، التي تُعتبر دوائر النفوذ التقليدية على مستوى دول السوفيتية السابقة، خاصةً في ظل سياق إقليمي متجسداً في توسع الكتلة الأور أطلسية، بأبعادها العسكرية حلف شمال الأطلسي NTO، والإتحاد الأوروبي، الذي وإن يُعرّف نفسه سلوكياً بأنه؛ قوة معيارية مستقلة الهوية في العلاقات الدولية، إلاّ أن تبعية معظم أعضائه لنهج الولايات المتحدة الامريكية السياسي، الساعي لتفكيك منطقة النفوذ الروسي يُؤسس لخلاف ذلك.

في ظل هذا الإطار، تستغل الدولة الروسية ميزتها النسبية الإقتصادية في مجال الطاقة، خاصةً الغاز الطبيعي عبر ؛ التحجج بانقطاعات الغاز الطبيعي؛ بسبب مشاكل مع دول العبور، للضغط على صانعي القرار في الدول المنضوية تحت منظمة الإتحاد الأوروبي لتعديل سياساتها، التي تمس بالمصالح الروسية على المدى القصير والمتوسط، وتنتظم هذه السياسات ضمن مستويين، مستوى الإستراتيجي

1- سيوم بروان ، وهم التحكم القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين (ترجمة : فاضل جتكر). الطبعة الأولى. (لبنان: دار الوراق للنشر والتوزيع ، 2004)، ص 101.

؛حيث تؤكد إستمرارية تأثير خبرات الفكر الإستراتيجي الروسي التاريخية في، إستغلال التباينات بين مواقف الدول الأوروبية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لمحاولة خلق مساحات التأثير في تلك الدول الأوروبية والمستوى الأمني، حيث تتلاءم تلك السياسيات مع طرح الواقعية الدفاعية، التي يرى كُتَابها بأن الدول، تسعى إلى الأمن والبقاء .

لكن يُشكِّل معرفة الدول لحدود إمكاناتها من القوة، وكيفية إدارة تلك الإمكانات نحو تحقيق الأهداف ،المرتكز الأساسي للسلوك العقلاني للدول، ويُعبِّر على أن قوة الدول هي نسبية نظراً لِـ:

أ- أن للقوة نطاقًا تشمله[1]، يتمثل في عدد الدول، التي تشملها عملية التأثير، التي يتباين درجة التأثير بين كل الدول على حدة، وهو "يُعبر كذلك على مجموعة الأطراف، الذين يتغير سلوكهم بشكل ملموس بواسطة استخدام القوة من قبل دول معينة،(تملك روسيا شبكة متنوعة من الأنابيب النفط والغاز عبر أوروبا وفي وداخل القارة الآسيوية الأمر الذي، يُمَكنها من ممارسة التأثير على نطاق واسع، يشمل العديد من الدول؛

ب-أن للقوة مجالاً[2]، "فمجال القوة يزداد بازدياد قدرات الأطراف الفاعلة داخل ميدان القوة في ما يتصل بأنواع السلوك، التي تخضع أو يمكن أن تخضع له، بصرف النظر عن فعالية التأثير أي وزن القوة[3]" أي تزداد أبعاد القوة بازدياد مستوى أداء الدول على؛ ترجمة عناصر قوتها إلى مستوى التأثير في غيرها من الدول، وهنا يطرح مسألة ضرورة إدراك الدول لمدى عناصر قوة الدول المُؤثرة و لحجم المكافئة أو العقاب المتوقع من التعديل ،أو عدم تعديل الدولة المستهدفة لسلوكها .

بناءً على ما سبق، تسعى روسيا الفدرالية إلى إستعادة نفوذها على المستوى الإقليمي والعالمي، وذلك ضمن مسار أوسع، متمثلاً في العودة كقوى عظمى لها مجالها ونطاقها التأثيري، مستخدمةً عدة عناصر للقوة، أبرزها مواردها الطبيعية من النفط والغاز لتغطية تكلفة هذا التوجه الإستراتيجي، ضمن هذا الإطار كانت مكانة النفط من بعده الغاز الطبيعي، تتصاعد في عبر مراحل تطور الفكر الإستراتيجي الروسي .

1-Davida. Baldwin, "Power and International Relations",18/06/2014, Available at : http//:www.princeton.edu~dbaldwinselected%20articlesBaldwin%20%282012%29%20Power%20and%20International%20Relations , pdf,p 09.

2- Op, cit.

3- خليل حسين ،" القوة وأثرها في الأحلاف الدولية وصراعاتها"، مجلة الدفاع الوطني، لبنان، العدد 65، جويلية 2008، متوفر في: 2014/06/18

http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?19718

المبحث الثاني: مكانة الطاقة في المسار التطوري للفكر الاستراتيجي الروسي

مَرّ الفكر الإستراتيجي الرّوسي بِعدةْ مراحل من تاريخ تطوره، شَكّلت الحقبتين التاريخيتين المرحلة القيصرية والمرحلة السوفيتية الروافد الفكرية، و الخبراتية لِصُناع القرار الروسي، الذين يسعون إلى إدارة علاقات الدولة الروسية تجاه محيطها الخارجي، وتميزت الحقبة القيصرية؛ بسيطرة المرجعية الدينية على توجهات الفكر الإستراتيجي الرّوسي، إذ كانت بمثابة مصدرالشرعية لأي إجراءات، يتخذها ملوك وقياصرة روسيا عبر أغلب تلك المرحلة التاريخية.

المطلب الأول: النفط في الحقبة القيصرية، بداية للأهمية

تُعتبر الجذور التاريخية لأية إستراتيجية، بمثابة الموروث الثقافي، الذي يظل يؤثر بشكل أو بآخر على مخرجات الفكر الإستراتيجية لأية دولة، وتُعد روسيا مِثالاً إجرائياً بارزاً، فيما يخص تأثيرات الموروث الثقافي للحقب التاريخية، التي مرّت بها تكوُين الدولة الروسية عبر أكثر من 1000 سنة ، فتداول الملوك الروس بعد التأسيس التاريخي للدولة الروسية عبر توسُع سُلطة دوقية موسكو – من سنة 1462م– إلى مستوى دولة وسعيها لتوسع والنفوذ بإستنادها للشرعية الدينية "،إبتداءً باعتبار موسكو بمثابة روما الثالثة ومن ثم تغطية التوسع الجغرافي بأبعاد دينية، لكونها حامية المسيحية الأرثوذكسية بعد سقوط القسطنطينية سنة 1453م، مركز المملكة البيزنطية"[1]، و بإعتماد ملوك من أمثال بيتر الكبير *(Peter (The great الذي أخرج روسيا القيصرية من العُزلة ، التي كانت تُحيط نفسها بها منعاً من وصول تأثيرات الدينية للبروتستانتية الأوروبية ، وذلك من خلال؛ توسيع التجارة مع أوروبا الغربية وجَلبه للخبراء على إختلاف مِهنَهِم، وكذا سبقه في تأسيس جيش قومي خاص بالحرب، والتوجه نحو التوسع الجغرافي، وسعي ملكة روسيا، في مرحلة لاحقة، كاترينا الكبرى**(Catherine II (the Great لبعث الهوية القومية الروسية وتطويرها من خلال؛ إحتكاكها بثقافة الدول الأوروبية القريب والبعيدة منها، كما قامت بإصلاحات إدارية

1-Andrew C. Kuchins , Anders Åslund, The Russia Balance Sheet.(washington:peterson institute for international economics center strategican and international studies 2009).p 14 .

*- بيتر الكبير، ملك روسي ، حكم روسيا 36 سنة، من سنة 1725م إلى غاية سنة 1762م.

**- كاترين (الثانية) الكبرى ، ملكة روسية – من أصول ألمانية– حكمت روسيا 34 سنة، من سنة 1762م إلى غاية سنة 1796م .

بالمملكة، وتابعت سياسة التوسع نحو جميع الإتجاهات، لتتحول إلى إمبراطورية متعددة القوميات في بدايات سنة 1800[1].

الفرع الأول: المستوى السياسي و الأمني

و تأسيساً على ذلك، تبلورة فكرة التوسع كسمة متجذرة في الفكر الإستراتيجي الروسي منذ القِدم، إذ أن التوسع بمفهومه الجغرافي، لم يكن يحتوي مضامين المجد والسيطرة ، بتعبير المفكر الواقعي ريمون آرون Raymond Aron، لملوك روسيا في تلك الفترة ؛ بل كان السعي للوصول إلى ثروات تلك الأراضي وموقعها الجيوسياسي المُطل على المياه الدافئة الجنوبية ، هو الهدف الأساسي من ذلك التوسع في ظل هذه الظروف، كانت الثروات الطبيعة خاصةً النفط وصناعته، مازالت لم تكتشف أهميته بعد على المستوى العالمي، إلاّ في نهايات القرن التاسع عشر.

وتبلورة بدايات التهديدات الأمنية على أمن الطاقة على المستوى التاريخي؛ عند بدايات الإضطرابات التي حدثة في روسيا؛ حيث "إستخدم البلاشفة قطاع الطاقة في محاولاتهم لقلب النظام الملكي في وقت مبكر عام 1900م . وكانت المناطق المُنتجة للنفط واحدة من المحاور الرئيسية، التي عمل البلاشفة على سيطر عليها. بالإضافة إلى ذلك، إستخدم البلاشفة شبكات السكك الحديدية للنفط لتوزيع الدعاية في جميع أنحاء البلاد والخارج. وفي عام 1904م ، عندما زادة الإمبراطورية الروسية الخناق على الإنتفاضة في سان بطرسبرج ، معظم المحتجين البلاشفة حددوا حقول النفط بباكوك أهدافاً. وخفّض هذا تصدير النفط الروسي بنسبة الثلثين، مما أضطر موسكو و الأسواق الخارجية لتوفير صادرات النفط"[2] ، ومحاولة تعويض تلك الكمية المفتقدة من النفط نتيجة اللاستقرار الداخلي الروسي.

في ظل تلك الظروف، كان مقاربة التعامل مع تلك التهديدات، تتمحور حول البعد العسكري، مما إنعكس على بدايات الصناعة النفطية خصوصاً معدلات إنتاج النفطي.

---

1 – John M. Thompson , Russia and the soviet union :An Historical Introduction from the Kievan State to Present . 06sect Edition. (The United States of America :Westview press,2009) . p 135.

2-Lauren Goodrich and Marc Lanthemann," The Past, Present and Future of Russian" ,11/04/2014, Available at:
http://www.stratfor.com/weekly/past-present-and-future-russian-energy-strategy

الفرع الثاني: المستوى الإقتصادي

تاريخياً، شكّل النفط في القرن الثامن عشر بالإمبراطورية الروسية في مناطق الفولغا و الأورال ثم القوقاز و سيبيريا الغربية– والذي بدأ عملية الإنتاج عام 1880م– مصدراً من مصادر الثروة، التي دعّمتْ سلطة القياصرة في تلك الفترة ؛حيث "إستخدمت روسيا مجموعة متنوعة من الأدوات على مرّ التاريخ لتحقيق هذه الضرورات بدءً من الصادرات الزراعية إلى الغزو العسكري الخالص و الترهيب، و إبتداءً من أواخر القرن التاسع عشر، أضافة روسيا الطاقة إلى قائمة السلع الحيوية، التي يُمَكن إستخدامها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المركزية، كما أن الثروة النفطية المُكتشفة، قد أسست لبدايات أهميتها عندما رأى النظام الملكي الإمكانيات الكبيرة للإمبراطورية الروسية، خاصةً عند تطوير القطاع على نطاق واسع، مع ذلك، لم تكن هناك التكنولوجيا ولا رأسمال اللازم، لبدأ الصناعة النفطية المحلية وكحل خَفف النظام الملكي القيود المفروضة على الإستثمارات الأجنبية، ودعا الشركات الأوروبية و الأمريكية لتطوير حقول النفط بمنطقة باكو ونهر الفولغا"[1]، ومن تللك الشركات؛ شركة Noble Brothers petroleum وشركة Producing، التي منحتها السلطات القيصرية رخصة إستكشاف وتطوير من "نفط باكو وتنتج وتكرر نحو 30,000 ألف برميل في اليوم وفي عام 1888م،عزز حجم النفط الروسي المنتج بمنطقة باكو، مضافاً إليه إنتاج حقول النفط الجديدة، التي أكتشفت حول غروزني؛ فيما يسمى اليوم بالشيشان، مُعادلاً لحوالي أربعة أخماس إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط، وبالرغم من الصعوبات المرتبطة بطبيعة الجغرافية لطول لنقل النفط من بحر قزوين، إستطاع خبراء الروس توفير نسبة 22%، من إمدادات نفط العالم. وفي أوائل القرن التاسع عشر، ساهمت روسيا بنحو نصف إنتاج العالم من النفط" [2] ، في تلك الفترة التاريخية.

لكن أصبح من الواضح، أن عامل عدم الاستقرار الداخلي في روسيا في السنوات اللاحقة، أثّر بشكل كبير على القطاع الطاقوي قبل الثورة البلاشفة عام 1917م ، في ظل هذا الإطار، كانت معدلات الإنتاج النفط في عموم الحقول النفطية، يزيد عن الإنتاج الأمريكي من النفط، طِوال نهايات القرن الثامن العشر إلى غاية عام 1902م ، وما تلاه من بروز متغيرات سياسية، أثرت طيلة النصف الأول من القرن العشرين على الصناعة النفطية الروسية ، إبتداءً من إضطرابات سياسية والأمنية، الناتجة عن محاولات

1-Ibid.

2-أيان رتليدج، العطش إلى النفط ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟(ترجمة: مازن الجندلي) .الطبعة الأولى.(لبنان: الدار العربية للعلوم ،2006)، ص 168 .

البلاشفة قلب نظام الحكم ونجاحهم في أكتوبر عام 1917م، ومروراً إلى تأثيرات الحربين العالميتين، التي أسهمت في إنقطاع التطوير للحقول النفطية، عبر تطوير خطوط إنتاجها، ووصولاً إلى تأثيرات نظام الحكم السوفيتي، المنبني على نظرية الماركسية للإقتصاد، ورؤيتها للشركات النفطية الأجنبية على أنها من معالم الرأسمالية.

وفي الجدول التالي، نحاول أن؛ نُبرز مقارنة بين تطور الإنتاج الروسي من النفط، وتناقص مُعدلات إنتاجه و الإنتاج الأمريكي عبر الفترة الزمنية، الممتدة بين سنوات (1898–1904):

الجدول رقم (03): حجم إنتاج النفط لدى كل من دولتي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية من عام 1898 إلى سنة 1904، وحدة القياس (بالمليون طن)

إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط	إنتاج روسيا من النفط	السنوات
8.47	8.77	1898
8.7	9.5	1899
9.74	10.85	1900
10.63	12.09	1901
13.59	11.48	1902
15.31	10.77	1903
17.91	12.03	1904

Source: VagitAle kperov, Oil of russiapast, present and future. 1fst Edition. (The United States of America: East View Press, 2011) , p 80.

تُبيِّن الأرقام الظاهرة في الجدول المُقارن السابق، أن حجم الإنتاج الروسي من النفط، كان يفوق نظيره الأمريكي طيلة ثلاث سنوات لينخفض بشكل سريع مقارنة بالإنتاج الأمريكي المتزايد، وذلك نظراً لعدة عوامل، نجد منها:

1. العامل السياسي والمرتبط أساساً بالتحولات السياسية، التي كانت تشهدها روسيا على المستوى الداخلي، متمثلةً في سعي البلاشفة لإسقاط نظام الحكم الملكي، وما سببه من آثار أمنية على صناعة النفط على المستوى المحلي؛
2. العامل الأمني، في فترات لاحقة، مُتجسداً في "إشتعال الحرب العالمية الأولى، وقيام الثورة الروسية، و إحتلال القوات التركية لباكو سنة 1918، شَكّل، بداية فترة إنحطاط في إنتاج النفط حتى العام 1925"[1].

المطلب الثاني: دور النفط والغاز في الحقبة السوفيتية.

شَهِدَتْ روسيا بعد نجاح الثورة الشيوعية، بقيادة فلاديمير لينين Vladimir Ilyich Ulyanov Lenin *في أكتوبر 1917م ،عدة تحولات على المستويات السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية وذلك ، إنعكاساً لرؤى الأيدولوجية الماركسية لمنهج الحياة ، الأمر الذي أسس لمرحلة جديدة من الفكر الإستراتيجي الروسي، وتغييراً جذرياً في المرجعية الناظمة؛من مرجعية دينية ظاهرياً وبمحتوي برجوازي، لم يستكمل مرحل تحوله إلى الرأسمالية الغربية إلى مرجعية أيدولوجية مُتشددة ، مرتكزة إلى ثلاث محاور؛ محور سياسي متعلق بحكم البروليتاريا؛ الطبقة العاملة، تمهيداً لمرحلة الشيوعية وقيام الإتحاد السوفييتي Union of Soviet Socialist Republics، ومحور إقتصادي ؛ مرتبط بملكية الدولة لعناصر الإنتاج ومحور سوسيوثقافي؛ قائم على القطيعة مع المرحلة القيصرية، ورصيد المجتمع من الديانة المسيحية، و التقاليد الثقافية السائدة في الفترة القيصرية، وإحلال محله الإيمان بالإيديولوجية الماركسية اللينينية و تقديمها كحل إجباري تحديثي للمجتمع.

1- نفس المرجع، ص 168.

*- فلادمير إليش يولكانوف Vladimir Ilyich Ulyanov Lenin، المُسمى "بلينين" ، ولد سنة (1870م وتوفي سنة 1924م)، كان من الآباء المؤسسين للفكر الشيوعي ، وللإتحاد السوفيتي ، كانت له عدة أدوار تاريخية في تطور التاريخ السياسي الروسي، للمزيد من الإطلاع و التعمق يُنظر إلى :

JohnPaxton ,Leaders of Russia and The soviet Union: from the Romanov Dynasty to Vladimir Putin.(London :Routledge,2004).

الفرع الأول: المستوى السياسي و الأمني

في ظل هذه الظروف، دخلت روسيا في مرحلة عُزلة عن العالم الرأسمالي الأوروبي القريب منها، مما أثّر في مضامين الفكر الإستراتيجي الروسي، خاصةً؛ في ما يتعلق في مجال النفط والغاز في مرحلة لاحقة من تاريخ الإتحاد السوفييتي.

1. مرحلة سياسة العُزلة (الفترة ما بين 1917م و1941م):

يُمكن توصيف مرحلة سياسة العزلة في الفترة الممتدة بين 1917 إلى غاية سنة 1941، من خلال؛ توضيح مفهوم العُزلة، من حيث دلالات المعنى و المفهوم، ومن حيث مُحددات سياسة العزلة، وذلك على النحو التالي:

أ- فلسفة العزلة دلالات المعنى والمفهوم:

يُشير مفهوم العُزلة إلى الموقف، الذي تبناه الإتحاد السوفيتي منذ 1917إلى غاية 1939م ، وهي في مضمونها ليست عُزلة عن الشؤون الدولية بالمعنى الإنكفاء التام على الذات، فالعُزلة السوفيتية "ليست اتجاه سياسي لدى النخبة في الإتحاد السوفيتي، مماثل لما هو في الولايات المتحدة الأمريكية ، بل هو الإنعزال الجزئي عن بقية العالم دون البقاء في تلك العزلة"[1] ؛ حيث تُوصف تلك السياسة بالمرحلية ؛حيث إنصرف الجهد السوفييتي للشؤون الداخلية على حساب الشؤون الدولية، خاصةً على المستوى الأوروبي، إذ أن لغاية عام 1939م "كانت أوروبا الحكم الفصل في الشؤون العالمية، وظل كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفيتي، لأسباب مختلفة مُنشغلين بمسائل التنمية الداخلية على حساب أي دور عالمي"[2].

و تُظْهِر القراءة الأولية لهذا الموقف، إدراك صانع القرار السوفيتي لأهمية بناء نواة قوة مركزية ذات أبعاد إقتصادية وعسكرية لأن "الهدف الرئيسي والمحدد للسياسة الخارجية السوفيتية ،لايزال تأمين الظروف المناسبة لبناء المجتمع الشيوعي في الإتحاد السوفيتي"[3].

1-Henry Hardy,The soviet Mind:Russian culture in communism.(*Washington, D.C:*brookings institution press,1992).p 90.

2- جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية .الطبعة الأولى .(الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث 2004)، ص 145.

3- شميدت تاروفيسكي ، موجز تاريخ الإتحاد السوفياتي ،([(د.ذ.م)]: دار التقدم ، سنة 1986)، ص 224.

تأسيساً على ذلك، تم تعديل للموقف الإتحاد السوفيتي من مسألة الثورة الشيوعية العالمية، وأطلق الرئيس السوفيتي السابق جوزيف فيساريونوفيتش ستالين Josif Vissarionovich Stalin عند تسلمه للسُلطة بعد وفاة لينين سنة1924م، مبدأ بناء الإشتراكية في البلد الواحد، والتي مضمونها يتمحور في ضرورة تثبيت الإشتراكية في الإتحاد السوفيتي كأولوية، لذلك فسلوك الإنعزالي لدولة الإتحاد السوفيتي، نجح لتقديمه لعدة عوامل، وجب توفرها لنجاح السلوك الانعزالي لدولة ما:" أولاً يجب إما أن تكون دولة حُرة نسبياً من خطر الغزو، وإما قوية إلى درجة أنها؛ لا تحتاج إلى تأليف تحالف، تهدف للدفاع عن نفسها في ظروف كهذه ، قد تعتقد أن الإنسحاب من النظام العالمي وتحصين حدودها، وتبني تنمية منفصلة هي إستراتيجية مفيدة إليها، و تحتاج الدولة الإنعزالية، إما إجماعاً سياسياً وإما حُكماً إستبداديا قوياً، للصمود أمام التحديات الموجهة ضد سياستها الخارجية. وأخيراً، ترتدي الإعتبارات الجيوسياسية أهمية كبيرة، إنّ الدولة البعيدة جغرافياً أو المحاطة بسلسلة جبال، أو محيط أو الصحراء في موقع أفضل بكثير لإتباع سياسة الإنعزال من دولة محاصرة بالأراضي "[1] ، وعليه فالهدف الأساسي من سياسة الإنعزال هو؛ أن الدولة طالما قلّصت نشاطها الدبلوماسي إلى حدوده الدنيا، فإن ذلك سيعزز الأمن القومي و يَحُد من خطر التدخلات الخارجية من طرف قوى أجنبية، هذا السلوك السياسي المنتهج من طرف الإتحاد السوفيتي، بلورته طبيعة الظروف التي يَمُر بها.

ب- محددات سياسة العزلة:(تصاعد أهمية الجيوإستراتيجية للنفط)

تُشير مجمل المعطيات الدولية، التي تمتد بين 1917سنة إلى غاية سنة 1939م، المتعلقة بالسياق الإقليمي المحيط بالثورة الشيوعية إلى أن؛ البيئة الأمنية، هي بيئة تُشكل تهديداً على أمن وبقاء الكيان السياسي الجديد للثورة الشيوعية، فضلاً على أن هناك عِدة مُحددات، شكّلتْ جميعها واقعاً ضاغطاً ،على صانع القرار لتبني سياسيات خارجية، يمكن توصيفها بالمرحلية في تلك الفترة نظراً لـ:

- **المحدد الأمني:**

شَكّلت الأدبيات الماركسية اللينينية، المصدر الأساسي المُعلن لدى الخطاب الرسمي للقيادات السوفيتية، إلاّ أن مقتضيات المرحلة بأبعادها الأمنية ، دفعت مهندس الثورة الشيوعية فلاديمير لينين Vladimir Ilyich Ulyanov Lenin إلى تبني سياسة غير تَدخّلية وغير نشطة في السياسيات

1- مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان ، مرجع سابق ، ص 91.

العالمية، بسبب نوعين من الأسباب ، أسباب داخلية؛ متمثلةً في عدم حسم الموقف كلياً مع القوات المناهضة لشيوعية طوال عامي (1917–1918م)،أسباب خارجية؛ متمثلةً في ظروف الحرب العالمية الأولى وآثارها في القارة الأوروبية، حيث؛ شكّلت واقعاً مناسباً للمنتصرين من دول الوفاق (فرنسا ،إنجلترا) والتي جميعاً مصنفة في الفكر الشيوعي بالإمبريالية، ومن ثم ضرورة التكيف مع مقتضيات المرحلة الرّاهنة في تلك الفترة ، هذه المُؤشرات الواقعية، دفعت القيادة السوفيتية في بدايات الحكم السوفيتي إلى عقد معاهدات سرية، يمكن وصفها بالبرغماتية لإستجابتها لضغط العامل الأمني، الذي تكررة أولويته في مراحل لاحقة من تاريخ الفكر الإستراتيجي السوفيتي، فنجد " في شهر "مارس سنة 1918،عقد لينين معاهدة سلام منفصلة مع ألمانيا، تم التنازل فيها عن ربع مساحة الأراضي الروسية وثلث السكان . وذلك من أجل التركيز على ترسيخ النظام الثورة"[1]، و وُصفت تلك العملية بالبرغماتية. وذلك، خِدمةً لمصالح الأمنية السوفيتية، وتم تكرار نفس المقاربة في التعامل مع توفر ظروف مشابهة في ثلاثينيات القرن العشرين، متمثلة في ميثاق عدم الاعتداء مع ألمانيا النازية عام 1939م، و يبرز ذلك الوزن النسبي للمُحدد الأمني في أولويات الأهداف الإستراتيجية السوفيتية .

- **المحدد الإقتصادي:**

نُفسر دور المحدد الإقتصادي في أسباب متعلقة، بظروف داخلية، ترتبط بقضايا التنمية الداخلية وضرورة تجسير الفجوة الإقتصادية مع الدول الأوروبية الأخرى، التي كانت تشهد مستويات عالية من الإنتاج الصناعي بعد الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، والموجات التحديثية الشاملة، التي نتجت عنها، والتي أبرزها في مجال الصناعات العسكرية(الأسلحة ، التكوين العسكري، القاعدة الصناعية المزدوجة الإستخدامات مدني– إقتصادي)، دَعّمت تلك الأسباب ذات الطبيعة البنيوية حوافز، لدعم سلوك العُزلة حيث سعى الإتحاد السوفيتي، إلى إطلاق برنامج إقتصادي، يعتمد على الصناعات الثقيلة "فالفكر الإقتصادي السوفيتي، كان يُركِز منذ العشرينات القرن العشرين – منذ عهد ستالين– على فكرة أولوية ترسيخ الصناعات الثقيلة على غيرها من القطاعات "[2]، للدخول بقوة في حركية التصنيع الأمر، الذي جعل الإتحاد السوفيتي، يسعى طوال الفترة ما بين الحربين إلى بناء عوامل القوة، التي منها القوة الإقتصادية، وقد شكّل النفط المُكتشف في نهاية القرن التاسع العشر، ركيزة أساسية في دعم المسعى

1- جون بيليس و ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 117.

2- نفس المرجع ، ص189.

الإقتصادي، للتنمية على المستوى المحلي، وعلى المستوى الجيواستراتيجي في توظيف مُدخلات صناعة النفط – الناشئة في تلك الفترة – في خِدمة الهدف الإستراتيجي السوفيتي، وهو حفظ البقاء الدولة أولاً، ثم نشر ودعم الحركات الشيوعية عبر العالم، في مراحل لاحقة تكون الظروف الأمنية، غير ضاغطة على صانِع القرار السوفيتي.

و سعى الإتحاد السوفيتي من الإستفادة من مورد أساسي لطاقة، بدأت أهميته الإستراتيجية في البروز مع بداية عصر الطاقة النفطية في القرن العشرين؛ حيث أصبح قطاع الطاقة في روسيا واحداً من الركائز الرئيسة للقوة الإقتصادية والسياسية مع عائدات الصادرات النفطية ،"التي تُشَكِل 7 % من عائدات التصدير و إرتفعت هذه الإيرادات إلى 14 % في أواخر 1920م. خلال؛ المراحل المُبكرة للاتحاد السوفيتي"[1]، مما شكّل موضوع الطاقة بمحتواها التقليدي (النفط) دِعامة منذُ العهد الملكي في روسيا ، وتجسدت أهمية المورد الإقتصادي في مراحل لاحقة من الفكر الإستراتيجي الروسي .

و إستقراءً للمُحددات الآنف ذكرها، نجد أن:

- إدراك الواقعي لصُناع القرار الإستراتيجي السوفيتي، لضرورات البناء الداخلي لعناصر القوة (بمحتوياتها الإقتصادية، العسكرية، التماسك الإجتماعي، إستكمال التجنيد الأيديولوجي)؛
- دور العامل الأمني في؛ تعديل السلوك السوفييتي الخارجي، وصُعوده المرحلي، كأولوية في سُلّم الأهداف الإستراتيجية السوفيتية على حساب العامل الأيديولوجي؛
- سعي الإتحاد السوفيتي للبقاء والأمن، عبر السلوك الإنعزالي، شَكّل إنعكاساً لمبادئ الفكر الواقعي ومبدئه العون الذاتي self-help في رُؤيته للعلاقات الدولية ، والذي أثّر كمحصلة على مخرجات الفكر الإستراتيجي الروسي في تلك المرحلة؛

و ساهم وضع العزلة في عملية التنمية الإقتصادية من خلال؛ تطوير القدرات الذاتية للصناعة والزراعة الروسية بدلاً من الإعتماد الكلي على المساعدات الخارجية، مما سَهّل هامش الحركة للدولة الروسية الناشئة في تلك الفترة .

1-Lauren Goodrich and Marc Lanthemann , " The Past, Present and Future of Russian ",Op . cit.

وعَزز السلوك الإنعزالي المرحلي، طِوال الفترة الممتدة بين سنة 1917،إلى غاية أوت من عام 1938م،الظروف المناسبة، لحماية الثورة و للفكرة الشيوعية، حيث مَثّل فرصة لتنمية قُوة النواة الشيوعية متجسدةً في دولة الإتحاد السوفيتي، إلاّ أن تصاعد مؤشرات تغيُر البيئة الأمنية المحيطة به بدايةً، بإعادة تسليح ألمانيا، توحيد النمسا مع ألمانيا، التوجه التوسعي في سياسة الرئيس الألماني السابق أدولف هتلر الخارجية عبر؛ المقاربة الصِدامية للعلاقات الدولية، شكّلت نُذراً لحرب عالمية ثانية، تأكد إندلاعها فيما بعد .

و دفعت هذه الظروف الدولية المضطربة الإتحاد السوفيتي إلى؛ توقيع معاهدة عدم الإعتداء مع القوة الألمانية الصاعدة في تلك الفترة من القرن العشرين، نظراً؛ لإدراك صانع القرار الإستراتيجي السوفيتي، جوزيف ستالين، لضرورة الإستعداد للحرب مع ألمانيا في حدود عام 1941م، و لأن المجهود الحربي الألماني، سيسعى إلى مصادر الطاقة الضرورية لحركية التصنيع الحربي الكثيف .

إنّ تجاذبات الحرب العالمية الثانية، أسهم في تراجع معدلات إنتاج النفط، نظراً " لتعرّض المناطق النفطية الروسية للهجمات الألمانية في فترة الحرب العالمية الثانية، ومحاولتها السيطرة على حقول النفط خاصةً في مناطق الحزام الجنوبية للإتحاد السوفيتي محور الشيشان، أذربيجان، رومانيا ، والتي زوده نظامها السياسي، الذي يحكمه المارشالMarshal Antonescu عام 1941، بكميات من النفط تقدر بـ 1,72مليون طن ،الأمر الذي مكّنه من مواصلة المجهود الحربي شرقاً ،على المدى القصير؛ حيث خَسِر الإتحاد السوفيتي المنطقة الصناعي غرب الأورال مع حجم فقدان 000, 725ألف طن يومياً من النفط ، وخرج منها منتصراً، نظراً لعوامل ذاتية، متمثلة في إستمرار المقاومة العسكرية للجيش السوفيتي عبر قوة ستالين وإتباع إستراتيجية فعالة، متمثلة في؛ تفكيك المصانع، التي لم يصبها القصف العسكري الألماني ونقلها مع الكوادر العاملة إلى المناطق الشرقية الآمنة، و المناطق الغنية بالنفط مناطق، باكو وآسيا الوسطى"[1].

ومساهمة عوامل خارجية، مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية عبر الجسر الجوي من المساعدات العسكرية والإقتصادية، مما دفع هذا الإنتصار للحلفاء كلاً من الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية إلى الارتقاء إلى مستوى قوى عظمى بعد تراجع القوة العسكرية والإقتصادية، للقوى الدولية

1- Vagit ,Alekperov, oil of Russia past present and future , Op .cit.p135.

الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية، وتفجير الولايات المتحدة للقنبلة النووية في هيروشيما وناغا زاجي عام 1945م، الأمر الذي مهّد لحقبة جديدة من العلاقات الدولية.

2. مرحلة سياسة التوسع ورد الفعل (الفترة ما بين 1945–1989):

أفرزت نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945م، بروز قوتين عظميين على مستوى العلاقات الدولية سَيُشكّل طبيعة التفاعل بينهما، سواء أكان ذا أبعاد صِراعية أو تعاونية، معالم النظام الدولي بعلاقاته العمودية والأفقية بين فواعله، والذي ساد إلى غاية 1991م، تاريخ زوال أحد القوى العظمى من سُلّم القوى العالمية.

وبَيّنت القدرات العسكرية للإتحاد السوفيتي، بوصفه أحد الحلفاء المنتصرين بعد الحرب العالمية الثانية، إضافة للقدرات العسكرية والإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، المشاركة بفعالية فترة الحرب ، تصدرهما سُلّم القوى العالمية ، إذ أنه بإستسلام القوات الألمانية المحاربة عام 1945م، وتفجير الولايات المتحدة الأمريكية للقنبلة النووية من نفس العام، في مدينتين يابانيتين وإستسلام اليابان، سُجِّل نهاية التحالف المؤقت بين الإتحاد السوفيتي ذو الأيديولوجية الشيوعية، مع باقي دول الحلفاء و إرتقى الخطر الشيوعي في أجندة الأولويات الأمنية لدى تلك الدول، ومثلة الخطوط الجغرافية، التي وصلت إليها قوات الجيش السوفيتي، بمثابة جبهات قتال مُحتملة مع حلفاء الأمس .

في إطار هذا السياق، مثّلت سياسة العزلة، التي تبناها الإتحاد السوفيتي سابقًا، قرار غير عقلاني نظراً لتوازنات القوى الحالية، وتوفر الظروف لنشر الفكر الشيوعي، ودعم الحركات السياسية والمسلحة الحاملة للمشروع الشيوعي للحكم عبر أوروبا والعالم، فمخرجات الفكر الإستراتيجي السوفيتي ، شَهِدت رجوع المحدد الأيديولوجي بقوة، في رسم أغلب معالم السلوك السوفيتي في فترة ما بعد الحرب .إلاّ أن نجاح الولايات المتحدة في إحداث ثورة في الشؤون العسكرية بصُنع سلاح نووي يوصف بالإستراتيجي والضامن للأمن الأمريكي ولأمن الدول أوروبا الغربية، عَزز إدراك صانع القرار الإستراتيجي السوفيتي، لضرورة جسر الهوة العسكرية مع الكتلة الرأسمالية، بالرغم من التفوق المُحرز في مجال القوة العسكرية التقليدية ، مما أثّر في طبيعة القضايا الدائرة في الشؤون الإستراتيجية، بمضامينها العسكرية والأمنية طيلة العقود اللاحقة من تاريخ الفكر الاستراتيجي العالمي خاصةً، السوفيتي منه، والذي تميزت مخرجاته في تناوب إستراتيجيتين تكيفاً مع متغيرات الواقع الدولي، هما سياسة التوسع وسياسة رد الفعل ، التي ضَبطت

أبعادهما جُملة من المُحددات التفسيرية ، شَكّلت آثارها معالم للفكر الإستراتيجي السوفيتي، طيلة الفترة ما بين سنة 1945 إلى غاية سنة 1991م.

تُبين الخارطة السياسية والأمنية غداة نهاية الحرب العالمية الثانية، توغُل القوات السوفيتية داخل أوروبا حتى مدينة برلين عاصمة ألمانيا، مما أسهم في تبلور مستويين من الأهمية الإستراتيجية للصالح الإتحاد السوفيتي .المستوى الأول؛ المستوى الأمني، تُمثل في تواجد القوات السوفيتية في أغلب دول أوروبا الشرقية، مما شكل عمقا إستراتيجياً من أي هجوم بري من طرف باقي دول الحلفاء سابقاً، يبلغ عمقه الجغرافي أكثر من 1000كلم عن العاصمة الإتحاد السوفيتي (موسكو) .المستوى الثاني؛ المستوى السياسي، ويتمثل في تنصيب دول شيوعية موالية للإتحاد السوفيتي، إبتداءً من برلين أقصى الغرب الأوروبي، الذي في يد القوات المسلحة السوفيتية وذلك إستكمالاً للعمق الأمني بإنشاء أنظمة شيوعية تدعم الطرح السوفيتي للعلاقات الدولية، أُطلِق عليها في الأدبيات الشيوعية بالكتلة الشرقية في مواجهة الكتلة الغربية*، إذ أن المرتكز الأيديولوجي الماركسي اللينيني، عاد بقوة في المُحددات الصانعة للسلوك الخارجي السوفيتي، كإنعكاس لمتغيرين؛ لمدركات القادة السوفيات لحتمية الصراع مع النظم الإمبريالية ولمتغير القوة في أوروبا بعد الحرب، إنعكاساً لموازين القوة العسكرية السوفيتية قوية في مقابل قوة عسكرية واقتصادية أوروبية غير قادرة لرد المتكافئ في حالة نشوب الحرب جديدة.

في ظل هذه الظروف ، شكّل عدم إمتلاك الإتحاد السوفيتي للسلاح النووي واقعاً ضاغطاً على أمن الكتلة الاشتراكية، خاصةً بعد تشكيل الولايات المتحدة الأمريكية لحلف الأطلسي ؛ ذي الأبعاد العسكرية سنة 1949م ، وذلك ضمن ما يعرف بسياسة الاحتواء، المتبناة من طرف الولايات المتحدة ضد التوسع الذي يُمَثِله الخطر الشيوعي، ويحدد مضمونها مهندس هذه الإستراتيجية جورج كينان عبر مجلة الشؤون الخارجية في جويلية 1947م، باسم مستعار مرمزاً ب(x) ،"أشتهر فيه بتعبير الإحتواء، الذي ضَل يُشكل معالم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية لأربعة عقود تالية"[1].

*- مصطلح سياسي سوفياتي المنشأ،أطلقه جدانوف أندري الكسندروفيتش (1896-1948م)، رجل سياسي سوفيتي من الذين ساهموا في التشدد الأيديولوجي في فترة حكم ستالين ،وذلك لتوصيف الوضع بعد الحرب العالمية الثانية ،وهو صاحب أطروحة الكتلتين (الكتلة الشرقية،الكتلة الغربية) ومهندس الحلف الجرماني السوفياتي عام 1939م.

1- روبرت ماكنمار ، ما بعد الحرب الباردة (ترجمة :محمد حسين يونس).الطبعة الأولى.(الأردن: دار الشروق لنشر والتوزيع ،1991) ، ص33.

ويُشير مفهوم الإحتواء إلى تلك السياسيات المنتهجة من طرف الولايات المتحدة الامريكية، ضد النشاطات السياسية التوسعية ذات الأبعاد الأيدولوجية بدرجة أولى من طرف الإتحاد السوفيتي، سواء داخل أوروبا أو عبر العالم، وذلك عبر آليات إجرائية، ذات أبعاد اقتصادية كمشروع مارشال ومبدأ ترومان في عام 1947م، وأبعاد عسكرية من خلال؛ حلف الناتو سنة 1949م، لفائدة أمن أوروبا في جانبها الغربي، وحلف بغداد سنة 1955م، وآسيان في أقصى الشرق الآسيوي، ومعاهدة الدفاع مع اليابان إتفاقية المساعدة الدفاعية المشتركة بين الولايات المتحدة واليابان سنة 1954.وذلك للحصار المد الشيوعي ومنع توسعه عبر العالم.

في ظل هذا السياق، تَحوّل الفكر الإستراتيجي السوفيتي من منطلق المبادرة والتوسع، الذي إتسم به سابقاً في نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث سعى إلى اقتسام أوروبا مع بريطانيا، فالإتحاد السوفيتي، قبل ظهور السلاح النووي، يعتمد سلوك المبادرة في إستراتيجياته نحو المحيط الخارجي ؛ بسعى قبيل نهاية الحرب إلى تكرار نمط تقليدي في التاريخ الدبلوماسي الأوروبي، متمثلاً في تقاسم مناطق النفوذ بين المنتصرين، الذي كان سائداً قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ؛في" أكتوبر من عام 1944م، برزت الإهتمامات السياسية في المقدمة، عندما؛ سافر ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا إلى موسكو ليُرسي الخطوط الأساسية للنظام الذي سيحكم أوروبا ما بعد الحرب، في أحد القاءات سَلّمَ وتسن تشرشل لستالين رقعة شهيرة من الورق تحتوي على عرض يُمثل دوائر نفوذ في أوروبا "[1]، حيث مثّل مفهوم "دوائر النفوذ" في تلك الفترة المناطق، التي وصلت إليها الجيوش بعد إنتهاء الحرب ضد قوات المحور، هذا التصور السوفيتي– البريطاني للوضع بعد الحرب، قُوبل برفض شديد من الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم تم تجاوزه من طرف البريطانيين ، نظراً؛ لتراجع عوامل القوة لديها ووضعية الديْن الإقتصادي، الذي كان مُستحقاً لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

وترابطاً مع ما سبق، أصبح الفكر الإستراتيجي السوفيتي، مُتسماً بردة الفعل طيلة العقود اللاحقة في تصوره للقضايا العالمية ذات الأبعاد السياسية والأمنية والإقتصادية، ونلمس ذلك من خلال: عدة مؤشرات تؤشر على سلوك رد الفعل السوفيتي ومنها:

1- نفس المرجع ، ص 21 .

أ- إنشاء مكتب الإستعلامات الشيوعي الكومنفيرم، في سبتمبر سنة 1947، رداً على مشروع مارشال جويلية سنة 1947م؛

ب-إنشاء حلف وارسو سنة 1955م، وهو حلف دفاعي مشكل من دول أوروبا الشرقية الشيوعية رداً على إنشاء حلف شمال الأطلسي سنة1949م، وتسليح ألمانيا الغربية؛

ت-توصُل الإتحاد السوفيتي لصنع القنبلة النووية، والهيدروجينية على التوالي في عامي سنة 1947م والهيدروجينية مطلع الخمسينات ومن ثم، بِداية جسر الهوة العسكرية بين القوتين العظميين، ودخول سباق التسلح من مستوى نووي بدل التقليدي، الذي كان سائداً من قَبل.

وتأسيساً مما سبق، تميز الفكر الإستراتيجي الروسي في أثناء الحرب الباردة" بظاهرة رد الفعل تجاه ما يحدث من تطورات فكرية لمدارس الإستراتيجية الغربية ، مع ذلك فحتى أثناء الحرب الباردة فالفكر الإستراتيجي السوفيتي، إعتمد على مبدأين أساسيين:

أ- تحديد العدو بدقة : وهو بالنسبة للإتحاد السوفيتي، أصعب من الولايات المتحدة الأمريكية نظراً؛ للمساحة الشاسعة البالغة 22مليون كلم مربع، في تلك الفترة ، خاصةً وأن على الحدود الروسية الكثير من الدول المُرَشحة للعب دور عالمي رائد في العلاقات الدولية في العالم ؛

ب-ضرورة تنويع في الأسلحة، والتطوير المستمر، لهذا نجِد المركب السوفيتي من أكبر المركبات العسكرية وأكثرها تعقيداً "[1]؛

شكَّل بروز السلاح النووي المتغير التفسيري الأكثر تأثيراً في، مُخرجات الفكر الإستراتيجي الروسي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فعلى المستوى التاريخي مَرّ الفكر الإستراتيجي الروسي عبر عدة مراحل منها:" الفترة الأولى، الفترة المباشرة لناهية الحرب العالمية الثانية؛ حيث عرفت هذه الفترة إهتمام سوفييتي كبير بالسلاح النووي ، و ساد الإعتقاد؛ أن مسألة الحصول على السلاح النووي أمر ضروري، وهو ما أكده الرئيس الروسي السابق جوزيف ستالين في مؤتمر يالطا، وتجسد هذا في حصول الإتحاد السوفييتي على السلاح النووي في عام 1947م ، والسلاح البيولوجي في سنة 1952م، بعد وفاة ستالين سنة 1953م، تَحَمُل مارشال جوكوف مسؤولية تطوير العقيدة الإستراتيجية السوفيتية* وإرتكزت بالضرورة على

1- حسين بوقارة ، "محاضرات في الفكر الإستراتيجي القديم والحديث"، مقدمة لطلبة ماجستير علاقات دولية وإستراتيجية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2011، ص 15.

*- العقيدة الإستراتيجية، يُقصدُ بها جملة التصورات والمفاهيم المركزية، التي تحدد طبيعة التهديدات الأمنية الأساسية للدولة الروسية.

حتمية الصراع مع الغرب، وأكد الإستمرار لتفوق على الطرف الآخر. الفترة الثانية، وهي الفترة المُمتدة من 1959م، إلى غاية أزمة الصواريخ الكوبية سنة1961م، في هذه الفترة تَمكّن السُوفيات من تحقيق تفوق كمي ونوعي في ميدان الأسلحة النووية، مما مكنه من تكوين ما يسمى بالقوات الخاصة للصواريخ النووية الإستراتيجية والعابرة للقارات، نتيجة للتطور الهائل الذي حققه السوفيات في الميدان، وهو ما أثار الخوف والقلق في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية من غزو الإتحاد السوفيتي لأوروبا وإحتمال أن الولايات المتحدة الأمريكية، أن لن تستطيع فعل أي شيء مقابل هذا، لهذا السبب كان في العقيدة الإستراتيجية للإتحاد السوفيتي مزج بين الأسلحة النووية، والأسلحة التقليدية، التي تفوّق فيها الروس عن غيره من الدول الأوروبية، ولذلك، لم تعترف السلطات في موسكو بمسألة الردع النووي أو إمكانية إعداد توازن يخدم السِلم والأمن بين الطرفين. الفترة الثالثة؛ فترة ما بعد الأزمة الكوبية والإنفراج بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية حيث إقتنع القادة السوفيات بإمكانية بناء آليات لإستقرار الوضع الثنائي بين الشرق والغرب، هذه القناعة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفيتي في تلك الفترة ، كانت سبباً لإبرام سلسلة من الإتفاقيات لا يمكن إدراجها في إطار إتفاقيات نزع السلاح، فهي لم تحدث في العالم ككل سوى في مناطق محدودة في العالم، لذلك يُمكن إدراجها ضمن الإتفاقيات مراقبة التسلح بين الدولتين "[1].

تُظهر عملية تفحص لمُجمل القضايا، التي كانت تُسيطر نقاشاتها على بساط البحث في الفكر الإستراتيجي الروسي على المستوى السياسي والأمني، نجد :

أ- تركيز السلوك السياسي الخارجي السوفيتي على، الخطاب الرّسمي الأيديولوجي، المُنبني على حتمية الصراع مع القوى الرأسمالية. وذلك في، تبرير لتحركاته في المحيط الخارجي كإستراتيجية موجهة لنوعين من المتلقين؛ الأول، المستوى الداخلي، لضرورة التجنيد والتعبأة الداخلية بين مواطني الإتحاد السوفيتي، و إظهار القوى الرأسمالية كعدو، يُهدد بالغزو والحرب، والثاني على المستوى الخارجي، لضرورات حفظ مكانة –على الأقل الأدبية–أمام أعضاء حلف وارسوا و أمام باقي دول العالم بتصنيفاته معادي أم محايد ؛

1- حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص16.

ب- تأثير قضايا سباق التسلح على إدراك القادة السوفيات، إضافة لعسكرة السياسة الخارجية بالتدخل العسكري في محاولات الخروج عن المنهج الإشتراكي للحكم، في بعض الحالات مثّل التدخل العسكري سنة 1956م، في المجر والتدخل بتشيكوسلوفاكيا سنة 1968م، إستناداً لمبدأ برجنيف القاضي بالسيادة المحدودة لدول أوروبا الشرقية ، وإضافةً إلى الدعم العسكري والمالي لبعض الدول والحركات السياسية المسلحة، لِقلب الأوضاع داخل دول معينة ونجد مثلاً: الدعم العسكري الإتحاد السوفيتي "لحركة أغسطينونيتو الشعبية لتحرير أنجولا MPLA، نقل السوفييت جواً أسلحة سوفيتية و 10 آلاف جندي مقاتل كوبي إلى ساحة الصراع ، في أثيوبيا نقلوا ما قيمته أكثر من بليون دولار معدات عسكرية و2000 مقاتل كوبي و 3000 خبير عسكري سوفييتي و300 مدرعة "[1]؛

ت-تنامي إدراك لدى صناع القرار في، كلا المعسكرين، بضرورة الحد من التسلح من خلال؛ عقد عدة معاهدات أبرمت خدمة لهذا الغرض منها سالت1وسالت 2 سنتي1971 و1979؛

إلاّ أن السعي الروسي نحو توسيع دوائر النفوذ الروسي، تجاه مناطق جديدة، منعه من التركيز على المصلحة الوطنية ، متجسدةً في حماية القدرات الإقتصادية للإتحاد السوفيتي في تلك الفترة عبر إستمرار الإستنزاف الإقتصادي ، لصالح المكاسب الأيدولوجية.

الفرع الثاني: المستوى الإقتصادي.

تُشير جُملة المسائل، التي كانت تشغل إدراك القادة السوفيات، إبتداءً بضرورة نشر الشيوعية، ومن ثم التوسُع، وسُبل مواجهة الولايات المتحدة، والرد على السياسيات المنتهجة من طرفها- بسياسات مضادة- إلى طغيان تأثير المُتغيرات العسكرية والأيديولوجية والأمنية في؛ بلورة مخرجات الفكر الإستراتيجي الروسي في تلك المرحلة، إلاّ أن دخول الإتحاد السوفيتي إلى عشرية الثمانينات، وما واكبها من بروز لأزمات ببنيوية، كانت ساكنةً مُنذ بدايات الإتحاد السوفيتي، كفكر ودولة ، عَجَّلت بصعود متغيري الإقتصادي والنخبة السياسية في سُلم العوامل الأكثر تأثيراً في ؛ مُحددات الفكر الإستراتيجي الروسي جنباً إلى جنب مع باقي العوامل الأخرى.

تاريخياً، مَثّل عامل الإقتصادي في الإتحاد السوفيتي، عاملاً مهماً، لتدعيم نواة الشيوعية في الدولة الناشئة بعد ثورة أكتوبر عام 1917م، و إحتلت مسائل التنمية الداخلية حيز الصدارة في أولويات القادة

1- روبرت ما كنمار، مرجع سابق، ص 75.

السوفيات في الفترة ما بين الحربين العالميتين، ومثّل النفط المُكتشف منذ نهايات القرن التاسع عشر، ركيزةً في عملية البناء الإقتصادي، للإمبراطورية الروسية قبل الحقبة السوفيتية، لكن في ظل ظروف الحرب العالمية الثانية، تراجعت نِسب الإنتاج النفط ليعود إلى؛ تصاعد وتيرة الإنتاج في فترة ما بعد الحرب، حيث ؛تم "إنتقال مركز إنتاج النفط السوفيتي في الخمسينات و الستينات إلى مناطق الإنتاج الجديدة في الفولغا، بالأورال وفي العام 1965، لم تُسْهِم جمهورية أذربيجان الإشتراكية السوفياتية، التي تقع فيها حقول نفط باكو بأكثر من 9 % من إجمالي إنتاج النفط السوفيتي بعد ما كان ما بين و75 %، سنة 1939، وهبوطه إلي نسبة 45,2 % سنة 1950، ثم إنتقلت بؤرة التركيز في سياسة تطوير النفط السوفيتية مرة أخرى، إلى حقول النفط الضخمة الحديثة الإكتشاف بسيبيريا الغربية[1] ، و في الجدول التالي ، نُبرِزُ مُساهمة هذه المنطقة الغنية بالنفط (والغاز في فترة لاحقة من عام 1970) في الإنتاج الكلي السُوفيتي من النفط:

جدول رقم(04): نسبة مساهمة منطقة غرب سيبريا من النفط من سنة 1965 الى سنة 1980

نسبة مساهمة غرب سيبيريا في النتاج الاجمالي لنفط	إنتاج غرب سيبيريا من النفط (مليون طن)	انتاج الإتحاد السوفياتي من النفط (مليون طن)	السنوات
%0.37	0,992	267,73	1965
%8.9	34,6	389	1970
%30.1	163	541,2	1975
%51.8	344,6	664,7	1980

Source :Vagit Alekperov, Oil of russiapast,present and future.1 fst Edition. (the United States of America, East View Press, 2011).p150.

1- أيان رتليدج، العطش إلى النفط ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟ ، مرجع سابق، ص ص : 168-169.

وفيما يتعلق بصناعة الغاز في روسيا فإنها، لم تتطور تزامناً مع بداية استخراج النفط في القرن التاسع عشر نظراً، لضعف التكنولوجيا على المستوى العالمي في تلك الفترة؛ حيث كان يُحرق في مناطق إنتاج النفط.

كما لم يجري إستخدامه عالمياً، إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية، نظراً؛ لتطور التكنولوجيات الخاصة بإنتاجه وحفظه، وأما على المستوى دولة الإتحاد السوفيتي (روسيا حالياً)، فتم بدأ إستخراجه مع النفط عام 1940 ، ولم تتطور عمليات إنتاجه لِطُغيان الإعتماد العالمي على النفط، ومنتجاته بعد التكرير. إلاّ أن أهميته ، بدأت بتصاعد بعد الصدمة النفطية الأولى عام 1973، وزيادة الطلب على الغاز الطبيعي على مستوى عدد من الدول الأوروبية، خاصةً ألمانيا بجانبيها الشرقي والغربي، ويُظهر تطور إنتاج الغاز من 3.2مليار متر مكعب سنة 1940، متر مكعب إلى 45 مليار متر مكعب عام 1960، ليقفز الإنتاج عام 1980، ليصل إلى 435 مليار متر مكعب[1].

وبالرغم من قُدرات السوفيتية الطاقوية في فترة الحرب الباردة، لم تستطيع تجاوز صدمات المشاكل البنيوية للإقتصاد الروسي، الذي سَرّع من إنهيار الإتحاد السوفيتي في بداية التسعينات من القرن العشرين.

المطلب الثالث: إتجاهات الفكر الإستراتيجي الرّوسي بعد الحرب الباردة ورؤيتها لطاقة كقيمة إستراتيجية

أفرزت نهاية الحرب البارد، بانهيار الإتحاد السوفيتي، عِدة تغييرات متعددة المستويات والأبعاد، سواءً على مستوى شكل الدولة الوريثة للإرث السُوفيتي، والتحديات التي تنتظرها، وعلى مستوى أعمق و المتضمن الأبعاد الإستراتيجية والجيوسياسية، وُيشَكِّل تَغير بُنية النظام الدولي، إضافةً إلى مفهومي القوة وتوازن القوى عنوانها الأبرز.

1-Clifford Case and Chairman Curtis,"Technology and Soviet Energy Availability", A Report ,(Washington : the International Security and Commerce Program, November, 1981), 26/10/2014, Available at :
http ://www.ota.fas.orgreports.8127.pdf . p 20.

الفرع الأول: الواقع الإستراتيجي العالمي: محتوى متجدد

تَميز تاريخ العلاقات الدولية ، مُنذ نشأة الدولة القومية بعد معاهدة واست فاليا سنة 1648 ، بالتحول المستمر في البنية، التي تحكم علاقات وحداته السياسية المُشكلة له؛ حيث نلمس دوماً وجود دول قوية تفرض تأثيراتها على مسرح التفاعلات الدولية ، بدءً من الإمبراطوريات الإستعمارية ، التي سادات في القرون السابقة، مروراً بتوازن القوى التقليدي، ووصولاً إلى التاريخ المعاصر؛ حيث ساد نظام الثنائية القطبية بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، الذي شكّل إنهياره في مطلع التسعينات من القرن العشرين، بِداية حِقبة جديدة من هيمنة القطب الواحد ، والذي وصفه جوزيف ناي Joseph Nye .المذكور سابقاً، في توصيفه لعلاقات القوة المتطورة، ولواقع العلاقات الدولية بوصفها لعبة شطرنج كبرى ذات أبعاد ثلاث قائلا:" تكون الرقعة العليا وهي العسكرية، أحادية حيث الولايات المتحدة الأمريكية متفوقة على جميع الدول الأخرى. وتكون الرقعة المتوسطة، وهي الإقتصادية ، متعددة الأقطاب؛حيث تُشكل الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا واليابان ثلثي إنتاج العالم. أمّا الرُقعة الدنيا، تُمثل جُملة العلاقات العابرة للحدود القومية، التي تتجاوز التخوم، وتبقى خارج دائرة تحكم الحكومات فذات بنية قوة أكثر توزعا وتبعثراً."[1]

و يُعتبر توصيف جوزيف ناي Joseph Nye لبنية النظام الدولي المعاصر عاكساً بشكل كبير، لواقع العلاقات الدولية في بعدها الإستراتيجي، ولمعطيات ولمتغيرات الجديدة (من مثل تحول في طبيعة الصراع من بين دول إلى داخل دول، ظهور الفواعل ما دون دولتية، إزدياد حجم تأثير المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة، وإزدياد حجم التكتلات ذات المحتوى الإقتصادي، خاصةً التجربة التكاملية الأوروبية)، التي دخلت أجندة التفاعلات الدولية، وصعدت – في فترات اللاحقة– في قائمة التهديدات الأمنية للدولة الروسية.

1– تحولا ت على مستوى بنية النظام الدولي:

أحدث تفكك الإتحاد السوفيتي، بزوال نظام ثنائية القطبية، الذي كان يتميز حسب أستاذ العلاقات الدولية يوسف ناصيف حتي بجُملة من المُميزات " يتسم ميزان الاثنين بجمود التحالفات، تحالفات ذات

1- سيوم بروان ، وهم التحكم القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق ، ص 101.

بعد إستراتيجي، و يتسم نظام الثنائية القطبية المعاصرة بالمرونة، لأن الدول غير الأعضاء في أحد المحوريين، وكذا المنظمات الدولية، مازالت تلعب أدواراً هامة في النظام الدولي "[1].

لكن في ظل النظام الدولي الجديد، يصعب إستقرار التحالفات بين الدول حول جميع القضايا، التي تخص الشؤون الدولية، كما كان في ظل الحرب الباردة، لأن تأثير المُحدد الأيديولوجي الضابط لعملية التحالفات، قد زال بشكل لافت من مشهد التفاعلات الدولية، وحل محله تصاعد الوزن النسبي لمُحدد المصلحة الوطنية، كأداة تعريفية وتوجيهية لإستراتيجيات ولسياسيات الدول الخارجية، ضمن المستويات المحلية والإقليمية، أو حتى العالمية بالمعنى الأوسع. لذلك نجد أن :" الشركاء التجاريون قد يكونون خصوماً رئيسيين في مسائل الرقابة على التسلح، والحلفاء الثقافيون الأيديولوجيين، قد يكونون في صراع جدي حول حقوق الملاحة والصيد البحريين"[2].

و يمكن إبراز التحولات الإستراتيجية، التي ظهرت في عالم ما بعد الحرب الباردة في مفهومين مؤثرين في علاقات القوة بين الدول في تسعينات القرن العشرين.

2- تحولات على مستوى مفهوم القوة وطبيعة الصراعات الدولية:

يعود إستعمال مفهوم القوة في تاريخ العلاقات الدولية إلى زمن أرسطو؛ حيث درج على إستخدامه في الشؤون الداخلية، ثم تطورة مضامينه إلى التاريخ المعاصر و يحمل مفهوم القوة إضافةً إلى ما سبق ذكره ، معان ثلاث هي ؛"إمتلاك شيء أو الحصول على شيء، أو خسارته وفقدان أو توزيعه، فالقوة قد تعني إمتلاك شيء و إستعماله لأهداف مختلفة، ولو إرتبط إستعمال القوة بشكل عام بمفهوم النزاع، إلاّ أن إستعمال المفهوم، يختلف من وضع إلى آخر؛ عامل مُحرِّك، فحسب المدرسة الواقعية، فإن الصِراع من أجل القوة، الحفاظ عليها أو زيادتها، هو الدافع لسلوكيات الدول تجاه بعضها البعض ؛ وسمة أو خاصية تطبع العلاقات الأطراف بعضها ببعضها الآخر، إن كان على المستوى الفردي أو على مستوى الجماعة أو مستوى الدولة "[3].

و تُبرِزُ نظريات العلاقات الدولية، أهمية متغير القوة في تحليل التفاعلات الدولية، ومن أبرز هذه الأطُر النظرية، نجد المدرسة الواقعية في توصيفها لمفهوم القوة على أنه؛ أداة تحليلية لواقع العلاقات الدولية ومن أبرز مناصري هذا الطرح، نجد رائد المدرسة الواقعية الكلاسيكية هانس مورغانتو

1- ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية .الطبعة الأولى. (لبنان: دار الكتاب العربي ،1985)، ص 133.

2- سيوم براون، مرجع سابق ، ص 102.

3- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق ، ص 115.

H.Morgenthau و الذي تمثل آراؤه خزاناً غنياً في دراسة مفهوم القوة، و دورها في العلاقات الدولية، وينطلق من إعتبار أن السياسة سواء أكانت على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، تحكمها قوانين موضوعية، تجد جذورها في الطبيعة البشرية الشريرة والأنانية كمستوى أدنى، وعلى مستوى الدولة في علاقاتها مع باقي الوحدات السياسية الأخرى، كمستوى أعلى و بأدوات صراع أوسع. لذلك، يَصِفُ "السياسة الدولية ككل هي صراع من أجل القوة، و مهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، القوة هي دائماً الهدف العاجل

International politics ,like all politics,is a struggle of power,whatever the ultimate aims of international politics, power is always the immediate aim [1]".

ومن ثم فحسب هانس مورغانتو، يرى أن عامل القوة هو الضابط لتفاعلات الوحدات السياسية، مُنذ القِدم، والمُفسر لسلوكياتها في السياسة الدولية، لكن توصيفه لمفهوم القوة ودوره في العلاقات الدولية ليس المُفسر الوحيد لمجمل التفاعلات الدولية ومسبباتها، إذ أن هذا التوصيف، يُوقع الباحثين في التعميم والتبسيط وإلى التحليل الميكانيكي لظواهر العلاقات الدولية، التي تتسم بالتعقيد مثل إنهيار الإتحاد السوفيتي، والذي سبب تغيراً في موازين القوى العالمي، فعند تعريفنا لمصطلح ميزان القوى في العلاقات الدولية، يمكننا ذكر، توصيف أستاذ العلاقات الدولية ناصيف يوسف حتي بأنه ضمن فئات أربع هي" :الوصف، أداة الداعية، دليل لسلوكية الدولية، ومفهوم تحليلي في العلاقات الدولية" [2].

وهو بهذا المعاني، وصف لتوزيع القوة بين وحدات السياسية الدولية، دون أن يكون له معنى توازني Wthout Balance بين تلك الوحدات، فواقع إنهيار الإتحاد السوفيتي مطلع التسعينات القرن العشرين، لا يمكننا إرجاع سببه فقط لعامل القوة، فهناك عوامل متعلقة ، بمتغيرات بِنيوية على مستوى الداخلي جزءً منها، مرتبط بحركية ميزان القوى الداخلي (حِراك النخب السياسية)، والوضعية الإقتصادية، وبتغير ميزان القوى على المستوى الإستراتيجي العالمي، بتغيرات القاعدة الحاملة له من قاعدة صلبة ذات أبعاد عسكرية(السلاح النووي) إلى أبعاد أخرى إقتصادية نظراً؛ لتحول المستمر في محتوى مفهوم القوة بعد الحرب الباردة، من محتوى عسكري إقتصادي إلى قوة المعرفة في العقود اللاحقة، لإنهيار الإتحاد السوفيتي، كما أن "طبيعة الصراعات الدولية قد تحولت من صراعات بين دول، بما تشمله من

1- جندلي عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و الاتجاهات التكوينية ،مرجع سابق ، ص 146.
2- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق ، ص 124.

أدوات عسكرية تماثلية، ومن ثم طغيان البعد العسكري، إلى صراعات داخل الدول و إنبعاث الإثنيات والصراع على الثروات الطبيعية ما تحت الدولة، وتداعيات ذلك على الوحدة الوطنية داخل تلك الدول المتخلفة، إضافةً إلى تحول التنافس على المستوى الإستراتيجي بين الدول الكبرى، من تنافس بمضامين عسكرية إلى تنافس يرتكز على البُعد الإقتصادي (بما تحتويه من مؤشرات مقارنة؛ حجم الناتج الإجمالي المقارن للدول، حجم الدخل القومي، نسب النمو الإقتصادي، مستوى التنمية البشرية)، وإنعكاساً لتلك التحولات على مستوى العالمي، "كانت الدراسات التي صدرت بعد نهاية الحرب الباردة ،تُنبئ العالم بحتمية إنتقال المنافسة من الحقل السياسي العسكري إلى الحقل الإقتصادي، وأقرّ المُفكر فرانسيس فوكوياما في "كتابه نهاية التاريخ وخاتم البشر" بانتصار الليبرالية على الشيوعية، ونهاية الصراعات والتناقضات والدخول في عصر المنافسة السِلمية، وتوقع أنصار هذه النظرية أن العصر القادم، هو عصر تسوده المنافسة الإقتصادية، وتم توصيف الوضع العالمي في فترة التسعينات من القرن العشرين، بأنه؛ عالم يخرج بعض فواعله عن قواعد ،التي تفرضها الهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي، ويشكلون مصدراً للفوضى الجديدة، وساد الإعتقاد أن أغلب تلك الدول من دول العالم الإسلامي كالعراق وليبيا وإيران " و لمواجهة تلك الأوضاع الفوضوية برز اتجاهان:

أ- **الإتجاه الأول** : وهو الإتجاه النسقي والذي يطرح جانباً القضايا الأيدولوجية من أجل الإهتمام بموازين القوى الجيوسياسية، ضمن هذا الإتجاه حذّر برنجيسكي من أمرين هما: الفوضى من جهة ونشأة كتلة مسيطرة تجمع بين الصين وروسيا وإيران من جهة أخرى، وقد تُهدد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية؛

ب-**الإتجاه الثاني:** يَرُد الأزمات إلى مفهوم صِدام الحضارات وفقاً لنظرية هنتجتون؛ الذي ينطلق من خلفية أن النزاعات الدولية مرّت عبر ثلاثة أطوار: هي حالياً في الطور الثالث الذي شهد نهاية الصراع الإيديولوجي بين الماركسية والليبرالية وسيتحول الى صراع بين الحضارات"[1].

في إطار هذا التحولات المتصاعدة ، إقتضت آثار نهاية الحرب الباردة على وريث الدول السوفيتية الإتحاد الفدرالي الروسي بوصفه الجمهورية الأكبر من حيث عدد السكان 147مليون نسمة عام 1992م والقوة العسكرية النووية، ولمساحة الجغرافية 17 مليون كلومتر مربع، بعدما كانت 22 مليون كلومتر مربع

1- بعاسو عبد الجليل، "رهان أمن الطاقوي للإتحاد الأوربي دراسة في الأبعاد والتحديات"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، ، 2010 ، ص 40.

زمن الإتحاد السوفيتي، تكاليف دور قوى عظمى دون أن يكون له القدرات الإقتصادية اللازمة وللإضطرابات الداخلية لما بعد الصدمة الجيوسياسية، والمتمثلة في إنبعاث الهويات القومية لدى الجمهوريات المنضوية داخل الإتحاد الفدرالي الروسي، لِيصعد مُتغير الهوية بقوة في نِقاشات الفكر الإستراتيجي الروسي لعالم ما بعد الحرب الباردة.

الفرع الثاني: جدل الهوية للإستراتيجية الرّوسية والسعي للمكانة الدولية

أحدث تفكك الإتحاد السوفيتي، تغيرات على مستوى عدد الوحدات السياسية، التي كانت تتشكل منها القارة الأوروبية، حيث إستقلت عدة جمهوريات سوفيتية سابقة، كان أبرزها روسيا الفدرالية، و بحكم ما ورثته من عوامل القوة السوفيتية، الترسانة النووية، المساحة الجغرافية 17مليون كيلومتر مربع، التمثيل الدبلوماسي و المقعد الدائم في مجلس الأمن، التاريخ الروسي وأبعاده السوسيوثقافية، عوامل جميعها تدفع نحو تجسيدها كقوى عظمى على الواقع الإستراتيجي العالمي، لكن تأثيرات الإنهيار المعسكر الشرقي ودولته النواة الإتحاد السوفيتي؛ أحدث فراغ ليس فقط في الخريطة السياسية العالمية، بل على مستوى أعمق يَمس الهُوية الوطنية الناظمة للسلوك الإستراتيجي لدولة و أيديولوجيتها، التي تُجَنِدُ من خلالها مواطنيها، حيث طرح سؤال من نحن؟ وماذا نريد؟، وما يُمثله هذا السؤال من تداعيات خطيرة على مستقبل الدولة الروسية الجديدة؛ حيث، يقول الرئيس الروسي السابق بوريس نيكولاييفيتش يلتسن Boris Nikolaievich Yeltsin:" كل مرحلة لها إيديولوجيتها الخاصة، لكن الآن ليس لدينا شيء"[1].

وُيبرز الخِطاب الرّسمي حجم الإضطراب الهوياتي، لدى الشعب الروسي، بمختلف مكوناته، إبتداءً من القاعدة على مستوى المواطن الروسي ، إلى القمة على مستوى النخب السياسية الحاكمة. في ظل هذه الظروف:" لملأ تلك الفجوة في عام 1996م، قام الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسن، بتعيين فريق من العُلماء على العمل معاً، لإيجاد ما يُسميه الرّوس The Russkaya Idea الفكرة الروسية*"[2]، ساعياً من خلالها لتجاوز آثار غياب إيديولوجية الشيوعية وإستبدالها بالقيم الوطنية، مُركزاً على البُعد التاريخي والحضاري لتطور الدولة الروسية عبر العصور.

1- Anton Barbashin and Hannah Thoburn ," Putin's Brain", 22/05/2014, Available at : http://www.foreignaffairs.com/articles/141080/anton-barbashin-and-hannah-thoburn/putins-brain?cid=soc-facebook-in-snapshots-putins_ brain-040314

2- Ibid,.

*- يقصد بالفكرة الروسية ،إعادة تحديد الذات التاريخية الروسية، حول فكرة محورية أساسها هي قيم المواطنة، نظراً؛ للتعدد العرقي الملحوظ في الفدرالية الروسية، وذلك ضمن سياق السعي للتصدي لأي موجة محتملة من انبعاث الروح القومية لدى تلك الإثنيات.

في ظل هذا السياق ،عانى الفكر الإستراتيجي الرّوسي من حالة عدم التوازن بين التوجه نحو أوروبا بحكم التفاعل الحضاري القديم مع أوروبا وزوال الأيدولوجية، التي كانت تشكل عائق في تحقيق التقارب والإندماج مع المنظومة القيمية الغربية، بأبعادها السياسية والإقتصادية، أو التوجه نحو القارة الآسيوية إنتظاماً مع الإمتداد الجغرافي الطبيعي للدولة الروسية الحالية، ولحجم الرهانات الإستراتيجية، التي تُوجِبُ ضرورة عدم إهمال العالم الآسيوي، وما يُمثله من فرص وتهديدات إستراتيجية.

و تأسيساً مما سبق، يمكن حَصر ثلاثة مدارس فكرية، تؤثر في توجهات الفكر الإستراتيجي الروسي المؤطر لمدركات النخب السياسية الروسية:

1- **مدرسة التغريب:**

يندرج ضمنها التوجه الليبرالي، الذي يتمحور حول مرتكز أساسي مضمونه ؛ أن روسيا جزء من الغرب، ويجب أن تندمج مع مؤسساته السياسية و الإقتصادية، وأن التهديدات الرئيسية لروسيا، تأتي من الدول الغير الديمقراطية، ومن أبرز أنصاره على المستوى النخب السياسية الروسية هو الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسن ووزير خارجيته أندري فلاديميروفتش كوزيريف Andrey Vladimirovch Kozyrev.

2- **المدرسة الدولتية:**

وتنتظم رؤيتها الأساسية لروسيا على أنها؛ دولة ذات سيادة وقوة كبرى مع مصالح مُحددة في حفظ الإستقرار للنظام الدولي، والتهديد الرئيسي لروسيا قادم من الدول التعديلية، التي تسعى إلى تغيير توازن القوى ومن أنصار هذا المدرسة، نجد وزير الخارجية الروسية السابق يفجيني بريماكوف Yevgeny . Primakov.

3- **مدرسة الحضارة الروسية** (التوجه الأصيل المُضَاد للغربنة):

ويتضمن توجهين فكريين الشيوعية القومية، والخط المتشدد الأوراسي، فالتوجه الشيوعية القومية؛ يرى أن روسيا مجتمع حضاري مُستقل وقوة عظمى ذات مصالح متضاربة مع الغرب، الساعي إلى إستعادة توازن القوى بين الاشتراكية و الرأسمالية، وتحجيم إمتداد تأثير الحضارة الروسية بمضمونها الشيوعي، و التهديد الرئيسي لروسيا قادم من الغرب والنوايا الإمبريالية. ومن أنصار هذه المدرسة جاندِزيقانوف Gandzikanov والتيار الثاني داخل هده المدرسة الخط المتشدد الأوراسي، الذي يرى أن الجغرافيا

السياسية لروسيا هي القاعدة الأساسية للإمبريالية ومصالحها الوطنية متبادلة حصرياً مع القوى البحرية الأساسية، وحفظ التوسع الجيوسياسي للنفوذ الروسي*، و التهديد الرئيسي لروسيا قادم من القوى البحرية.[1] وإنعكس تباين رؤية المدارس الفكرية السابقة، على رؤى الإستراتيجية لقوة الدولة الروسية ، حيث؛ تُفَسر قوة الدولة الروسية عند التوجه الإندماجي مع الغرب ؛ تكمن في إندماجه الكامل مع الغرب خاصةً على المستوى الإقتصادي في حين؛ يرى أنصار المدرسة الدولتية، أن قوة روسيا، تكمن في حِفظ مصالحها عبر آلية توزان القوى، وبالعكس من ذلك؛ ترى أطروحة مدرسة الحضارة الروسية خاصةً على مستوى التيار الأوراسي المتشدد؛ أن قوة دولة الروسية تكمن في التوسع المُستمر للنفوذ الجيوسياسي الروسي.

إلاّ أن المتتبع لسلوك الدولة الروسية تجاه محيطها الخارجي، يلمس رواج توجهين في الفكر الإستراتيجي الروسي، هما التوجه الأرووأطلسي (الإندماجي)، والإتجاه الأور آسيوي نظراً؛ لمُعطيات موضوعية مرتبطة بالظروف، التي أعقبت بروز روسيا الفدرالية كدولة روسية جديدة.

1- التوجه الإندماج والتكامل مع الغرب :

جاء هذا التوجه الإستراتيجي لروسيا بسب الأبعاد المتعددة للأزمة ، التي تعاني منها روسيا الفدرالية بعد بروزها كحامل لمسؤوليات قوى عظمى دون إمتلاك مكونات القوة الشاملة، التي كانت يمتلكها الإتحاد السوفييتي السابق في مراحل قوته. لذلك، سعى أول رئيس لروسيا الفدرالية بوريس يلتسن إبتداءً من عام 1992م، إلى عام 1997م، إلى التوجه نحو الإندماج الكامل مع أوروبا كخيار إستراتيجي، إنطلاقاً من عدة أسباب:

- إنتماؤه لتيار الليبرالي كتوجه إيديولوجي، ورغبته في إزالة مُخلّفات الحقبة الشيوعية والإقتناع أن التطور مرهون بالإندماج الكامل مع الغرب؛

*- نجد من أنصاره ألكسندر دوغين (ولد سنة 1962)،هو سياسي و فيلسوف وباحث سياسي واجتماعي روسي ، ومُؤسس للمذهب الاوراسي الجديد ويتجه نشاطه السياسي نحو استحداث إقامة دولة روسية عظمى ؛ عن طريق التكامل مع الجمهوريات السوفيتية السابقة وبالدرجة الأولى الأقاليم، التي ينطق أهاليها اللغة الروسية مثل : القرم وأوكرانيا الشرقية من مؤلفاته نجد، كتاب" الطريق الأوراسي كفكر وطني".

1-Andrei, P. Tsygankov, Russia's Foreign Policy Change and Continuety in National Identity. 2snd Edition . (United Kingdom: Rowman& Littlefield Publisher,2010) , p 62.

- السعي إلى إنهاء حالة العداء مع الولايات المتحدة وأوروبا، ومحاولة الإستفادة من الدعم الإقتصادي الغربي في توجهات إقتصاد السوق، التي إعتمدها للنهوض بالإقتصاد الروسي؛

وبسبب مستوى حالة التشظي في الهُوية الروسية، الناجم عن عدم تحديد الذات التاريخية لروسيا بشكل حاسم، مِما وصفها حسب مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، زبيغنو برنجسكي Zbigniew Brzezinski* بـ"مأزق البديل الوحيد،The Dilemma of the one Alternative"[1] ؛أي أن الخيار الجيواستراتيجي الحقيقي الوحيد لروسيا، للخروج روسيا من وضعها المُضطرب بداية التسعينات، وتعافيها إقتصادياً، هو الإندماج الكامل مع أوروبا العبر أطلسية على مستويي حلف شمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي.

فعلى مستوى السياسة الخارجية، سَيْطر التوجه الأور أطلنطيEURO-ATLANTIC "منذ نهاية سنة 1991م، وحتى نهاية سنة1995م، في ظل وزير الخارجية آنذاك آندري كوزيريف Andrey Kozyrev ، إنطلق من أهمية إندماج روسيا مع الحضارة الغربية، وبالتحديد مع التكتل المتمثل في مجموعة دول حلف الأطلنطي، ، من ناحية ثانية، إنطلق هذا التوجه من مقولة الاعتراف بأن روسيا قد أصبحت قوة دولية عادية أي أنها؛ إحدى القوى الكبرى في النظام العالمي، وليست إحدى ركني هذا النظام، ويتطلب ذلك تخلي روسيا عن تطلعات العظمة والهيمنة، وأن تتبع سياسة تتفق مع هدا الواقع الجديد، من ناحية ثالثة، أكد أنصار هذا التوجه أهمية عدم اللجوء روسيا إلى إستعمال القوة أو التهديد بإستعمال القوة في العلاقات الدولية، حتى ولو كان الأمر متعلقاً بحماية الأقليات الروسية في الدول الجديدة ، التي إنفصلت عن الإتحاد السوفيتي وأخيراً ، فقد أكد أنصار التوجه الأوروبي- الأطلنطي أن سياسة روسيا الخارجية، ينبغي أن تكون مصلحية ،أي غير أيدولوجية، لأن روسيا لم تعد لها أعداء في

*- مستشار الأمن القومي للرئيس الأميركي جيمي كارتر بين سنوات: 1977 -1981 ، وهو يعمل حالياً مستشاراً في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، وأستاذاً لمادة السياسة الخارجية الأميركية في كلية نبتز للدراسات المتقدمة بجامعة جونز هوبكتر،من كتبه هي: "خارج السيطرة"،، و"الفشل الكبير" و"خطة اللعبة" و"القوة والمبدأ".

1-Zbigniew Brzezinski, The Grand Chessboard :Amarican primacy and its geostrategic imperatives, 1st edition ,(Washington DC,1997) , p 61.

النظام العالمي "[1]، ولذلك، أضاف كوزيريف رأيه بأن:" إننا بتخلينا عن الرسولية قد مهدنا الطريق للواقعية البرغماتية، لقد أدركنا بسرعة أن الجيبوليتيكا قد حلت محل الأيديولوجيا"[2].

وأحدث هذا التوجه في الفكر الإستراتيجي الروسي– نجد بصماته التاريخية منذ الثورة البلشفية؛ حيث دعمت القوى الملكية الأوروبية آنذاك ، القوى المناهضة لشيوعية عسكرياً تحت إسم الجيش الأبيض– وتجسدت هذه المنطلقات الفكرية في مخرجات إستراتيجية ، نلمس مؤشراتها العملية على عدة مستويات، تتوزع على النحو الآتي:

المستوى السياسي والأمني، من خلال سياسة، تقديم تنازلات من جانب واحد والنزع المنفرد للسلاح والسعي نحو تأسيس عملي لتعاون عسكري، ونلمس ذلك من خلال؛ مؤشرات منها على سبيل المثال لا الحصر: الزيارات الدبلوماسية والتأكيد على إنتهاء حالة العداء؛ توقيع وثيقة التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية في فبراير سنة 1992م، وتطبيقا له، المناورات العسكرية المشتركة و رصد الولايات المتحدة الأمريكية 400 مليون دولار لمساعدة روسيا وباقي دول الكومنولث على تدمير أو تخفيض ترسانتها النووية ، بناء على طلب روسيا ، أن روسيا إقترحت على الولايات المتحدة الأمريكية في أبريل سنة 1992م، المشاركة في نظام الدفاع الصاروخي المسمى TRUST"[3].

ومن ثم التخلي تماماً، عن النمط السائد من عسكرة السياسة الخارجية للدولة في مراحل سابقة من تاريخ الدولة الروسية، ومحاولة التركيز على مسائل التنمية الإقتصادية، وهنا يبرز مظهر من مظاهر الإستمرارية في تاريخ الفكر الإستراتيجي الروسي حيث؛ كلما تم أدراك النخب الحاكمة لترهل عوامل القوة الروسية ، سعت إلى التقليل من السلوك الصدامي نحو المحيط الخارجي، تكيفاً لصالح ضرورات البناء الداخلي .

المستوى الإقتصادي، تبني إقتصاد السوق كمنهج إقتصادي لروسيا .وذلك، إنسجاماً مع التوجه العام للإندماج الإقتصادي في المنظومة الرأسمالية الغربية، فقد " شهدت فترة الرئيس يلتسن العديد من السياسات الإقتصادية المضطربة، تهدف إلى هدم ما تبقى من السياسات الإشتراكية الموروثة ومن خلال؛ سياسة الهدم الخلاق– بقيادة يجور جيدا ygorgida رواتاتوليتشو باييس Rouattatolecho Pais – وسياسة

1- محمد السيد سليم ،"التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، مجلة السياسية الدولية ، مصر ، العدد 170،2007، ص ص: 40 -41.

2- Zbigniew Brzezinski,Op.cit., p 51.

3- محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص41.

سندات الثروة القومية– سببت عمليات الخصخصة، التي تبناه بوريس يلتسن إلى دخول الأجانب إلى العديد من القطاعات الهامة في الإقتصاد الرّوسي على رأسها قطاع النفط والغاز الحيويين.

وشهدت الخمس سنوات الأولى العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية ،التي أثّرة على النخبة الأور وأطلسية وأدت إلى تعديل من استراتيجياتها نحو الخارج البعيد، لصالح الخارج القريب ،المنطقة ما بعد سوفيتية، و يمكن حَصر هذه المتغيرات في عدة مستويات ومنها:

- المستوى المحلي، ممتثلاً في ضغط الأحزاب المعارضة والشيوعية والقومية لضرورة الخروج من التبعية للغرب وانتهاج سياسة أكثر توازناً نحو منطقة الخارج القريب؛
- المستوى الإقليمي، متجسداً في تصاعد التنافس الجيوسياسي الايراني –التركي لملأ الفراغ الروسي في منطقة آسيا الوسطى وصفه زبغينوبريجينسكيZbigniew Brzezinski بـ:" خلق إنهيار الإمبراطورية الروسية فراغاً في القوة في قلب أوراسيا.فلم يكن ثمة ضعف وفوضى فقط في الدول المستقلة حديثاً، بل إن الاضطراب في روسيا ذاتها خلق أزمة شاملة"[1]؛ تصاعد الأصولية الجماعات الاسلامية، التي تهدد الأمن الروسي حيث بدأت تطلب دول آسيا من روسيا أن تلعب دور الضامن الأمني.مما أدى إلى تصاعد التهديدات التي تمس أمن الطاقة الرويسة في مناطق آمنة نسبياً قبل إنهيار الإتحاد السوفيتي.

وأحدثت هذه المتغيرات مجتمعة، الظروف المناسبة لسيطرة التدريجية لتوجه الأور آسيوي على توجهات الفكر الإستراتيجي الروسي في السنوات اللاحقة من التسعينات القرن العشرين.

2– الاتجاه الأروآسيوي:

وهو اتجاه في الفكر الإستراتيجي الروسي، الذي يجمع بين مضامين المدرستين الدولتية ومدرسة الحضارة الروسية، ونلمس بدايات ظهور هذا الإتجاه من خلال ؛ بِدء التعديلات ، التي أجراها يلتسن ،عبر تبنيه لسياسات أكثر إستقلالية تجاه الغرب، تَظهر معالمها تدريجياً من خلال عدة مؤشرات:

أ– المستوى السياسي، التأكيد على أهمية التكامل مع دول الكومنولث وحماية الأقليات الروسية فيها وإعتباراً من الانتخابات الرئاسية لعام 1993م، محاولة بناء علاقات أوثق مع الهند في محاولة لبناء

1 - Zbigniew Brzezinski, Op.cit ,p 47.

تحالف استراتيجي triangle strategy معها و زيادة النشاط الدبلوماسي نحو آسيا على حساب أوروبا؛

ب- المستوى العسكري، في سنة 1994م، تجميد من طرف واحد معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا؛

ت- المستوى الإقتصادي، بدأت تتبع سياسة الضغط على دول آسيا الوسطى المُطِلة على بحر قزوين من خلال؛ التأثير على قدرتها على تصدير النفط وعبرّ أراضيها خاصةً أن:" قبل إنهيار الإتحاد السوفييتي كان بحر قزوين، فعلياً، بحيرة روسية ، مع وجود قطاع جنوبي صغير ضمن محيط أو حدود إيران. ولكن، مع ظُهور أذربيجان المستقلة، ذات الاتجاه القومي ، والتي تعزز موقفها بتدفق أصحاب رؤوس الأموال الغربيين المتشوقين إلى توظيف أموالهم في النفط، وظهور كازاخستان وتوركمنستان المستقلتين أيضا، أصبحت روسيا واحدة فقط من خمسة مطالبين بثروات حوض قزوين. ولم يعد بإمكانها بأن؛ تفرض بثقة أنها تستطيع التصرف بهذه الموارد لصالحها "[1].

وقد تأكدت معالم التحول نحو التوجه الجديد مع، تعيين وزير الخارجية بريماكوف، والذي بلور ما أصبح يعرف بمبدأ "بريماكوف في السياسة الخارجية" والذي يتمحور حول :"

أ- إنشاء نظام عالمي يقوم على التعددية القطبية، و إقترح إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا والصين والهند كمثلث إستراتيجي، يُوازن القوة الأمريكية وفي هذا الإطار، أسهمت روسيا في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون سنة2001م؛

ب-معارضة توسع حلف الأطلنطي في دول الكتلة السوفيتية المنتهية، ولكنه وقّع مع سكرتير عام الحلف "القانون التأسيسي حول العلاقات المتبادلة سنة 1997The founding Act on Mutual Relations ، والذي نَصّ على إنهاء حالة العداء بين روسيا والحلف، وعلى مبادئ و آليات للعلاقات بينهما، ولكنه عارض بقوة الغزو الأطلنطي ليوغسلافيا سنة 1999م ؛

ت- الدفاع عن تقوية دور الأمم المتحدة بعدما بدا أن دورها يتوارى لحساب حلف الأطلنطي."[2]

و إنطلاقاً مما سبق، تمركزت محاور الفكر الإستراتيجي الروسي حول ثلاث قضايا أساسية:

- إستيعاب آثار صدمة انهيار الإتحاد السوفيتي؛

---

1 -Ibid., p 49.

2- محمد السيد سليم ، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية "، مرجع سابق ، ص 42.

لمزيد من الإطلاع والتعمق ينظر الى:

Andrei P. Tsygankov, Russia's Foreign Policy Change and Continuity in National Identity. 2sndEditio.(United Kingdom: Rowman& Littlefield Publisher,2010).

- إعادة هيكلة وبناء القوة الروسية داخلياً، خاصةً في مجال قطاع الطاقة؛
- الإهتمام بالمصالح الحيوية في دول الكومنولث المستقلة، ومرافقتها عبر آليات التكامل الإقتصادي والأمني الخارج القريب؛

و إستجابة لثلاثة" دوافع سياسية عريضة:

- ضمان دوام البلد ككيان سياسي ذي سيادة؛
- تحييد تطورات معادية محتملة في أرض مجاورة؛
- تعزيز دورها الدولي الأوسع، حتى ولو في ترتيب متضائل كثيراً، مقارنة بما كان في العهد الإتحاد السوفيتي"[1].

وعزز وصول فلاديمير بوتينVladimir Putin لسلطة عام 1999م ، ذي الخلفية الأمنية، وميوله التي تأكدت فيما بعد للعمق الآسيوي على حساب الأوروبي في السياسة الخارجية ، وفي سنة 2000م " قدم عدة مبادئ للسياسة روسيا الخارجية، عُرفت باسم مبدأ بوتين وفي مقدمة تلك المبادئ؛ التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية الروسية من ناحية أخرى، فإن مبدأ بوتين، رَكزّ على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب ، لا يخضع لهيمنة قوة واحدة والعمل على إستعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب، بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية"[2].

لكن تصاعد السياسة الإنفرادية للولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م ، و تهميشها المستمر لدور الروسي، على الرغم من التحول الملموس في التوجه السياسي، نحو التقارب مع الغرب، المتضمن في خطاب بوتين: "خلال كل أوقات الضعف روسيا تواجه التهديدات مدمرة، نحن جزء من الثقافة الأوروبية الغربية، لا يهم أين يسكن الشعب؟، في أقصى الشرق أو في الجنوب، نحن أوربيين"[3] ، و يبرز ذلك التقارب؛ مدى براغماتية صانع القرار الروسي في إستغلال مستجدات الواقع الدولي تجاه خدمة مصالح الدولة الروسية في تلك الفترة، والتي تشمل الأمن الروسي، ومحاولة دعمِها

1- أيسون ك.بيلزفلادميير و بارانوفسكي بال دوناي، " التعاون الأمني الإقليمي في منطقة الاتحاد السوفيتي السابق" ، مرجع سابق، ص 270 .

2- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص43.

3-Andrei P. Tsygankov, Russia's Foreign Policy Change and Continuity in National, ,Op.cit., p129.

في الحرب ضد مسلحي الشيشانيين، التي تُوصف بالإنتقال من قوى دولية مُوازنة إلى براغماتية القوى الكبرى[1].

كما أدى عدم التشاور معه حول مستقبل إقليم كوسوفو، إضافةً إلى تصاعد أسعار النفط ، وزيادة المداخيل من العُملة الصعبة، مما ساعد روسيا على التعافي الإقتصادي تدريجياً، وتَصدُرها لقائمة تقرير التنمية البشرية عام 2006م، بين دول رابطة الدول المستقلة، هذه المؤشرات دفعت النخبة الأور آسيوية الجديدة إلى؛ تبني إستراتيجية عامة ذات جانبين؛ جانب آسيوي في المحافظة على الأمن القومي الروسي بمختلف أبعاده- بتأمين مصادر الطاقة في آسيا- ، وجانب أوروبي يُحافظ على مستوى من التعاون مع أوروبا دون المساس بالمصالح الحيوية لروسيا، ومكانتها على المستوى الإقليمي، ولمسار الأشمل للعودة كقوى عظمى .

في ظل هذا الإطار، يمكن إضافة توصيف للفكر الإستراتيجي الروسي في مرحلة ما بعد السوفيتية، بأنه فكر يتسم بالواقعية والبرغماتية في محاولته إدارة مراحل الضعف والقوة، حيث وصفه الباحث في العلاقات الدولية كرستيان ثورن Christian Thorun بأن الفكر الإستراتيجي الروسي خلال الفترة الممتدة بين عام 1992إلى سنة 2007 ، تطورة مضامينه ضمن أربعة إتجاهات فِكرية مُحَدِدَة:"

- **الأفكار الليبرالية** (1992--1994) : عبر التعاون شبه التام مع الغرب دولياً ، ومحلياً تعزيز الإهتمامات الديمقراطية؛
- **الواقعية الجيبوليتكية**(1993-2000): وتتضمن الدفاع عن القِيم عدم التدخل الدولي والحلول السلمية للصراعات الدولية من عام 1993 إلى غاية عام 1996،إستعمال التهديدات لتعديل القوة لاحقاً من خلال؛ محاولة التوازن مع الغرب وتنويع العلاقات، وتأسيس التحالفات المضادة؛
- **الواقعية البرغماتية الجيواقتصادية**(2000-2004): و تتميز بالموازنة الحذرة بين قبول العلاقات الدولية في شكلها الحالي مع عدم مسؤوليتها عن التغير، وسعيها من خلال؛ شراكة مستقرة يُعوَل عليها لكسب وضع قوى كبرى ؛

1-Christian, Thorun, Explaining change in Russian foreign policy:the role of ideas in post-soviet Russai conduct towards the west. 1st edition. (Britain : palgrave macmillian , 2009). pp: 49-50.

- **الثقافة الواقعية الجيواستراتيجية**(2004–2007): و تتميز بالبحث العالمي عن الفرص وتحقيقها؛ وتوطيد العلاقات مع الغرب بتحديد التعاون الحذر وتقييم الإمتيازات المحققة " [1].

نستقرأ من خلال الوصف السابق، أن مضامين الإستراتيجية الروسية، مرتكزة في أغلبها على ضرورة الرجوع كقوى عظمى، لها هيبتها مما يجعلها تلتزم بسلوكيات تتسم بالبراغماتية و إستغلال الفرص المتاحة ومحاولة توظيف مواردها الطبيعية جيواستراتيجياً (خاصة النفط والغاز) ؛ في سبيل تحقيق هدفها الإستراتيجي ؛ و محاولة إرساء التحالفات مع قوى إقليمية من مثل الصين و إيران لبناء مثلث إستراتيجي في آسيا، محاولةً التقليل من النفوذ الأمريكي في القارة الآسيوية، خاصةً على مستوى آسيا الوسطى الغنية بالموارد الطاقوية (منطقة بحر قزوين).

في إطار هذا التوجه الإستراتيجي الروسي، تشكلت أهم ملامح السياسة الخارجية الروسية الجديدة في عدة مؤشرات هي:"

- العمل على بناء القوة الذاتية الروسية، بشكل مُستقل عن النماذج الغربية الجاهزة، وقد عبر عن ذلك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في خطاب أمام البرلمان الروسي في مايو 2005 م ، بقوله : لن يتحدد وضعنا إلاّ بمقدور نجاحنا وقوتنا؛
- معارضة الغزو الامريكي للعراق سنة 2003 م، بدون ترخيص من مجلس الأمن.
- إنتقاد الرئيس بوتين السياسة الأمريكية الأحادية والانفرادية، والمطالبة بإنشاء بعالم متعدد الأقطاب في مؤتمر ميونخ لسياسات الأمنية في فيفري 2007 م؛
- إحداث تحولات دون الدخول في صِدامات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد الأوروبي عبر دعوتهما في المشاركة في قاعدة الرادار في أذربيجان، والدخول في شراكة إقتصادية مع الإتحاد الأوروبي من خلال؛ تزويده بالطاقة متمثلةً في سلعة الغاز الحيوية من خلال؛ ما يُعرف بالسيل الشمالي North and South stream والجنوبي لخط إمدادات الطاقة"[2] ، لكن دون توقيع ميثاق الطاقة الأوروبية من طرف روسيا لأنه؛ لا يُعبر عن مصالحها في إدارة المطلقة لخطوط الإمدادات الطاقة والإستثمار الأجنبي فيها أو في روسيا ؛

1 -Ibid., p 50.

2- محمد السيد سليم ، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"،مرجع سابق، ص 45.

كما أدى توجه الفواعل الأور أطلسية، ممثلةً في توسع حلف شمال الأطلسي إلى الحدود الروسية بإنضمام جورجيا، و الإنضمام المحتمل لأوكرانيا إضافة إلى توسع الإتحاد الأوروبي المتزايد، إلى أن تصبح "أوروبا هي رأس جسر جيوبوليتي رئيسي لأمريكا في القارة الأورآسيوية، وإنّ الرِّهان الجيوإستراتيجي لأميركا هو كبير جداً. وخلافاً لإرتباطات أميركا باليابان فإن الحلف الأطلسي، يُعمِّق النفوذ السياسي والقوة العسكرية الأميركيين بشكل مباشر في البرّ الأوراسي. وفي هذه المرحلة من العلاقات الأميركية الأوروبية؛ حيث لا تزال الدول الأوروبية الحليفة، تعتمد إلى حد كبير على الحماية الأمنية الأميركية، فإن أي توسع في مساحة أوروبا، يصبح أوتوماتيكياً توسعاً في حجم النفوذ الأميركي المباشر"[1]، مما يؤدي إلى تعميق التهديدات الأمنية على الأمن الروسي، وإلى التقليل من هامش التأثير السياسي الروسي في المنطقة السوفيتية السابقة إلى حدوده الدنيا، الأمر الذي إستوجب من صُناع القرار الروس إلى تبني مقاربة إستراتيجية جديدة في إدارة علاقته تناسباً مع الضروف الجديدة، من خلال؛ صعود الأداة الطاقوية ، كوسيلة إستراتيجية لبلورة مناطق نفوذ جديدة بأبعاد جيوإقتصادية، بدلاً من التركيز على الأبعاد العسكرية فقط كمحدد وحيد في إدارة التأثير الروسي نحو تلك البنية الأور أطلسية ،المتزايدة التوسع عسكرياً واقتصاديا، مُشكلاً ذلك، تحولاً في محتوى الفكر الإستراتيجي الروسي من محتوى ذا مضامين عسكرية إيديولوجية، سادت ضمن الحقبة السوفيتية سابقاً، إلى محتوى جديد ما بعد سوفييتي ذا مضامين إقتصادية برغماتية كإنعكاس لعودة التنافسات الجيوسياسية الكبرى عبر ورقة الطاقة، وأبعادها الإستراتيجية.

تأسيساً مما سبق، مَرّ الفكر الإستراتيجي الروسي في تطوره، عبر عدة مراحل بداية بالعهد القيصري مروراً بالحقبة السوفيتية لمدة 70عام ، و وصولاً إلى الحقبة ما بعد السوفيتية . مما يمكن إستنتاج من إستقراءً من هذه المراحل ما يلي:

1- اتسم الفكر الإستراتيجي الرّوسي في البدايات بالتوسع الجغرافي، بأبعاد عسكرية، تحت شرعية الممنوحة من الدين الأرثوذكسي – بوصف روسيا القيصرية بمثابة روما الثالثة– نظراً؛ لسياق فتح العثمانيين لمدينة القسطنطينية عاصمة المملكة البيزنطية في الشرق عام 1453م؛

1- Zbigniew, Brzezinski, The Grand Chessboard :Amarican primacy and its geostrategic imperatives,Op.cit., p 56.

2- اتسم الفكر الإستراتيجي الروسي بعد الثورة البلشفية سنة 1917م إلى غاية 1985م، بعدة سِمات يشكل الإطار الأيديولوجي الماركسي اللينيني المُشَرعِنْ لسياسات المنتهجة من طرف القادة السوفيات، سواء في سياسة التوسع إستناد لثورة الشيوعية العالمية ،أو إتباع سياسات تضع أمن الإتحاد السوفيتي كأولوية في حالات، تصاعد التهديدات ومن ثم إتباع سياسة العزلة الجزئية؛

3- أدى إنهيار الإتحاد السوفيتي، وبداية الدولة الفدرالية الروسية إلى إضطراب في طبيعة الإستراتيجية الروسية، وهويتها بفعل غياب الإيديولوجية الشيوعية الناظمة لها بحيث ثار جدل تاريخي قديم حول الهوية الروسية أوربي – آسيوي ؛أدى كنتيجة إلى طغيان متغير الهوية الإستراتيجية الروسية على الإهتمام والتركيز على متغير الطاقة .

حسم الخيار الأور وآسيوي كهوية لروسيا نظراً؛ لتأكد صانع القرار الإستراتيجي الروسي من النوايا الغربية تجاهها، مع إبقاء التعاون مع أوروبا في حدود المصلحة الوطنية الروسية من خلال؛ إستراتيجية واقعية مطلع الألفية الجديدة، يُشّكِلْ المتغير الإقتصادي، المتعلق بملف الطاقة بمحتواها من النفط والغاز الطبيعي وبأبعادها الأمنية، الأداة الأكثر برغماتية، وتأثيراً في المنطقة ما بعد السوفيتية وتجاه الإتحاد الأوروبي. وذلك، ضمن إطار إيديولوجي أوسع مُتجدد يُعرف بـ "بالظاهرة الأوراسية بوصفها عقيدة، لم تنشأ في العهد بعد السوفيتي. ولكنها طفت إلى السطح لأول مرة في القرن التاسع عشر، ولكنها أصبحت أكثر إنتشاراً في القرن العشرين، وذلك بوصفها بديلاً واضحاً للشيوعية السوفيتية"[1].

1-Ibid. ,p 57 .

الفصل الثاني:

محددات الإستراتيجية الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي

تتحدد إستراتيجيات الدول تِبعاً لتأثير رؤى صُنّاع القرار للإمكانات والقدرات الخاصة بدولهم، لتحقيق الأهداف الخاصة بالوحدة السياسية على المستويين الداخلي والخارجي، ويتزايد تأثير النخب السياسية الحاكمة في صياغة الإستراتيجية الخاصة بالدولة، إنتظاماً مع طبيعة النظام السياسي لدى الوحدة السياسية؛ حيث يُلاحظ الدور البارز لصانع القرار في النُظم السياسية السلطوية مثل النظام السياسي الروسي، إذ تُعتبر توجهات الأيدولوجية للرئيس الروسي، وتعريفه للدولة الروسية ورؤيته لمستقبلها، مُحددات مُؤثرة في طبيعة مُخرجات الإستراتيجية الرّوسية نحو المحيط الخارجي .

وعليه يبحث هذا الفصل الثاني، الوزن النسبي للمتغيرات المؤثرة في صناعة القرار الإستراتيجي الروسي، والتي توزعت وفق الهيكلية المُكونة من المبحثين:

المبحث الأول: المتغيرات الداخلية

المبحث الثاني: المتغيرات الخارجية

المبحث الأول: المتغيرات الداخلية

يعود تاريخ علاقات روسيا بالاتحاد الأوروبي إلى عام 1994،ومرورًا بسلسلة من الإتفاقيات والمساعدات؛ وهي عبارة عن برامج لتعاون التقني المُوجهة لدول الإتحاد السوفيتي السابق، حيث إتجهت تلك العلاقة نحو التعاون المُطرد، خاصةً في المجال الإقتصادي، نظراً ؛ للرؤية الروسية في عهد بوريس نيكولاييفيتش يلتسن Boris Nikolaievich Yeltsin للإتحاد الأوروبي ، وتطور عمليته الإندماجية أفقياً و عمودياً على أنها؛ بمثابة فضاء إقتصادي مُستقر يمكن لروسيا أن تستفيد منه، ما دام لا يُهدد الأمن الوطني الروسي.

المطلب الأول: المتغير السياسي و الأمني

إنّ التحول في العلاقات بين روسيا و الاتحاد الأوروبي من منحى تعاوني خاصةً، في مجال الطاقة*، إلى منحى تنافسي بين الطرفين ، يعود إلى عدة متغيرات أساسية برزت على المستوى الداخلي الروسي؛ حيث تولت قيادة جديدة لروسيا متمثلةً في فلاديمير فلاديمروفيتش بوتين Vladimir Vladimirovich Putin وتعريفه لدولة روسيا كقوى كبرى أوربية، وجب إحترامها ورفض إعتبار روسيا طرف ثانوي في حوارات مع الإتحاد الأوروبي[1] ، ومن ثم إتخاذه مجموعة من السياسات على المستوى الداخلي والخارجي ، بناءً على تراكم جُملة من المتغيرات الداخلية والخارجية، التي دفعت نحو تبني إستراتيجيات متعددة تجاه المحيط الخارجي، الذي يتم إعادة تعريفه حسب توجهات النخب السياسية الحاكمة لروسيا .

الفرع الأول :النخبة السياسية الليبرالية و توجه نحو الاندماج مع الغرب.

رغم انهيار الإتحاد السوفيتي مطلع التسعينات من القرن العشرين ، وظُهور الدولة الروسية بصيغتها الفدرالية ،إلاّ أن العوامل التي أدت إلى انهياره، مازالت مستمرة على مستوى الدولة الروسية الجديدة ، مما

*- يعود مسار الحور الطاقوي بين روسيا الاتحاد الأوروبي لعام 1994 ، تاريخ توقيع على اتفاقية شراكة استراتيجية في عهد الرئيس السابق بوريس يلتسن ويعالج جميع المسائل الأمنية الاقتصادية ،السياسية ، ومدته 13 سنة انتهى العمل بالاتفاقية عام 2007 ولم يجري تجديدها في شكلها السابق لأسباب متعددة منهجا ؛التحولات السياسية والاقتصادية ،التي عرفتها روسيا بعد سنة 2000.

1 - Elana Wilson Roweand and Stina Torjesen ,The Multilateral Dimension in Russian Foreign Policy. 1st edition .(London: Routledge , 2009),p 83.

أدى إلى سعي النخب السياسية الليبرالية ، التي قادة عملية التفكيك لبنية الاتحاد السوفيتي المادية إلى إستكمالها، بتفكيك البنية الفكرية على المستوى الإيديولوجي بإلغاء النهائي للماركسية اللينينة، والتوجه نحو تبني الليبرالية على المستويين السياسي والاقتصادي.

في ظل هذا السياق، سعى النخبة السياسية الليبرالية ممثلةً ببوريس يلتسن؛ وذلك ضمن توجه الإندماج مع الغرب؛ في إطار ما يعرف بعودة التوجه الفكري الإندماجي WESTERNISERS، إلى التغيير الشامل لتوجهات الإستراتيجية للدولة الروسية، خاصةً على المستوى الدولي والإقليمي، ونلمس ذلك عبر؛ عدة أبعاد أبرزها البعد الأيديولوجي والتأطير القانوني، و البعد الإستراتيجي.

1-البُعد الأيديولوجي و التأطير القانوني:

يرجع التغيير في التوجهات الإستراتيجية الرّوسية بعد الحرب الباردة، إلى التغيير في طبيعة النخب السياسية، التي تقود النظام السياسي الرّوسي ، والذي وفق الدستور الروسي، هو نظام جمهوري ورئيس الجمهورية هو الضامن لتنفيذ الدستور وحريات المواطنين، ويتخذ من خلال الدستور؛ القرارات التي تحافظ على وحدة الأراضي الروسية و إستقلالها وسيادتها، وينتخب رئيس الدولة بواسطة الإقتراع الحُر السِري و المباشر لمدة أربع سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة فقط، وقد أعطى هذا الدستور للرئيس صلاحيات إستثنائية كبيرة، ليُغطي بها عجز القوى السياسية المختلفة ، التي مازالت تفتقر للتأثير المطلوب و الفاعل في أوساط المجتمع الروسي.

وُيعد الرئيس هو مركز الثقل في النظام السياسي الروسي، ومِحور عملية صنع القرار فيه، و يعود ذلك إلى السلطات الواسعة النطاق المُخولة له بمقتضى دستور عام 1993، الذي يستطيع بموجبه إصدار مراسيم لها قوة القانون[1] ، وهو الذي يُمثل الدولة في الداخل والخارج ، وهو الذي يُحَدد الخطط العامة والإتجاهات السياسة الداخلية و الخارجية للدولة ، وهو الذي يُشكّل مجلس الأمن القومي ويرأسه؛ حيث له صلاحيات تعيين أعضاء المجلس ، وقادة القوات المسلحة من دون الحصول على موافقة البرلمان، كذلك له صلاحية إقرار السياسة الدفاعية للدولة ، كما يُعد الرئيس الروسي؛ هو القائد الأعلى للقوات الروسية

1- لمى مضر الإمارة ،المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيراتها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة بين 1990-2003.الطبعة الأولى .(الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2005)، ص 55.

المُسلحة وتقع على عاتقه مسؤوليه إعلان الحرب، إضافة إلى العديد من الصلاحيات الموسعة على حساب السلطة التشريعية.

على الرغم من أن القرارات السياسية الروسية، تبدو و كأنها جماعية ، "فإن رئيس الدولة هو الذي يتحمل المسؤوليات العليا في الدولة، وإنّ جميع القرارات السياسية، يتخذها هو مباشرة، أو تحت أوامره، وبغض عن إتساع دائرة صُنع القرار السياسي النهائي ، كما يمكنه حل مجلس الدوما و الدعوة إلى إنتخابات جديدة ؛ بمُوجب شروط محددة تتعلق بحجب الثقة ، لكن يُحظر عليه فعل ذلك بموجب شروط أخرى، يكون هدفه فيها، توسيع سلطته الشخصية وتعظيمها، أما الحكومة فتتألف من رئيس الوزراء ، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء – ويشترط في هذا موافقة مجلس الدوما ، كما ينفرد بتغيير الوزراء وعزلهم، فالسلطات الواسعة للرئيس الروسي المبينة أعلاه ، جعلت من الحكومة مجرد معاون لرئيس الجمهورية؛ حيث تقوم بإبداء المَشورة لرئيس الجمهورية ، ويقتصر دورها على العمل التنفيذي المتعلق بالشؤون الإقتصادية و الإجتماعية بالدرجة الأولى ، وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة ؛التي هي إنعكاس لتوجهات السياسية لرئيس الجمهورية و للإتجاه الفكري الإستراتيجي الذي ينتمي إليه .

فإنطلاقاً من أن الرئيس؛ هو مركز الثقل في النظام السياسي الروسي، وأن الأقوال المعلنة للقائد السياسي، تُشَكِّل الإطار العام لفهم عقائده السياسية، كما أنها تخلق إلتزامات معينة ، فضلاً عن أنها تنشيء توقعات نسبية لدى الدول لسلوك المحتمل للقائد السياسي ، وذلك نظراً؛ لأن العلاقات بين القائد السياسي والعالم الخارجي تُؤطر من خلال أقواله"[1]، إضافةً إلى السلوكيات المتبعة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

ويُبرز تتبع المسار الخبراتي للرئيس الروسي السابق بوريس نيكولاي فيش يلتسن Boris Nikolaievich Yeltsin على أنه، "إنضم إلى الحزب الشيوعي في الثلاثين من عمره في عام 1961، ولم يصبح مسؤولاً سياسياً متفرغاً إلاّ عام 1968 ،وإعتلى في مناصبه حتى عُين سكرتيراً أول للحزب الشيوعي في مقاطعة سفيردلوفسك عام 1976 ، ومنذ ذلك الحين ، أخذ يلتسن يكتسب شعبية واسعة نظراً ؛ إلى ما قام به من إصلاحات على المستوى المقاطعة التي خدم على مستواها، إنتقل في عام 1985، إلى العاصمة الروسية موسكو بعد أن؛ إستدعاه ميخائيل جورباتشوف لتعيينه سكرتيراً أول للحزب الشيوعي

1- نفس المرجع، ص57.

في العاصمة موسكو، كما تقلد عِدة مسؤوليات سياسية، منها سنة 1989، تزعم الكتلة الإصلاحية ذات النفوذ المُتغلغل في مختلف مناطق الإتحاد السوفييتي، أُنتخب رئيساً للبرلمان في ماي 1990، إلاّ أنه إنشق عن الحزب الشيوعي لإقتناعه بضرورة الإسراع في التغيير ، فتزعم التيار الإصلاحي الليبرالي، وأُنتخب في جوان 1991، رئيساً لجمهورية روسيا الإتحادية بعد إنتخابات تنافسية فاز بها بنسبة 57 %، تميز يلتسن بسمات شخصية أهما؛ الإستقلالية والقدرة على تحمل المسؤولية، إضافةً إلى انفراده باتخاذ القرار بعد إعتماده على كثير من مصادر المعلومات ، ولا مجال لإعادة التفكير فيه أو العدول عنها ، فيما بعد.

شَكّلت الخلفية المهنية لِـ يلتسن، والسلطات التي تقلّدها، قبل توليه رئاسة روسيا ما بعد السوفيتية، خزاناً من الخبرات، ساعده على إدارة شؤون الدولة الروسية، وبإحاطة نفسه بمجموعة من المستشارين والإصلاحيين مع الإحتفاظ، لنفسه بسُلطات واسعة، التي منحها إياه البرلمان في نوفمبر في 1991"[1] ، في سياق الظروف المضطربة لروسيا مع سلطات، التي خولها له دستور 1993،و منحته سُلطة حل البرلمان، حاول من خلالها؛ التكيف مع آثار صدمة إنهيار الاتحاد السوفيتي على الدولة الروسية الجديدة ،إلاّ أن ما يُوصف بالديمقراطية الرئاسية في روسيا الاتحادية، يختلف إختلافاً كبيراً عن الديمقراطية الرئاسية في بقية دول العالم، فهو نِظام حُكم، تميزت فيه شخصية الرئيس يلتسن بالنزعة السلطوية.

بناءً على ما سبق، فإن صُنع القرار السياسي إنحصر، مُتمركزاً بين يدي الرئيس يلتسن و الطاقم الحكومي التابع له؛ حيث كلما إشتد الخلاف بين المعارضة ، وبينه هدد بِحل البرلمان وإجراء إنتخابات جديدة– مجلس نواب الشعب الدوما– لِتمرير قراراته ، فميل الرئيس إلى السلطوية، قد حوّل الدستور الروسي الديمقراطي الجديد إلى ؛ وثيقة يمكن إستخدامها لإعطاء شرعية شخصية للحكم، ولاسيما أن "الثقافة السياسية لروسيا الاتحادية، مازالت بعيدة عن تقبل مبدأ الموازنة كأساس للحوار السياسي ومن هنا؛ يُصبح الوصف، الذي أطلق على الرئيس يلتسن و والمحيطين به في مركز السلطة، بأنهم ديمقراطيون عند إطلاق الشعارات و قياصرة ديكتاتوريون في الفعل والممارسة"[2].

1– نفس المرجع ، ص 59.

2– المرجع نفسه ، ص 60.

2- **البعد الإستراتيجي:**

إنطلاقاً مما سبق ، تبلورت طبيعة الإستراتيجية الروسية و إنحصرت على أساس توجهات الرئيس نحو المحيط الخارجي ، و إعادة تعريفه لعلاقات روسيا مع الخارج إنطلاقاً من خلفية ليبرالية ، وُيمكن تقسيم توجهات الرئيس يلتسن في سياسته الخارجية، بما تحتويه من مضامين إستراتيجية إلى مرحلتين:"

أ- **المرحلة الأولى** : تجسدة في السنوات الأولى من حكم الرئيس يلتسن، وكان الجدل يثور فيها بين السياسين وصانعي القرار في روسيا حول السياسة الواجب إتباعها و أولوياتها بين إتجاهين :

- يرى الإتجاه الأول؛ ضرورة الإهتمام بالمشكلات الداخلية ، و إيجاد الحلول لها قبل الإنصراف إلى الشؤون الخارجية ، وأن على روسيا تطبيق مبدأ العزلة، خلال المرحة الإنتقالية الصعبة كي تتفرغ لعملية البناء في الداخل ، الأمر الذي يُعد تكراراً لأحد سِمات الفكر الإستراتيجي الروسي منذ العُزلة الجزئية في الفترة بين الحربين العالميتين ، وقد مثّل هذا الاتجاه عدد من الكتاب ذوي النزعة القومية الرومانسية مثل (فالتيين راسبوتين Valentine Rasputinوالكسندر سولجنيتسين Alexander. S وفاسيلي بيلوف Vassili Bilov ، وبعض قِطاعات الكنسية الأرثوذكسية)؛
- يرى الإتجاه الثاني؛ ضرورة إتباع سياسة خارجية نشيطة و فَعالّة، و الحِفاظ على المكانة الدولية لروسيا كإحدى القوى الكبرى ،إلاّ أنه لم يكن هناك إتفاق بين أصحاب هذا الإتجاه حول مضمون هذه السياسة وأولوياتها، و رأى ضرورة؛ إعطاء الأولوية حول مضمون هذه السياسة وأولوياتها ، و رأى البعض؛ ومنهم نائب الرئيس الروسي آنذاك أكسندرروتسكي Alexander Rotsky ضرورة إعطاء الأولوية لدور روسيا الإقليمي ؛ في إطار رابطة الدول المستقلة ، بوصفها المجال الحيوي والنطاق الطبيعي للنفوذ الروسي ، في حين رأى أصحاب التيار الثاني وعلى رأسهم الرئيس بوريس يلتسن ووزير خارجيته آنذاك أندري كوزيريف ، و جماعة القوى الديمقراطية ذات التوجهات الغربية الرأسمالية ، ضرورة ممارسة روسيا لدور نشيط على المستوى الدولي ، و إعطاء الأولية لإقامة علاقات قوية مع الغرب ، وتأتي رابطة الدول المستقلة في المرتبة الثانية مع التأكيد على إتباع سياسة غير توسعية نحوها."[1]

1- نفس المرجع ، ص 61.

كان نتيجة هذا الجدل ، في تلك المرحلة التاريخية، إعادة ترتيب لأولويات السياسة الخارجية الروسية ورؤيتها الإستراتيجية للغرب ؛ حيث تم تقديم إقامة علاقات مع الولايات المتحدة والغرب عموماً، وتراجعت أهمية المحيط الإقليمي بروسيا، المشتمل على دول الكومنولث، ودول شرق أوروبا في المرتبة الثانية في الأجندة السياسية الروسية ، توافقاً مع هذا الترتيب، صَاغ الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسن السياسة الخارجية الروسية ؛على أساس التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، كوسيلة لتقارب مع أوروبا، والمتجه نحو الإندماج الإقتصادي المتسارع عبر منظمة الإتحاد الأوروبي، ومُحاولة الإنضمام لهذا المسار المتعدد الأبعاد، أما على المستوى الداخلي؛ فقد أسهم بدور محوري في التحولات و التطورات الجذرية، التي أدخلت على الأيديولوجية السوفيتية القديمة، وبدأ بمراحل التحول الديمقراطي والإنتقال الكامل للسياسات اللبرالية في مضمونها الإقتصادي ، مُؤكداً هذا التوجه في خِطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جانفي عام 1992، بقوله: "إنّ روسيا سوف تهتدي بالديمقراطية كقيمة عليا ، وبحقوق الإنسان والحرية والشرعية، وإنّ القوى الغربية هي من حُلفاء روسيا الطبيعيين"[1]. كما إقترح الرئيس يلتسن ووزير خارجيته أندريه كوزيرف آنذاك على الغرب العمل بمشروع مارشال*آخر لروسيا ، وأيضاً إقتراح تأسيس بنك أمريكي– روسي لضمان الإستثمارات في الجمهوريات المستقلة .

في ظل هذا التوجه الإستراتيجي الروسي الجديد نحو محيطها الخارجي ، سعى النخب السياسية المؤيدة، لهذا التوجه إلى التخفيف من أي معارضة مُحتملة من داخل، خاصةً على مستوى وزارة الخارجية الروسية؛ حيث قام أندريه كوزريف بعملية إبعاد للمحافظين من وزارته، الذين من شأنهم عرقلة عمله، أما من مظاهر هذا التوجه الإستراتيجي الروسي ؛ هو تراجع حجم ونوعية السلوك الروسي على المستوى الدولي، ممثلاً في سلوك روسيا في حالة الأزمات الدولية في تلك الفترة، فقد أبدت مواقف داعمة أو محايدة ، كما لم تتعدى سُلوكياتها في أزمات دولية قريبة من حدودها أزمة اليوغسلافية سنة1992، حدود الشجب على مستوى الخطاب الرسمي. فلملاحظ؛ أن المُحاولات الغير المتوازنة للتقارب مع الغرب على حساب قضايا معينة على المستوى الدولي؛ على سبيل مُقايضة المواقف السياسية، بمكاسب إقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية، أو الحصول على ثمن إعادة توجيه السياسة الخارجية الروسية؛ لِتتلاءم مع أهداف الإستراتيجية الأمريكية العالمية، الساعية للهيمنة ، قد أدى إلى خسارة روسيا لكثير من مناطق

1– نفس المرجع، ص 62.

*- هو مشروع أشتهر به الجنرال الأمريكي جورج مارشال G.MARSHALL. سنة 1947، لإعادة بناء أوربا بعد الحرب العالمية الثانية و رفضه الإتحاد السوفييتي لإعتبارات أيديولوجية و أمنية.

النفوذ التابعة لها، خاصةً على المستوى الإقليمي ، ويُلمس ذلك في مؤشرات التوسع المستمر لحلف شمال الأطلسي ، ليضم دولاً أساسية من حلف وارسو السابق مثل بولندا سنة 1999، و ودول البلطيق الثلاث (دول في أوروبا وهي إستونيا ولاتفيا ولتواني مارس 2009)، و ترشيح دولة أوكرانيا للانضمام للحلف الشمال الأطلسي في المستقبل القريب.

أ- **المرحلة الثانية:** أدى تراكم مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ، إلى إتباع سلوك التعديل التدريجي للتوجه الإستراتيجي للتقارب مع الغرب؛ متمثلاً في،" تبني سياسات خارجية أكثر إثباتاً لذات ، وقائمةً على المصلحة القومية الروسية ، فقد حاول الرئيس يلتسن إعادة التوازن التدريجي في سياسته الخارجية ، وإعادة هيكلة أولويات هذه السياسة ، هذا التحول يرتبط إلى حد كبير بالتطورات السياسية على المستوى الداخلي ؛ حيث بدأت ، بتنامى قوة التيارات القومية الشيوعية ، وتراجع شعبية التيار الإصلاحي الليبرالي على النمط الغربي، الذي حاول فرض تصوراته الفكرية على مستوى السياسة الخارجية في الفترة ما بين سنة 1991 إلى غاية سنة 1993 ،لاسيما بعدما ظهرت وثيقة التدابير الرئيسية لمفهوم السياسية الخارجية لروسيا الإتحادية، وتزايد الضغوط على الرئيس الروسي يلتسن ، وحكومته وبخاصة وزير خارجيته آنذاك أندريه كوزيريف من أجل التخلي عن التوجه الغربي للسياسة الخارجية لصالح المصالح القومية الرّوسية ، وذلك في سياق ما نشرته جريدة دين الروسية (جريدة روسية ذات توجه سياسي معارض للتقارب مع الغرب)، بنشرها مُراسلات وزيري الخارجية الأمريكي جيمس بيكر والروسي كوزيريف، التي تشير إلى تبعية روسيا للسياسات الأمريكية العالمية، مما زاد من قوة المعارضة من جانب القوميين والشيوعيين الممثليتين لأغلبية على مستوى البرلمان، وإتهام للحكومة الروسية بإتباع سياسات مُذلة لدولة كانت القوة العظمى الثانية في العالم خلال الحرب الباردة، أما على مستوى الخارجي فقد تنامت التهديدات على الأمن الوطني الروسي بتوسع حلف شمال الأطلسي شرقاً .

دفعت هذه العوامل النخب السياسية الحاكمة إلى ؛إعادة هيكلة وترتيب أولوياتها على المستوي السياسي والأمني ، ونملس ذلك من خلال؛ عدد من التصريحات الرسمية لرئيس الروسي يلتسن و نجد منها قوله :"إنّ روسيا تريد أن تتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس التكافؤ بوصفها دولتين عظميين فالتنازلات تُهين مشاعر الوطنية، إنّ روسيا ليست الدولة، التي يمكن الإحتفاظ بها في غرف الإنتظار و

إنها ليست الدولة التي تقول نعم فقط"[1] ، ونلمس شواهد أخرى ممثلة في عزل وزير الخارجية الروسي آندري كوزيريف Andrey Kozyrevالمعروف بميوله وإتجاهاته الغربية ، وتعيين يفجيني بريماكوف Yevgeny Primakov. خلفاً له في عام 1996 ، وذلك ، محاولةً من الرئيس يلتسن إلى تبني إستراتيجية روسية، تهدف إلى تنويع البدائل أمام روسيا بالاتجاه شرقاً، ودعم الدور الروسي في القارة الآسيوية وإعطاء المنطقة الما بعد السوفيتية الإهتمام الأمني والاقتصادي اللازم . وتأكيداً لهذا الإتجاه الإستراتيجي، أعلن بوريس يلتسن سنة 1997، بالقول:" إنني بالضد من توسيع التحركات الغربية في المناطق القريبة من روسيا، وإنّ إدارتي الحكومية ، وجدت أن مسألتي توحيد دول الكومنولث، وتقوية الصِلات مع الصين وإيران والدول المسلمة الأساسية من أساسيات أهداف السياسة الخارجية الروسية"[2].

في ظل هذا الإطار، بدأت تتزايد المؤشرات الإبتعاد عن الإتحاد الأوروبي التابع لتأثيرات التوجه الإستراتيجي الأمريكي ، والهادف للإستمرار الهيمنة الأمريكية على المستوى العالمي ، والمرتكز على إستمرارية إضعاف الدولة الروسية بدل دعمها إقتصادياً ، ومحاولة تثبيت الوضع الرّوسي في تلك المرحلة التاريخية من تاريخ الدولة الروسية ،لإستكمال إستراتيجية الإحتواء الأمريكي الموجه نحو روسيا منذ الحرب الباردة، في ظل هذه الظروف ، تزايد دور النخب السياسة ذات التوجه المُحافظ السلوفيكي*Siloviki بوصول فلاديمير بوتين إلى الحكم في روسيا سنة 1999 ، وبداية تبلور توجه إستراتيجي جديد ، في مواجهة تنامي التهديدات الأمنية المتعددة الأبعاد على المستويين العالمي والإقليمي.

الفرع الثاني :النخبة السياسية المحافظة

و تُشير جملة المؤشرات العملية إلى؛ السعي الروسي المتزايد للوصول إلى وضع قوة عظمى على المدى الطويل. وذلك، بتبنيه إستراتيجيات، تهدف إلى تعزيز عناصر القوة الروسية بأبعادها العسكرية والإقتصادية من خلال؛ زيادة إستغلال الموارد الطبيعية ، خاصةً ما تعلق منها بالطاقة بأنواعها التقليدية

1- لمى مضر الإمارة ،المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيراتها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة بين 1990-2003 ، مرجع سابق، ص 66 .

2- نفس المرجع، ص 67.

*- Siloviki : مصطلح يُقصد به النخب السياسية ذات التوجهات المحافظة (كما يُطلق عليه تسمية وكالات السلطة) ،الذي لا يحبذ التقارب الكامل مع الغرب في إطار تبعية روسيا وعد م إستقلاليتها ، و يسعى الى عودة التأثير الروسي على المستوى العالمي في ظل الحقبة السوفيتية السابقة.

والغير التقليدية لزيادة النفوذ الرّوسي بأدوات غير تقليدية لا تعتمد على العامل العسكري ، لكن على طرق الإستغلال الاقتصادي عبر؛ تكثيف المعاملات التجارية لبيع كل من الطاقة ، والمعدات العسكرية عبر العالم للوحدات السياسية القادرة على دفع الثمن المناسب.

في ظل هذا الإطار، ينصرف هذا الفرع إلى فحص إستمرارية تأثير النخبة السياسية المحافظة Siloviki ، على التوجهات الإستراتيجية الرّوسية ، خاصةً على المستوى الإقليمي تجاه الإتحاد الأوروبي رغم تغيير رئيس الجمهورية الروسية. ونلمس ذلك عبر؛ إستقراء البُعدين الأيديولوجي والإستراتيجي.

1- البعد الأيديولوجي:

يرجع تغيير طبيعة توجهات الإستراتيجية الروسية- بعد إستقالة الرئيسي السابق بوريس يلتسن - للوصول شخصية سياسية ذات أيدولوجية محافظة، ترى أن زوال الإتحاد السوفيتي، أدى إلى تراجع مكانة روسيا كقوى عظمى ، فتسلم فلاديمير بوتينVladimir Putin زمام السلطة في فترته الرئاسي الأولى في البداية من الرئيس السابق بوريس يلتسن ، "الذي أعلن إستقالته نظراً لحالته الصحية في ديسمبر سنة 1999، قبل ستة أشهر من موعد الإنتخابات الرئاسية المقررة في 04 جوان سنة 2000؛حيث تم تقديم موعد الإنتخابات بثلاثة أشهر، والتي فاز بها ممثلاً عن حزب روسيا الموحدة سنة 2000.

و يُشير مساره المهني إلى خلفيته الأمنية، التي إكتسبها من خدمته في جهاز لجنة أمن الدولة السوفيتي KGB سنة 1975، عَقِب تخرجه من كلية الحقوق بجامعة لينين جراد(سانت بطرسبرج حالياً)،كما أن خبرته تراكمت في المرحلة ما بعد السوفيتية ؛حيث إختاره أستاذه السابق في الجامعة أناطولي سوبتشاك الذي ، يعمل رئيساً لمجاس النواب الشعب في مدينة لينينجراد ليعمل بصفة مستشار لشؤون الدولية، رئيساً للجنة المدينة للعلاقات الخارجية، خلال الفترة الممتدة بين عام 1991م إلى عام 1996م ، تحوّل بوتين إلى إحدى الشخصيات المهمة و المتنفذة في الحياة السياسية و الإقتصادية لهذه المدينة، وتَدرج في المناصب العُليا في الدولة طيلة التسعينات من القرن العشرين، ليصل إلى قائم بأعمال الرئيس في ديسمبر سنة 2000م.

شكّل المسار المهني لرئيس فلاديمير بوتين دعامة أساسية، عززت شعبيته لدى الرأي العام الروسي مما أدى إلى زيادة حريته في صياغة القرار الروسي،وإلى تبني إستراتيجية روسية ذات مستويين، مستوى داخلي؛ خاص بقضايا التنمية الداخلية، ومستوى خارجي؛ موزعاً بين مستوى إقليمي (منطقة الخارج القريب) التي تحيط بالحدود الروسية أو ما يعرف بالمنطقة السوفيتية السابقة، ومستوى عالمي مرتبط

بضرورة عودة النفوذ الروسي للمناطق، التي إنسحب منها بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي نظراً: لضغوط الأزمة الإقتصادية الروسية ، وذلك عبر ؛ دعم السياسي للقضايا العادلة ، ومساندة الحلول التوفيقية للصراعات الدولية.

2- **البعد الاستراتيجي:**

نلمس ذلك ، من خلال؛ سيطرة نخبة سياسية ذات توجهات محافظة من أمثال: فلاديمير بوتين و دميتري أناتوليفيتش ميد فيديف Dmitry Anatolyevich Medvedev؛ حيث عزز تاريخ العلاقة* بينهما إستمرارية الإستراتيجية المتبناة من طرف فلاديمير بوتين منذ سنة 2000، والمتمثلة في ثلاثة مستويات من الأهداف :

أ- أهداف على المستوى المحلي منها:

- تأكيد خروج روسيا من ماضيها الشيوعي إلى غير رجعة؛
- حصول البلاد على الإستقرار من خلال؛ تحقيق سياسة التنمية من دون إبطاء؛

ب- أهداف على المستوى الإقليمي (الخارج القريب):

- إلغاء الفراغ الإستراتيجي في منطقة رابطة الدول المستقلة؛
- "التحرك على مستوى الإقليمي من منطلق إحتفاظ روسيا بمكانتها بوصفها أكبر قوة أوربية.

ج- أهداف على المستوى العالمي: (الخارج البعيد)

- السعي إلى عالم متعدد الأقطاب عبر التنسيق مع قوى دولية صاعدة ،(إنشاء منظمة شنغهاي لتعاون سنة 2001 ، تمثل الصين وروسيا وإيران القوى الإقليمية الأبرز فيها)؛
- دعم منظمة الأمم المتحدة بوصفها حسب وصف الرئيس الحالي فلاديمير بوتين "الأمم المتحدة المركز الرئيسي لتنظيم العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، وستبقى روسيا الإتحادية تقاوم بحزم المجالات الهادفة لتقليل دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في الشؤون الدولية".[1]

1- لمى مضر الإمارة ، مرجع سابق، ص ص : 75- 76 .

*- يرجع تاريخ علاقة بوتين بمدفيديف إلى سنة 1990، حيث؛ توظف في جامعة سانت بطرسبورغ، بصفة مساعد رئيسها للشؤون الدولية،وهي السنة نفسها التي عمل فيها مدفيديف محاضراً في نفس الجامعة، إشتغل مستشاراً قانونياً في لجنة العلاقات الخارجية،التي كان بوتين رئيسها في مكتب عمدت أناتولي سوبتشاك منذ سنة 1990 إلى سنة 1995، وتطورت تلك الصداقة بعد عدة سنوات لتصل إلى تمثيلهما للتوجه إستراتيجي روسي يؤكد على أن روسيا فاعل رئيسي للأمن في القارة الأوربية انعكاساً لوضعه كقوى كبرى.

طَغت شخصية فلاديمير بوتين على المشهد السياسي الروسي الداخلي، حيث؛ نجد بصمات استراتيجيته التي تهدف إلى نهضة روسيا عبر القوة الإقتصادية، ويرجع ذلك إلى؛ تأثيرات تكوينه الأكاديمي بالجامعة حيث كان موضوع شهادة الدكتورة سنة 1996، معنوناً بـ"التخطيط الإستراتيجي لإعادة قاعدة المواد الخام و المعادن إلى المنطقة الإقتصادية في ظروف تكوين علاقات السوق"[1]، والتي شكلت رصيداً نظرياً مضافاً لرصيد العملياتي في إدارة الشؤون الداخلية لدولة الروسية، إضافة لعلاقته اللاحقة بشخصيات سياسية منها دمتري مدفيديف. ومن صفات الشخصية لرئيس الحالي فلاديمير بوتين ،التي تركت بصماتها على طبيعة إستراتيجيته، خاصة على المستوى الخارجي؛ تمسكه بالنظام والتصرف بشكل عقلاني وتفضيل المناورات الدبلوماسية على الهجوم الجبهوي، والعمل بشكل واقعي، حيث؛ يشير دائماً في خطبه السنوية في شهر أفريل إلى أنه؛ ينطلق من وقائع في أثناء صياغة القرارات وتنفيذها خاصةً ما تعلق منها بالمسائل الإستراتيجية ذات المضامين الأمنية والعسكرية (ضم المنهجي لشبه جزيرة القرم في شهر أفريل من عام 2014، عبر إستغلال دور المتغير الديمغرافي، متجسداً في تصويت أغلبية سكان شبه الجزيرة من ذوي العرقية الروسية بنعم للانضمام إلى روسيا)؛حيث حققت روسيا عبر هذا الإجراء الإستباقي ،عدة نتائج على المستوى الجيوسياسي. وذلك، بضم منطقة جغرافية ذات واجهة بحرية تمثل مدخلاً إستراتيجياً للمياه الدافئة وطريقاً حيوياً نحو مضيق البوسفور البحري وعلى المستوى الأمني المتعلق بالأبعاد العسكرية .وذلك عبر؛ ضم الإستباقي لقطاع جغرافي أمني كان من المحتمل تشكيله تهديداً على المستوى القريب للأمن القومي الروسي، نظراً لمؤشرات العالية الدلالة متمثلة في؛ توسع حلف الشمال الأطلسي عبر توجه أوكرانيا للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي كخطوة أولى .

الفرع الثالث: البيئة الأمنية الجديدة وانعكاساتها على توجهات الأمن الوطني الروسي

يُعتبر الموقع الجغرافي لدولة ما ،عنصراً مؤثراً في سياستها الخارجية وفي عملية تصميم استراتيجية فعالة تجاه المحيط الخارجي ، حيث يقول نابليون بونابرت:" إن معرفة جغرافية الدولة تعني معرفة سياستها الخارجية"[2].

1- لمى مضر الإمارة ،المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيراتها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة بين 1990-2003 ، مرجع سابق ، ص 165.

2- أحمد علو عميد، " السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية" ،مجلة الجيش اللبنانية، لبنان ، العدد 263، ماي 2007، 2014/07/16، متوفر في :
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?14388#.U5LCVvuPMm4

1- المُحَدد الديمغرافي والجغرافي:

إنطلاقاً من مما سبق، فإن موقع روسيا الجغرافي كان له آثار على صانع القرار الروسي وعلى توجهاته الإستراتيجية ،وعلى الرغم من تآكل أهمية الموقع الجغرافي بسبب؛ التطورات الحاصلة في ميدان الإتصالات وتحديد وتصوير المواقع عبر الأقمار الاصطناعية، وتطبيقاتها العسكرية في ميدان التجسس ،عوامل جميعها؛ أدت إلى تحجيم هذا المتغير ،إلاّ أنه مازال يحتفظ بأهميته النسبية على مستوى إدراك صناع القرار و"يعود ذلك لسببين أساسيين؛ أولهما، أن الموقع الجغرافي لدولة، يرتب أحياناً مجموعة أنماط سلوكية ثابتة نسبياً . وذلك، بفعل تمتع جغرافية الدولة بثبات النسبي والثاني هو؛ دور الموقع الجغرافي في تحديد الواقع الإقتصادي والسكاني والنفسي لإحدى الدول[1]، وإنعكاس ذلك على علاقاتها مع محيطها الخارجي خاصة القريب منه .ويتطابق هذا الوصف مع دور الموقع الجغرافي الروسي في وضع أهداف إستراتيجية تتلاءم وفقه .

تُعَدُ روسيا الإتحادية كبرى الدول ، التي نتجت عن إنهيار الإتحاد السوفيتي من حيث المساحة، إذ "تشمل ثلاثة أرباع مساحة الإتحاد السوفيتي بواقع جغرافي محدد بـ 17,075,200مليون كلم مربع، أما من حيث السكان، فقد بلغ عدد السكان روسيا الإتحادية حسب إحصائيات سنة1995،بـ 147مليون نسمة ليتراجع بعد10 سنوات إلى أقل من 140مليون نسمة سنة2005، بسب الوضع الإقتصادي والصحي في فترة التسعينات ،إلاّ أنه في الفترة الممتدة بين 2005إلى غاية سنة 2013، إستعادة روسيا بشكل تدريجي توزنها الديمغرافي ؛حيث؛ إرتفع عدد السكان إلى 142مليون نسمة[2]، إضافة إلى أن وزير العمل والحماية الإجتماعية ماكسيم توبلين Maxim topline صرح بأن عدد سكان روسيا وفقاً لتقديراتنا سيزيد مستقبلاً ليصل إلى 148 مليون نسمة، في سنوات بين 2020- 2050[3] ,ونلمس مؤشرات هذه الزيادة السكانية بضم منطقة القرم ؛ بما تحتويه من وعاء ديمغرافي حددته خدمات إحصاءات الحكومة الاوكرانية سنة 2013بـ 1.567.119مليون نسمة[4] لسيادة الدولة الروسية سنة 2014، أما من حيث طبيعة القوميات

1- لمى مضر الإمارة ، مرجع سابق ، ص 15.

2 - statistiques mondiales ,"fédération de Russie statistiques",14/07/2014,Available at : http://www.statistiques-mondiales.com/russie.html

3 -Russie Information ," la population de la Russie",14/07/2014,Avaibale at : http://www.russieinfo.com/demographie-148-150-millions-dhabitants-en-russie-dici-2020-2050-

4- إيغور روزين ،"خمسة أسئلة حول شبه جزيرة القرم" ، روسيا ماوراء العناوين، 20/09/ 2014 ، متوفر في : http//:www.arab.arabth.com world.201403052.html

المتواجدة في روسيا فيمكن إرجاعها إلى قوميات مختلفة. تُعد الطائفة المسيحية الأرثوذكسية ،الإسلام واليهودية والكاثوليكية، طوائف رئيسية، كما يقدّر طول الحدود البرية بـ:20,017 كم ، حيث؛ تشمل مساحة شاسعة من سطح الكرة الأرضية؛ حيث تمتد من شواطئ بحر البلطيق غرباً حتى شواطئ المحيط الهادي شرقاً ، ومن شواطئ المحيط المتجمد الشمالي حتى الحدود مع منغوليا الشعبية جنوباً بطول حدود تقدر ب:20,017كلم.

شَكّل طول المساحة الدولة–القارة– الروسية إنعكاساً على عدة مستويات منها على مستوى تحديد الزمن الخاصة بكل منطقة جغرافية نظراً؛ لكونها تمتد عبر عشر مناطق زمنية ،وتمتد أراضيها عبر قارتي أوروبا و آسيا، فطول البلاد من الشمال إلى الجنوب يبلغ 4آلاف كم، ومن الغرب إلى الشرق 10آلاف كم ،على مستوى المناخ الطبيعي الروسي المتنوع، والذي يتوزع بين رطب قاري في معظم روسيا الأوروبية ،وشبه قطبي شمالي منطقة سيبريا[1]، ويمكن إستنتاج ثلاث مناطق جغرافية لروسيا الاتحادية؛ متمثلة في روسيا الأوروبية غرب سلسلة جبال الأورال، والمنطقة الوسطى غربه منطقة سيبيريا ، ومنطقة الشرق الأقصى الرّوسي.

2– الانعكاسات الأمنية للواقع الجغرافي الرّوسي ما بعد السوفيتي:

تُبرز هذه المعطيات الجغرافية، مدى الرهانات* المتعددة الأبعاد السياسية والأمنية والإقتصادية، التي يُشَكِّلها حجم المساحة للإتحاد الروسي، والتي من المفترض، أن توفر مجموعة من الفرص لدى صانع القرار الروسي للتأثير على المستويين الإقليمي والدولي، كما من المحتمل أن تمثل توسعاً في قائمة التهديدات الأمنية على الأمن الوطني الرّوسي، فالمشهد الجيوسياسي المحيط بروسيا في بداية التسعينات من القرن العشرين، يوضِّح أن عدد كبيراً من الدول المتفاوتة القوى دوليا وإقليمياً، أصبحت لها حدود مشتركة مع روسيا، بدءً من اليابان ثم الصين على مستوى منطقة الشرق الأقصى، ومروراً بمنطقة آسيا الوسطى وما تمثله من أهمية إستراتيجية في مجال الموارد الطبيعة الحيوية لصناعة العالمية وفى هذا السياق جاء الحديث عن بروز منطقة إستراتيجية جديدة تضم معظم دول آسيا الوسطى وشمال وجنوب القوقاز، والدول القريبة مثل : تركيا وإيران وأفغانستان وباكستان والصين. هذا في حين تظل هذه المناطق

1- لملى مضر الأمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية. الطبعة الأولى.(بيروت:مركز دراسات الوحد العربية ،2009) ، ص ص: 146–147.

**- جمع كلمة الرهان ؛ و هو الوضع الذي يحتمل الكسب والخسارة وهو بذلك مفتوح الإحتمالات بين التهديدات والفرص المتوقعة.

مجالاً للمصالح والإهتمام الحيوي الروسي*، حيث؛ تشعر روسيا بحساسية، فيما يتعلق بالنفوذ الخارجي في جنوبها الخارج القريب أو إمكانية وجود تهديدات مادية له. ولسنوات فإن تعامل هذه المنطقة مع الخارج ضَلّ في إطار سيطرة موسكو. أما الآن فإن هناك الكثير من العوامل، التي تسهم في إعادة توجيه الدول المستقلة حديثا بعيداً عن روابطها التاريخية بروسيا في إتجاه الجنوب إستناداً لعوامل مثل: الجوار الجغرافي والفرص الإقتصادية والروابط الأثنية والثقافية والدينية[1].

كما أن الجوار الإقليمي الرَّاهن ؛ يظهر مدى إزدياد التهديد الأمني التقليدي، الذي يُمثّله توسّع حلف شمال الأطلسي، وما يحمله من محاذير أمنية، إضافة إلى توسع المستمر للاتحاد الأوروبي، رغم الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، التي أبطأت من وتيرة الإندماج الأوروبي بسبب عدة عوامل منها؛ إزدياد الإتجاه اليميني المعارض للإندماج الأوروبي لدي مواطني دول الأعضاء.ضمن هذا الإطار العام من الرهانات المتعددة الأبعاد، التي تحيط بروسيا برزت متطلبات الإسراع في النهوض على المستويين الإقتصادي والعسكري الروسي وصياغة إستراتيجيات المناسبة لتلك المتطلبات .

المطلب الثاني: المتغير الاقتصادي

أثبتت الشواهد التاريخية للعلاقات الدولية، أهمية دور العامل الإقتصادي في تفسير سلوكيات الدول سواء بأبعادها التعاونية أو الصراعية، كما أبرزت نهاية الحرب الباردة، مدى تأثير المشاكل الإقتصادية للدول على أمنها القومي، وشَكّلت عاملاً أساسياً من عوامل إنهيار قوة عظمى مثل: الإتحاد السوفييتي سابقاً، مما دعّم بقوة من مكانة المتغير الإقتصادي ودوره في صياغة إستراتيجيات الدول الآنية والمستقبلية.

في ظل هذا السياق، يُشكّل إدراك الواقعي لصانع القرار، لمدى عناصر القوة الإقتصادية لدولته، من خلال؛ تفحص جوانب القوة والضعف، أمراً أساسياً لإدارة تلك القوة في الإتجاه الذي يخدم مصالح الدولة على المستويين المحلي والدولي، ومن متطلبات الوصول للمستوى التأثيري للدولة في محيطها الخارجي سواء بمحتواه التعديلي أو المحافظ على الوضع القائم، لا يتوقف على مدى توفر الموارد الطبيعية للدولة

*- حيث يُرشِحُ الكثير من الباحثين البارزين ،من مثل زبيغنو برجنسكيZbigniew ,Brzezinski ، منطقة القوقاز المحصورة بين بحر قزوين بثرواته الاقتصادية والبحر الأسود بأهميته العسكرية، كأحد أبرز بؤر التنافس العالمي في القرن الواحد والعشرين.

1- مصطفى إيدن،"الأمن والجغرافيا السياسية فى أوروآسيا ما بعد السوفيتية". 2014/07/02، متوفر في:
http://www.ahram.org.eg/acpss

ما وحسب، إنما على مدى توافر الإمكانيات لإستغلال هذه الموارد بالشكل الأمثل من خلال؛ هيكل إقتصادي متوازن ومرن تجاه الأزمات الإقتصادية في ظل العولمة. وفي ضوء ذلك ، سنتناول واقع الإقتصاد الروسي ما بعد السوفيتي، ونتتبع مؤشرات القوة والضعف، وسعي صانع القرار الإستراتيجي الروسي ،لإدارة مشاكله الإقتصادية ،وأثرها على إستراتيجيته، للعودة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية .

الفرع الأول :الظروف التاريخية لتبلور الاقتصاد الروسي الما بعد السوفيتي .

تاريخياً، كان الإقتصاد الروسي في ظل المرحلة السوفيتية، يُعاني الإنحلال عندما تسلم ميخائيل غورباتشوف مقاليد الحكم في الإتحاد السوفيتي السابق، وزاد هذا الإنحلال لمّا حاول غورباتشوف أن يعالج هذا الوضع من دون إستخدام الوسيلة المناسبة لهذه العملية، وعالج بشكل متباطئً مشاكل الإقتصاد السوفياتي، فبدأ بإصلاحات سياسية لا بإصلاحات اقتصادية ، وإتضح أن الاقتصاد السوفييتي، كان يعاني أزمة بنيوية ترجع أسبابها إلى السياسيات الإقتصادية الأولى في عشرينيات القرن الماضي؛ حيث تم الإعتماد بشكل مفرط على قطاع الصناعات الثقيلة دون باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى، فعلى الرغم من الإنجازات الكبرى، التي حققها الاتحاد السوفيتي في خمسينات وستينات القرن العشرين ، وتحقيقه التوازن العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة من تاريخ العلاقات الدولية، إلاّ أنه بدايةً من سنة 1970م، بدأت النظم الإقتصادية الرأسمالية، تحقق إنجازات إقتصادية على مستوى الصناعات الدقيقة المتعلقة بالتكنلوجيا الإلكترونية، خاصةً الإستهلاكية، وواجه الإقتصاد السوفييتي، منذ منتصف الثمانينات يواجه بعض مشكلات الاختلالات على المستويات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ترافق معها بعض محاولات الإصلاح والتغيير في عهد كل من نيكيتا خروتشوف Nikita Khrushchev (1953–1964) يوري وأندروبوف Yury Andropov(1982–1984)،إلاّ أن إصلاحات كانت في الحالتين جزئية وتم التراجع عنها؛ حيث تولى لويند برجنيفLeonid Brezhnev السلطة (1964–1982) عقب إطاحة خروتشوف وتولاها كونستانتين شيرنينكو Konstantin Chernenko (1985–1984) عَقِب وفاة أندروبوف، وكلاهما يُعارض الإصلاحات التي تمس ثوابت النظام اللينيني في الإتحاد السوفيتي وشرق أوروبا، وبدأت هذه المشكلات البنيوية تتفاقم طيلة الثمانينات من القرن العشرين، الأمر الذي أكده أبل.ج أجا نبيجان المستشار الإقتصادي السابق لرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، إذ أكد أن معدل النمو

الإقتصادي، للإقتصاد السوفيتي، كان في درجة الصفر، طِوال الخطة الخمسية الحادية عشر (1981-1985)[1].

ويمكن أن، نرجع تدهور الإقتصاد السوفيتي إلى عدة عوامل أساسية:

1- تبني إستراتيجية التصنيع، ترتكز على القطاع العسكري دون تنمية القطاعات الإقتصادية خاصة القطاع الزراعي ؛

2- فشل الحلول الإقتصادية في تلك الفترة نظراً؛ لأنها لم تكن موجهة لشعب متجانس و لكن إلى دولة مترامية الأطراف، تضم حوالي خمسة عشر جمهورية وأكثر من مائتي مجموعة عرقية، فضلاً عن تباين الأقاليم من حيث التضاريس والإمكانات الإقتصادية[2]؛

3- أفرز هذا الإمتداد الجغرافي، الذي فاق 20 مليون كلم مربع، تنوعاً في حجم ونوعية الموارد الطبيعية ، وكذا تنوعاً في العرقيات إلى زيادة ضرورة تبني إستراتيجيات مرنة في إدارة تلك الإمكانات المتنوعة ، والتي أدت السياسية الإقتصادية الجامدة المتبعة من طرف صناع القرار في الإتحاد السوفيتي إلى تحويلها إلى جزء من المشكلات الإجمالية للإتحاد السوفيتي بدلاً من أن تكون جزءً أساسياً من الحل.

وشَكّلت هذه المشاكل البنيوية مجتمعة، عاملاً أساسياً في تسريع إنهيار الإتحاد السوفيتي لذا فروسيا الفدرالية باعتبارها ورثت عن الإتحاد السوفيتي مكانته على المستوى القانوني الدولي باحتفاظها بمقعد دائم على مستوى مجلس الأمن والجزء الأكبر من ترسانته النووية العسكرية، فإنها أيضاً ورثت معظم المشاكل الإقتصادية التي هي حصيلة عقود طويلة من الزمن أفرزتها الحقبة الشيوعية. مما إقتضى تبني سياسات جذرية للإصلاح الإقتصاد الروسي، ضمن مسعى أولوية البناء الداخلي للقوة الروسية في بعدها الإقتصادي.

الفرع الثاني : مراحل إصلاح الاقتصاد الروسي و أثرها في مكانة روسيا الدولية:(بناء للقوة أم مدخلاً للضعف؟)

سعى صنّاع القرار في روسيا بداية التسعينات من القرن العشرين، للإصلاح الإقتصاد الروسي عبر التخلي الكلي عن الإشتراكية كإيديولوجية، ونظام إقتصادي والتبني الكامل لنظام إقتصاد السوق سعياً

1- لمى مضر الأمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية في الفترة 1990-2003، مرجع سابق ، ص 18.
2- نفس المرجع، ص 19.

للإندماج الكامل ضمن المنظومة الغربية بأبعادها القيمية والإقتصادية، فعلى هذا الأساس تبنى الرئيس السابق بوريس يلتسن،مجموعة من الإجراءات الإقتصادية، ضمن بما يعرف بالعلاج بالصدمة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، حيث؛ عمدت الحكومة الروسية منذ عام 1992،إلى القيام بالإجراءات التالية:

1- تحرير التجارة داخل الإقتصاد بإزالة نظام تسعير السلع؛

2- خفض النظام الإنفاق الحكومي بصورة شديدة؛

3- إصلاح النظام الضريبي؛

4- جعل العملة قابلة جزئياً لتحويل؛

5- خصخصة مؤسسات الدولة؛

6- الإنضمام للمؤسسات المالية والإقتصادية الدولية من أجل الحصول على المساعدات اللازمة لنجاح عملية التحويل.

وقد بدأت المرحلة الأولى من برنامج الخصخصة عام 1992،أدت إلى تزايد المؤسسات والشركات الخاصة، أما المرحلة الثانية فقد بدأت في نهاية 1994، وإشتملت على المؤسسات والصناعات الكبرى التي تحتفظ بها الدولة[1]، إلاّ فيما يخص قطاع الطاقة، فقد شكّلت" شركات تسيطر الدولة على أكثر من 50 % من أسهم في إدارتها من مثل شركة لوك أويل الروسية، وشركة روزنفت في مجال النفط وإمتلاكها لشركة غاز بروم، التي تأسست كشركة للغاز الطبيعي في مكان وزارة الطاقة السوفيتية السابقة"[2].

في ظل ظروف السياسات الإقتصادية، التي المؤدية إلى الإنتقال الكامل نحو إقتصاد السوق دون الدخول في مراحل تمهيدية، تحاول التخفيف من حدة الإنتقال الجذري لنظام الاقتصادي، دخل الإقتصاد الروسي في وضع متأزم، فرغم "الإنضمام روسيا الرّسمي لصندوق النقد الدولي في جوان 1992،وسعيها للإقتراض منه، إلاّ أن تشدده في ضرورة إكمال شروطه المتعلقة بـ إقامة سوق مستقرة، والحد من التضخم، وخفض العجز في الميزانية ، وتحسين القدرة التحصيلية للضرائب قبل منحه القروض، ساهم بشكل سلبي في زيادة تدهور الإقتصاد الرّوسي، فطبقاً للإحصاءات الرسمية، التي نشرتها اللجنة الإحصائية لرابطة الدول المستقلة، نجد أن تدهور الأداء الإقتصادي عامي 1992 و1993، قد بلغ مستويات أشد تفاقماً مقارنة بمؤشرات عامي 1990و 1991، السابقين للتفكك الرسمي للإتحاد السوفيتي،

1- نفس المرجع ، ص20.

2- نفس المرجع ، الصفحة نفسها.

إستمر الوضع الإقتصادي في التدهور على المستوى الأداء الداخلي للإقتصاد الروسي، فعلى مستوى النقدي إضطر البنك المركزي الروسي في أوت 1998، إلى ضخ 500مليون دولار في اليوم لدعم الروبل الروسي المتدهور وعلى المستوى الأداءاألخارجي الروسي، انخفضت الصادرات الروسية إلى حدود 50 %،إضافة إلى أن الإقتصاد الروسي، يعاني من إعادة جدولة الديون، التي تعود إلى فترة حكم غورباتشوف فقد وصلت نسبة الديون الروسية الإجمالية حتى عام 2003إلى175,9 مليار دولار، كما أن القروض التي تقدمها سواء المؤسسات المالية أو الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية، يتم ربطها بشروط متعلقة بقضايا سياسة كحقوق الإنسان والديمقراطية، وقضايا على المستوى الإستراتيجي متعلقة بإتفاقيات نزع السلاح النووي، وتخفيض عدد القوات العسكرية التقليدية العاملة ضمن الجيش الروسي"[1] ،الأمر الذي مثّل الوضع الإقتصادي إنعكاساً لتدهور القوة الروسية بمفهومها الشامل، وشكّل مُدخلاً أساسياً من مداخل الضعف، التي تمس إستقلالية القرار الروسي على المستويين الداخلي والخارجي.

في ظل هذه المعطيات الإقتصادية، التي تؤشر في معظمها لتدهور القوة الروسية على المستوى الاقتصادي، سعى فلاديمير بوتين، الرئيس الروسي الثاني في ظل روسيا الفدرالية، إلى الخروج بالإقتصاد الروسي من وضعه المتأزم عبر؛ عدة إصلاحات إقتصادية معتمداً على ما تشمله الدولة الروسية من موارد طبيعية، وكذا بانتهاجه سياسيات إقتصادية تشمل عِدة قطاعات إقتصادية، نحاول إبراز بصماتها كالتالي:

أ- القطاع الزراعي:

على الرغم من أن روسيا، تُعد كبرى دول العالم من حيث المساحة والتي تبلغ 17,075,200مليون كلم مربع ، والتي تحتوي على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية تبلغ 200مليون هكتار من الأراضي الزراعية وتضم 120,000 نهر صغير معظمها محلي-أهمها الفولجا- وحوالي مليون بحيرة عذبة ومالحة ، إلاّ أن هذا القطاع شهد تدهوراً حاداً في أعقاب تفكك الإتحاد السوفيتي، فنجد مؤشرات ذلك، تقلص المساحة الزراعية بنحو 27 مليون هكتار ومساحة الأرض المزروعة بنحو9,5 ميون هكتار، لمعالجة هذا المشاكل حاول يلتسن بإطلاق قانون الإصلاح الزراعي، الذي يسمح بتملك الأراضي الزراعية.

وعززت هذه السياسة، بروز الأثرياء وتملكهم لها دون إستغلالها في التنمية الإقتصادية، كسياق أوسع، كما ساهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في عهدته الأول ضمن هذا التوجه، في مجال التملك

1- نفس المرجع ، ص 20.

الشخصي للأراضي وتوريثها عبر "إصداره قانون24 جويلية2002، حول شراء الأراضي الزراعية وبيعها، يسمح بخصخصة الريف الرّوسي أول مرة منذ ثورة عام 1917، وإمتلاك الأراضي الحكومية.

ب-قطاع الصناعة و المعادن:

تُعد روسيا من أكبر الدول الغنية بالثروات الطبيعية، فسيبيريا وحدها تضم أكثر من سدس الذهب العالم، وخمس البلاتينيوم العالمي وثلث الحديد وحوالي ربع ما هو موجود في العالم من الخشب، وقد ورثت روسيا مواد أولية من الإتحاد السوفييي تقدر بـ 90 في % من النفط، و54 %من الفحم، و75 %من الغاز الطبيعي و 43 %من الحديد، فضلاً على أنها تعد ثاني منتج ومصدر للذهب في العالم، كما أنها تسهم في الإنتاج العالمي بنحو 17 %من النفط و 25-30%من الغاز الطبيعي، كما قُدِّر الإحتياطي الروسي من النفط والغاز بحسب إحصاءات عام1995، بـ 49 مليار برميل من النفط و48,1 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي"[1].

لكن رغم ما تقدم فإن إنتاج روسيا من النفط ،إنخفض خلال النصف الأول من عام 1993، بحوالي 15% وذلك نضراً؛ لعدة أسباب موضوعية وذاتية؛ فعلى مستوى الأسباب الموضوعية، شكّلت تغيرات المشهد السياسي والإقتصادي، التي تمر بها روسيا، تأثيرات سلبية على صناعة النفط والغاز ؛ إذ أنه طوال خمس سنوات، التي تلت إنهيار الإتحاد السوفيتي لم يتم إستثمار سوى 1 مليار دولار في زيادة الإنتاج في الطاقة في مجالي الغاز والنفط، كما أن أسباب من مثل: إرتفاع الكلفة الإقتصادية في إستخراج النفط نظراً: لصعوبة التضاريس الجغرافية لروسيا، فضلاًعلى تنامي التطلعات الرامية إلى المحافظة على إحتياطي إستراتيجي من النفط مع إنخفاض كلفة إستراد النفط من الخارج، إضافة إلى الأسباب الذاتية المتعلقة بالبيروقراطية عوامل جميعها أعاقت عمليات إنتاج الطاقة في روسيا.

وبسبب ما تقدم، نجد أن الإنتاج الروسي من النفط، " بدأ يهبط من 11.4 مليون برميل يومياً في نهاية الثمانينات وتحديداً عام 1989 ليصل إلى 6,02 مليون برميل يومياً عام 1995،الأمر الذي دفع روسيا إلى إستراد النفط بشكل متزايد مقارنة بإنتاجه وتوجه الشركات الروسية البترولية من مثل شركة لوك أويل إلى تخفيض إنتاجها، مما إنعكس على مدى مساهمة النفط في تمويل الميزانية الروسية بنسبة 20 في % نظراً: لإنخفاض سعر نفط أورال الروسي الخام من 11 دولاراً للبرميل في سبتمبر عام 1998، مقارنة بعام 1997، والذي بلغ 18.34 دولاراً للبرميل.

1- نفس المرجع، ص ص: 22- 23.

كما أن القطاع الصناعي عانى بدوره من آثار الزمة الإقتصادية الحادة لما بعد الإنهيار الإتحاد السوفيتي، و نلمس بعض مؤشراتها في تأثر القطاع الصناعي الروسي، حيث إنخفض معدل الإنتاج الصناعي بـ: 25 % ، في الربع الأول من عام 1994، مقارنة بربع الأول عام 1993، كذلك لم تجد الحكومة بدائل لعدد كبير من الصناعات الحربية، التي تشكل 20 % من العمالة من الإنتاج[1].

بالرغم من تدهور البعد الإقتصادي من القوة الروسية، إنعكاساً للوضع الهش للإقتصاد الروسي في تلك الفترة التاريخية، إلاّ أن روسيا قد شهدت بداية تعافي الإقتصادية مع إرتفاع أسعار صادراتها من السلع الأولية، إذا نما إجمالي الناتج القومي الرّوسي، عام 1999 ، بنسبة8.3 %، وهو رقم قياسي للفترة ما بعد السوفيتية؛ تصاعد النمو الإقتصادي بشكل إجابي بنسبة 3.2 %، مقارنةً الإتجاه السلبي لنمو الإقتصادي الذي بلغ4.6 في المائةعام1998 . كما أشار تقرير التنمية البشرية لعام 2001، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فإن واردات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي تصاعدت من 18 %عام 1990 إلى 28 %، فضلاً عن تصاعد صادرات السلع والخدمات من 18 % عام 1990 إلى 46 %عام 1999، ووصلت نسب صادرات المواد الأولية إلى الصادرات السلعية إلى 57 % عام 1999، في حين وصلت الصادرات المصنعة لعام 1999، إلى 25 %، وفي العام نفسه وصلت الصادرات التقنية العالية للعام نفسه إلى 14 %، وقد إحتل الإتحاد الروسي في حقل الأداء الاقتصادي وهيكل التجارة كليهما المرتبة 55 في تقرير التنمية البشرية لعام 2001، في ظل هذه المؤشرات الإقتصادية لوضع الاقتصاد الروسي، تتجه السياسة الإقتصادية الروسية نحو؛ تحرير الإقتصاد الوطني الروسي عبر تخفيض الضرائب على إختلافها لضمان زياد الإنتاج الوطني و التوسع في زيادة الصادرات، والاستمرار في تحقيق الفائض في الميزان التجاري [2] ، وقد حدد الرئيس فلاديمير بوتين في عهدته الرئاسية الثانية، أهداف إستراتيجية على المستوى الإقتصادي. وذلك، لتحسين أداء الإقتصاد الرّوسي عبر تحقيق أهداف هي :

- إعادة هيكلة صناعة الأسلحة، و إجراء تجديد جوهري لمعايير برامج رفع نوعية المنتجات في صناعة الأسلحة، وتشجيع الصناعات العسكرية على التصدير لجلب الوُفُرات المالية بالعملة الأجنبية، و

1- نفس المرجع، ص 24.

2- لمى مضر الأمارة، ، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، مرجع سابق ، ص257.

الإستفادة من ذلك لتحديث هذه الصناعة، و الدخول في تصنيع حلقات ذات تقنية أعلى للإستفادة منها في تدعيم الآلة العسكرية؛

- تشجيع تصدير التقنية النووية الروسية إلى الخارج، وتمثل العلاقة مع إيران واحداً من هذه المجالات ،الأمر الذي يعود بمردود إجابي على الإقتصاد الروسي، ويفسر ذلك الإصرار الروسي على الإلتزام بتنفيذ البرنامج النووي الإيراني؛
- تأكيد دور النفط كمورد مهم من موارد العملة الاجنبية، والتزام قضية الإستثمار النفطي الخارجي من قبل الحكومة الروسية بكونها قضية ذات أولوية عليا في المصالح الإقتصادية الخارجية الروسية.[1]

وإنعكاساً لإتجاهات بوتين الإستراتيجية في المجال الإقتصادي، تنامت المؤشرات الإيجابية للإقتصاد الروسي، ونلمس ذلك عبر عرض أهم المؤشرات الإقتصادية فيما يلي:

- نُمو الاقتصاد الروسي بمعدل 7% سنوياً طوال خمسة سنوات، التي أعقبت سنة 2000، مصحوباً بمعدل تضخم لم يتجاوز 10%، وهذا النمو أدى إلى إنعاش النشاط الإقتصادي، وزيادة الطلب على المنتجات الوطنية فنمت الصناعة بمعدل 4%؛
- زيادة التحسن في مناخ الإستثمار وتدفق الاستثمارات الأجنبية للعمل في الإقتصاد الروسي، حيث؛ تجاوز حجم هذه الإستثمارات 11 مليار دولار عام 2008؛
- إنتعاش سوق الأسهم الروسية لأول مرة منذ فترة طويلة، وتحقيقها لمعدل نمو بلغ 85,3 %، خاصة أسهم قطاع الطاقة؛
- تحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة، وفي الميزان التجاري تجاوز 400 مليار دولار و 120 مليار دولار على التوالي وتجاوز إحتياطي البنك المركزي من الذهب و العملات الأجنبية 413,1مليار دولار في جوان 2007، مما جعل روسيا تحتل المركز الثالث عالمياً من حيث إحتياطيات الذهب و الفضة و العملة الأجنبية؛تمكن روسيا من تخفيض نسبة دوينها عام 2007، بنسبة 24 %، التي كانت تقدر في مطلع سنة 2000 بأكثر من170 مليار دولار.

وفي العام 2013، بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من السلع حسب إحصائيات البنك الدولي لإنشاء والتعمير2,097 تريليون سنة 2013[2]، ورغم إنخفاض مستوى النمو الإقتصادي إلى 4,2%، بفعل

1- نفس المرجع ، ص 258.

2- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ،" روسيا البيانات"،2014/08/05، متوفر في :
http://data.albankaldawli.org/country/russian-federation#cp_surv

تأثيرات الأزمة المالية العالمية سنة 2008،إلاّ أن مؤشرات اقتصادية أخرى كمعدل البطالة لم تتجاوز 5,3%عام 2014[1].

إنعكاساً مؤشرات الإيجابية لأداء الاقتصاد الروسي، أوضح بول تومسونPaul Tomsen مُمَثِّل صندوق النقد الدولي (سابقاً)، أن ما يقي روسيا من الكساد الإقتصادي هو إتباعها سياسات إقتصادية قوية في الأعوام القليلة الماضية، و تصريح وزراء الدول الصناعية السبع الكبرى في مؤتمرهم المنعقد في شهر فيفري 2002، بالقول أن :"إن الوقت قد أصبح ملائماً لإنضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية بعد أن أصبح اقتصادها صحياً"، و سعت روسيا إلى إجراءات إستباقية على المستوى الإقتصادي لتحصين الإقتصاد الروسي من الإضطرابات أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية خاصة النفط، وذلك عبر؛ إنشاء ما يعرف بـ:" صندوق الإستقرار" ؛وهو عبارة عن صندوق لإدخار من مبيعات النفط و الذي بلغ رصيده حوالي 400 مليار روبل في نهاية عام 2004، أي ما يعادل 13.5 مليار دولار وإرتفع إلى 510 مليار روبل عام 2005، أي ما يعادل 17 مليار دولار أمريكي[2].

على الرغم مما سبق ذكره، بقي الوزن النسبي للمتغير العسكري له حضوره البارز في مسودات الإستراتيجية الروسية .

المطلب الثالث: المتغير العسكري

يُسهم المتغير العسكري في تَشكِيل إستراتيجيات ، معظم الدول تجاه محيطها الخارجي على المستويين الإقليمي والعالمي، وهو يعبر عن مدى قدرة الدول على إستخدام قوتها العسكرية أو التلويح بإستخدامها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ، ويتضح حجم تأثير القوة العسكرية ومكانتها في إستراتيجية الروسية منذ نهاية الحرب الباردة، إبتداءً خلال؛ فحص مكونات القوة العسكرية المادية والغير المادية وإستكمالاً بعرض إتجاهات تطور القوة العسكرية الروسية.

الفرع الأول: القُدرات العسكرية المادية والغير المادية

من المعروف أن الإتحاد الروسي قد وَرِثَ عن الإتحاد السوفيتي مشاكله، كما ورث ما تركه من قوة صلبة متمثلةً في معظم الترسانة النووية الإستراتيجية، فقد ورث ما يقارب 90 %، من القوات

1- statistiques mondiales ,"fédération de Russie statistiques",Op.cit

2- لمى مضر الأمارة، المتغيرات الداخلية الخارجية في روسيا الاتحادية في الفترة 1990-2003، مرجع سابق، ص ص:27-28.

الإستراتيجية النووية و 85 %من قوات الدفاع الجوي الإستراتيجي و 58 %من قوات الأسلحة التكتيكية النووية و 85 %من القوات البحرية و 58 %من القوات البرية وسيطرة القيادة العُليا الرّوسية على 12200 رأس نووي إستراتيجي؛ منها ما هو موجود في أوكرانيا وكازخستان و بيلاروسيا، كما تُسيطر على 79% الصواريخ العابرة للقارات و 100 % من الغواصات النووية، فضلاً عن تولي الرّوس إدارة جميع المنشآت العسكرية الأساسية كالقيادة العليا و السيطرة و الإتصالات و القوات النووية الإستراتيجية و المقاتلات الإعتراضية – الإستراتيجية و القوات الخاصة و الأمن[1] ، والملاحظ أنه رغم الأزمة الإقتصادية الروسية في تسعينات القرن العشرين إلاّ أن صانع القرار الروسي يدرك أهمية إمتلاك التكنولوجيا العسكرية المتقدمة في حماية أمن الدول، لذلك تم، تخصيص مبالغ مهمة للميزانية الدفاعية الروسية، بلغت فقط سنة عام 1997 ،31 مليار دولار، ليصل عام 1998 إلى32 مليار دولار أمريكي.

1- القُدُرات العسكرية المادية:

على الرغم من ذلك، فإن إستقراء التغيرات التي شملت المجال الإستراتيجي الرّوسي في بعده العسكري والأمني ، تظهر أن العقيدة الإستراتيجية الروسية، أصبحت تتبنى أهدافاً متواضعة مقارنةً مع العقيدة العسكرية في المرحلة السوفيتية؛ التي كانت في فترة الحرب الباردة تتبنى مفهوماً عالمياً للأمن الروسي، تمتد حدوده ليشمل كامل أعضاء حلف وارسو في أوربا الشرقية، وليصل في أوقات الأزمات مثل أزمة السويس سنة 1956، إلى منطقة الشرق الأوسط ،أما في الوقت الرّاهن، فإن مفهوم الأمن الروسي قد إنكمش ليقتصر على كل من الحدود الوطنية لدولة الروسية والنطاق الجيوسياسي المحيط بها فيما يعرف بدول الخارج القريب، ممثلةً في الدول المستقلة عن الإتحاد السوفيتي السابق ، ففي صيغة الأولية للعقيدة العسكرية الروسية، التي صدرت عن وزارة الدفاع الروسي في ماي من عام 1992، جرى تحديد " ثلاث مصادر رئيسة لتهديد الأمن الوطني الروسي تتمثل في:

أ- إحتمال نشوب إضطرابات داخل رابطة الدول المستقلة أو في روسيا ذاتها؛

ب-بعض السياسات الغربية من قبيل توسيع حلف شمال الأطلسي وتوجهه شرقاً والوجود الأمريكي في مناطق حول روسيا، فضلاً عن إستغلال الغرب مسألة تقديمه للمساعدات الإقتصادية إلى روسيا للضغط عليها؛

1- نفس المرجع، ص 29.

ت–وجود الاضطرابات و القادمة من دول الجنوب و المتمثلة أساساً في عدم الاستقرار السياسي".[1]

وقد قام مجلس الأمن القومي الروسي ، بإقرار إستراتيجية روسيا العسكرية في نوفمبر سنة 1993، نلمس فيها سعي روسيا إلى بناء نظام أمني خاص يسعى بالأساس نحو حماية المصالح الروسية في الأساس، ونجد تأكيد ذلك من خلال؛ التقرير الصادر عن دائرة الإستخبارات الخارجية الروسية الصادر في سبتمبر من عام 1994، الذي يشير في مضامينه إلى ضرورة إنشاء مجال دفاعي أمني واحد في على مستوى رابطة الدول المستقلة عن الإتحاد السوفيتي للحد من الأخطار الخارجية المشتركة، التي قد تهدد أمن هذه الدول وكذلك للحد من تفاقم الأزمات داخل الدول المجاورة لرابطة المستقلة كل هذا أكده المجلس في وثيقته الصادرة بتاريخ 24 جانفي من عام2000، كما قامت بإحداث تغيرات في بنية القوات العسكرية الروسية لإكسابها المزيد من الفاعلية من خلال؛ التوصل إلى درجة المواءمة بين الأسس التخطيط لقواتها المسلحة، والتطورات العلمية و التكنولوجية الرّاهنة أو تلك التي هي قيد الإستكشاف والتطوير.

تُرَكِزْ القيادة العسكرية الروسية ، في تصورها المستقبلي للحروب المحتملة،على إمكانية حدوث ثلاث أوضاع تسبب دخول روسيا في حرب ما ،الوضع الذي يمكن أن تتعرض خلالها سيادة الدولة وتكاملها للخطر،الوضع الذي يمكن أن تشهد ضغطاً سياسياً و إقتصادياً على روسيا من جانب القوى الكبرى، التي يمكن أن تؤدي إلى حروب تقليدية واسعة النطاق والوضع الثالث هو إحتمال تعرض روسيا والدول الأخرى، التي تقع على مقربة من حدودها للإعتداء فيتطور الصراع من صراع أحلاف إلى مستوى صراع كتل كبرى.

2–القُدُرات العسكرية الغير المادية:

يُعد المُكوِّن الثاني من مُركّب القوة العسكرية الروسية في بعدها غير الصلب، والذي نلمس مؤشراته في كل من مؤشر مدى التعليم والخبرة والكفاءة، المعنويات، مكوناً أساسياً من عناصر المشكلة للقوة العسكرية الروسية فمن جانب التعليم، نجد أن نسبة المتعلمين في روسيا تصل إلي ما يقارب 90 % وتملك 57% ، من القوى العاملة الروسية شهادة الثانوية، ولروسيا نخبة من العلماء والمهندسين خاصةً في مجال الذرة وهندسة صناعة الصواريخ ، وفي علم المعادن، وعلوم أخرى مرتبطة بالتصنيع العسكري

1- نفس المرجع ، ص 30.

.على الرغم من ذلك، فإن المشكلة التي تواجه المؤسسة العسكرية الروسية، تتمثل في إنحلال التنظيمي والعزلة و إنهيار المعنويات، ويعود سبب ذلك إلى؛ فقدان المؤسسة العسكرية في بداية التسعينات المكانة، التي كانت تحظى بها منذ عام 1945، نظراً؛ لتدخل القيادة المدنية وتحكمها بالمؤسسات العسكرية، كما أن وجود قوميات مختلفة ضمن الجيش الروسي، قد أثرة على كفاءته و إخلاصه للقيام بالمهام، التي أنيطت به، ويدعم ذلك إعتراف ديمتري يازوف وزير الدفاع السوفيتي قبل تفكك الاتحاد السوفيتي، بوجود مشكلات كبيرة ذات طابع قومي وطائفي داخل الجيش وهو الأمر الذي أثر في كفاءته بعكس الوحدات العسكرية ذات القومية الواحدة.كما إنعكس تدهور الإقتصاد الروسي على درجة الإهتمام بالجيش وتدريبه وتوفير الإمكانات اللوجستية له، وقد أدى كمحصلة إلى نقص الكفاءة القتالية للجيش الروسي.

و في ظل هذه الظروف، حاولت الحكومة الروسية معالجة هذا الوضع، خاصةً في الفترة الرئاسية الاولى لرئيس فلاديمير بوتين، حيث سعى إلى تحسيت وضع الجيش الروسي، بدءً برفع المعنويات الجيش من خلال؛ زيادة مخصصات المالية للأفراد في الميزانية الدفاعية من 31.1 % سنة 1999 إلى 35 % عام 2000[1]، ونجد أن الإهتمام الروسي بالمتغير العسكري قد رافقه تأثيرات على المستوى السياسية الخارجية لروسيا ولمقاربتها الإستراتيجية تجاه محيطها الخارجي ، فعلى المستوى العسكري، والمرتبط أكثر تحديداً بسياسة تصدير السلاح الروسي في الفترة ما بعد السوفيتية، خاصةً في ظل سيطرة التوجه النخبة الأور آسيوي على مستوى الفكر الإستراتيجي كسياق أوسع، أصبحت محكومة من حيت الدوافع والآليات بمؤشرات مختلفة تماماً عن ما كان في ظل الأيديولوجية الشيوعية ونجد ذلك بارزاً في :"

أ- تبني سياسة خارجية أكثر برغماتية – خصوصاً تجاه دول الجنوب- تقوم على أساس المنفعة الإقتصادية من دون الإرتباط بالعوامل الأيديولوجية، التي لم يعد لها وجود ، وهو ما يُفسر تراجع روسيا الاتحادية عن سياسة تقديم المعونات والمساعدات والقروض الإقتصادية و العسكرية، التي كانت يمنحها الإتحاد السوفيتي السابق، فالدولة الروسية ، تقوم بتوظيف ترسانتها العسكرية للحصول العُملات الصعبة من الراغبين بالشراء والقادرين على دفع الثمن، وبهذا الصدد أعلن متحدث باسم شركة إيروزكوشوان الروسية لصناعة السلاح بتاريخ 30 مارس 1994، أن موسكو تنوي زيادة

1- نفس المرجع ، ص 31.

مبيعاتها من الأسلحة إلى الخارج مناطق من مثل: منطقة الشرق الأوسط، ففي الوقت الذي تسعى روسيا إلى تسريع عمليات البيع والتصدير لدول القادرة على الشراء إنطلاقاً من دوافع إقتصادية تتعرض لصعوبات أحياناً في صفات بيع الأسلحة لدول تصنف لدى الولايات المتحدة بالمُهدِدَة لمصالحها في منطقة الخليج ؛

ب- زيادة الطموح الروسي في الرغبة في الفوز بالعقود التسليحية، وما يرفقها من خدمات ما بعد البيع ،إلى السعي للحفاظ على حصتها من أسواق السلاح على المستوى العالمي والتوسع المستمر في مرحلة لاحقة، على هذا الأساس، تحاول الصناعات الروسية الدخول إلى أسواق حيوية جديدة خاصةً على مستوى دول الخليج العربي الغنية.وكمحصلة لهذا المسعى العام، صنفت روسيا في المركز الثاني بعد الولايات المتحدة في مبيعات السلاح إلي دول الجنوب؛

ت-البعد الإجتماعي لهذه العملية الإقتصادية، والمتمثلة في فتح مناصب عمل دائمة للمواطنين الروس كما تعد أحد محركات التقدم التكنولوجي ،خاصة في ميدان الصناعات المزدوجة المدنية العسكرية.

وفي ظل هذا السياق، أكد وزير الخارجية الأسبق أندريه كوزيريف ضرورة أن تحتل بلاده موقعاً متقدماً في تجارة السلاح على المستوى العالمي خاصة منطقة الخليج، و" إن التعاون العسكرية الروسي مع بلدن العالم سيساعد قبل كل شيء على تعزيز الصناعات العسكرية الروسية، وتأمين العمل للعمال الروس"[1] ومن ثم تعزيز القدرات العسكرية لروسيا .

إجمالاً مما تقدم، يمكن ملاحظة وجود عدة سمات أساسية فيما يتعلق بالمتغيرات العسكرية والإقتصادية الروسية فعلى المستوى الإقتصادي، نجد أن السعي نحو إقتصاد السوق كإستراتيجية والإضطرابات الدورية لدى الإقتصاد الروسي خلال 10السنوات الأولى من عمر الدولة الروسية، قد طبعت تلك المرحلة.

وتُظْهِرُ معظم المؤشرات الإقتصادية والعسكرية الروسية، إلى مدى قوة الدولة الرّوسية وعلى إمتلاكها عناصر القوة الشاملة للإتحاد السوفيتي السابق، على الرغم من أن مقارنة بين مستوى القوتين يبرز أن قوة الدولة الروسية الحالية، لم ترتقي بعد إلى مستوى أكبر من قوة كبرى على الصعيد العالمي.

1- نفس المرجع ، ص ص: 33- 35 .

الفرع الثاني : إتجاهات تطور القوة العسكرية الروسية

أثّر الوضع المتدهور للإقتصاد الروسي، على حجم صناعة العسكرية، والإنفاق العسكري، في روسيا لصالح إجراءات الإصلاح الإقتصاد ،التي قادها الرئيس السابق يلتسن بعد تفكك الإتحاد السوفيتي . وذلك ،كمرحلة أولى من تاريخ تطور القوة العسكرية.

أما المرحلة الثانية، فبدأت مع بداية الألفية الثالثة بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين، الذي وضع وثيقة للتصور الإستراتيجي لسياسة روسيا الخارجية مع بداية توليه السلطة، تستند على ثلاثة مبادئ أساسية تؤطر عملية تطوير القوة العسكرية الروسية وهي فيما لي:

1- إعطاء أسبقية لتطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب، لا يخضع لهيمنة قوى عظمى واحدة؛

2- تقوية الروابط مع حلفاء روسيا القدامى،كذلك القوى الإقليمية على مستوى القارة الآسيوية، وفي مقدمتها الصين والهند واليابان؛

3- الإلتفاف على توسيع حلف الناتو باتجاه شرق أوروبا خاصة دول شرق أوربا وذلك عبر؛ عقد التحالفات مع دول شرق آسيا الواقعة على المحيطين الهادي و الهندي، وتعزيز التعاون مع دول مجموعة شنغهاي، ومحاولة ضم دول جديدة إليها مثل الهند و إيران وأفغانستان و باكستان.[1]

في ظل هذا المبادئ ، شكّل تحسين قدرات و إمكانات الجيش الروسي؛ بما يجعله يستعيد مكانته بشكل تدريجي، مقارنةً بقوة كل من القوة العسكرية لحلف الناتو على مستوى الخارج القريب، (المستوى الإقليمي)، والقوة العسكرية للولايات المتحدة على مستوى الخارج البعيد (المستوى العالمي)، وترافق مع إعادة بناء روسيا لقوتها العسكرية الذاتية، تصاعد المؤشرات الإيجابية للإقتصاد الروسي، و الذي إستفاد من إرتفاع المستمر للأسعار النفط العالمية بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001، والحرب الأمريكية على كل من أفغانستان سنة 2001، والعراق سنة 2003، وصولاً إلى أحداث ما يعرف بالربيع العربي سنة 2011، وما رفقها من إرتفاع أسعار النفط بشكل مستمر، عوامل جميعها؛ دعمت الإقتصاد الرّوسي بالعملة الصعبة وعززت استمرار خطط التنمية الروسية، وإستقرار النسبي للإقتصاد الروسي، رغم الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

1- عبد المنعم سعيد "الإتجاهات الراهنة لتطور القوة العسكرية الروسية"، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، العدد 170،2007، ص 96.

على المستوى العسكري، نجد سمة تحول المستمر للعقيدة العسكرية الروسية، ولتحديدها لطبيعة التهديدات التي تواجه الأمن الروسي، فعلى إمتداد تعديلات الدورية للعقيدة العسكرية الروسية ؛هو تأكيدها على ضرورة الإهتمام بالقوة العسكرية، في جانبه الصلب والمتعلق بالترسانة النووية، وتأكيدها على أهميته في حفظ الهيبة الروسية إقليمياً ودولياً، ونجد أن شواهد الواقعية لهذا الإهتمام؛ هو تزايد نسبة الميزانية الدفاعية العامة، إذ ارتفعت النسبة من 16 % عام 1992 إلى 19 %عام 1999، ممن الميزانية المالية الروسية ثم بلغ رقم الإنفاق المالي سنة 2007، نحو822 مليار روبل أي ما يقارب 28 مليار دولار زيادة المؤشرات، كما سعت الصناعة العسكرية الروسية إلى تقليص دورتها العلمية العسكرية إلى 06 سنوات لتقليص الفجوة التكنولوجية ما بين السلاح الروسي والسلاح الأمريكي.[1]

المبحث الثاني : المتغيرات الخارجية

تُسْهِمُ المتغيرات الخارجية على المستويين الدولي و الإقليمي، في دفع صانع القرار الروسي لإستمرار في تبني مقاربة معينة في إدارة علاقاته مع المستجدات الخارجية، كالإستمرار في التعاون مع الولايات المتحدة على مستوى قضايا دولية معينة، لتحصيل مكاسب على المستوى الإقليمي الخارج القريب مثل موقف روسيا السلبي من حرب الخليج الثانية سنة 1991م ،و تبني إستراتيجية جديدة، تكيُفِّية مع المشهد الإستراتيجي الدائم التحول، والسعي إلى إستباق تلك التحولات عبر إستراتيجيات ملائمة لطبيعة وضع الرّاهن للدولة الروسية.

المطلب الأول: المتغير الدولي

ينصرف المطلب الأول إلى؛ محاولة فحص أبرز التحولات الدولية، التي أثرت في معالم الإستراتيجية الرّوسية والإتعكاسات الإرتدادية الداخلية الروسية، وتأثيرها في المجال السياسية الخارجية، وذلك من خلال تفحص كل من مستوى النظام الدولي و الإنعكاسات الداخلية لروسيا في المجال الخارجي.

الفرع الأول: تحولات النظام الدولي

إنّ أبرز ما أحدثه إنهيار الاتحاد السوفيتي ، وإختفائه المادي ، ككيان سياسي ،هو زوال نطام الثنائية القطبية وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأولى عالمياً ، ودخول تاريخ العلاقات الدولية مرحلة جديدة

1- نفس المرجع، ص ص: 96- 97.

عنوانها هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، كما زالت إعتبارات الإستقطاب في نظام الدولي إنطلاقاً من أساس أيديولوجي، وذلك بزوال الأيدولوجية الشيوعية من منطلقات الناظمة لروسيا الفدرالية،

على هذا الأساس، زالت سِمة أساسية من سمات النظام الدولي خلال فترة الحرب الباردة، متمثلةً ببزوال الماركسية اللنينية كإيديولوجيا، ونظام حكم لمعظم دول العالم، وتبني الأيديولوجيا الليبرالية ببُعدها السياسي(تعددية حزبية، إنتخابات برلمانية، حقوق إنسان) وببعدها الإقتصادي(إقتصاد السوق و إلغاء سيطرة الدولة على الإقتصاد)، ومحاولة الإنخراط المكثف خاصة الدولة الروسية الجديدة في الهياكل التنظيمية الغربية ، ولتشكِّيل أوربا كبرى the Great Europe، تضم روسيا و تفسير ذلك هو؛ حالة السيولة الشاملة التي كانت تعاني منها روسيا على المستويين ، مستوى المادي وتدهور الُمسَجل في الوضع الإقتصادي والعسكري، ومستوى هوياتي أعمق متمثلاً في؛ أزمة تعريف الذات الروسية وإلى أي مجال تنتمي؟ عوامل جميعها شكّلت ضواغط لصانع القرار الروسي لبلورة إستراتيجية للانضمام الكامل للمنظومة الغربية في أبعادها القيمية المادية، وإنّ عنى ذلك التخلي النسبي عن قوتها العسكرية الإستراتيجية، كبادرة حسن نية نحو الغرب وللإستجلاب المساعدات الإقتصادية الغربية. فقد شاطرت روسيا الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها المُعلنة في الحد من التسلح في العالم، وبشكل خاص مشكلة إنتشار الأسلحة النووية،[1] ومن ثم الإنسياق التدريجي مع الإستراتيجية الأمريكية للهيمنة على العالم.

الفرع الثاني: الإنعكاسات الداخلية لروسيا في المجال الخارجي

رغم ما تقدم ذكره، فإن إتجاهات تطور العلاقات الروسية الأمريكية بعد الحرب الباردة، لم تدم طويلاً ضمن مسار التبعية، فقد برزت عِدة مُتغيرات على مشهد العلاقات بين الدولتين. أسهمت في دفع الدولة الروسية نحو؛ صياغة سياسات خارجية أكثر إثباتًا للذات الروسية، ولمصالحها القومية ، ونلمس ذلك على عدة مستويات:"

1- المستوى الداخلي، متجسداً في الإنتقادات الشديدة، التي وجهت إلى سياسة الرئيس يلتسن ومواليه من ذوي التوجهات الغربية، خصوصاً بعد أن تأكد لروسيا؛ أن المساعدات الغربية و الأمريكية لها لم تتناسب وحجم التصريحات، و لم تكن بالقدر الذي يساعد على جعل مهمة الإصلاح السياسي و

1- لمى مضر الأمارة ، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية في الفترة 1990-2003، مرجع سابق ، ص 203.

الإقتصادي على النمط الليبرالي مهمة يسيرة أو ذات نفقة إقتصادية و إجتماعية في مقدور غالبية الشعب الروسي تحمُّلها؛

2- المستوى الأمني، ويتضح من خلال إكتشاف الروس قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتجسس عليهم وجمع المعلومات بكل الطرق عن أدق ما تبقى من الأسرار السوفيتية، كما أن توسّع البنية المادية للحف شمال الأطلسي شرقاً ؛ هو أمر يثير غضب روسيا كونه يؤثر في المصالح الروسية ؛

3- المستوى الاقتصادي، ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً على روسيا لوقف تعاونها الفني والعسكري و التكنولوجي مع دول مثل إيران؛ فأثّر ذلك على مبيعات الأسلحة و التكنولوجيا الروسية لهذه الدول وفي المقابل لم تعوِّض الولايات المتحدة الأمريكية روسيا مالياً عن التزاماتها بالتوجيهات الأمريكية في هذا الصدد.

4- المستوى العسكري، إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة الصواريخ البالستية، التي كانت الدولتان وقعتاها مند عام 1972، وهو أمر عارضته روسيا وأكدت أنه سيضر بالتوازن العسكري العالمي، وسيزيد من سباق التسلح، كما أكد النائب الأول لرئيس الأركان العامة الروسية الجنرال يوري بالويفسكي، أن روسيا لن تقدم تنازلات حول معاهدة الحد من إنتشار الصواريخ ، وأن مشكلة الإستقرار الإستراتيجي لا يمكن حلها بمصافحة"[1]، ومشيراً في نفس الوقت أن خروج الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد لن يكون مأساوياً بالنسبة إلى روسيا؛

5- الموقف المتضارب بين كل من روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضية العراق التي مارست فيها الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً كبيرة على روسيا للموافقة على مقترحاتها بضرورة ، تحجيم قدرات العراق من خلال؛ توجيه ضربات عسكرية للحد من قدراته و رأت فيها تعسفاً وسوء إستخدام لسلطات مجلس الأمن، وأكدت ضرورة تبني الوسائل السلمية وهو ما أكده يفجيني بريماكوف رئيس الوزراء الروسي آنذاك بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تملك حقاً ، يجيز لها إستخدام القوة العسكرية ضد العراق، وأن روسيا ترفض محاولات إملاء معايير النظام الدولي الجديد على الطريقة الأمريكية.

تُعتَبَرُ هذه المواقف الروسية، مقتصرة على المعارضة اللفظية، التي تؤشر ضمنياً أن روسيا ستسعى لتعديل الوضع القائم ليتوافق مع مصالحها مستقبلياً، هذه المواقف الروسية أدت إلى تزايد القلق الأمريكي من أن روسيا تسعى إلى إثبات مكانتها الدولية، وإلى الإعتراف بها كشريك كامل، وليس شريك من الدرجة

1- نفس المرجع ، ص 42.

الثانية، ومن ثم تزايد النزعة الإستقلالية لروسيا، كلما زاد تعافيها الإقتصادي، وقد أشار زبيغنو برنجسكي واصفاً ذلك بأن: "للأسف مازال النبض الإمبراطوري قوياً في روسيا بل إنه يزداد قوة"، كما أن صدمة إنهيار الإتحاد السوفيتي، لم يرافقه زوال القوة الصلبة السوفيتية بل إنتقلت إلى يد الدولة الروسية بشكل شبه كامل خاصة الترسانة النووية"[1].

فنلاحظ، أن روسيا تبحث عن مرتبة شريك في جميع المناطق، التي ترى فيها مصالح إستراتيجية لها ،وهذه التوجهات يوكدها "يفجيني بريماكوف عندما عين وزيراً للخارجية الروسية، ليحل محل أندريه كوزيريف Andrey Kozyrev على رأس الدبلوماسية الروسية حيث قال:" إن الموقف الدولي لا يتطلب أن تكون روسيا فحسب قوة كبرى تاريخياً ولكن قوة كبرى حقيقية" ، وأضاف "إن القابليات الروسية المحدودة لا تعد عقبة في قيامنا بدور فاعل، فالسياسة الروسية لا تستمد قوتها على أساس الظروف الآنية بل على أساس المصادر الروسية الكامنة و الضخمة، فروسيا ترفض هيمنة القطب الواحد تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي الجديد ، وسعت روسيا إلى ترجمة ذلك بالنشاط الدبلوماسي على المستوى الجهوي مع قوى صاعدة مثل الصين الشعبية من خلال تأكيد البيان الروسي– الصيني المشترك في أفريل عام 1997، فقد أعلن الجانبان عن تأييدهما الصريح لمفهوم تعدد الأقطاب، وتجسد توجهما من خلال إنشاء منظمة شنغهاي لتعاون سنة 2001م، ونجد من التصريحات القادة الروس قول المارشال سيرجييف وزير الدفاع الروسي السابق،قائلاً:"عند تقويمنا الموقف الجيواستراتجي في العالم، سنصل إلى نتيجة مفادها؛ أننا على أعتاب القرن الحادي والعشرين، قد خلصنا العالم أجمع و المجتمع الإنساني من حِمل ثقيل،هو المواجهة الكونية بين منظومتين سياسيتين متضادتين، وقد حل محله حالة الإستقطاب الثنائي مرحلة انتقالية باتجاه نظام عالمي متعدد الأقطاب، يتألف من عناصر مختلفة سياسية و إقتصادية وثقافية، سواء بين الدول أو الأمم، وستؤدي هذه العملية إلى ربط أقرب للمصالح، وهذا سيؤدي بدوره إلى أن تُعد علاقات الشراكة فيما بين الدول أمراً أساسياً"[2]، و بالرغم من أن "الدور الذي تؤديه روسيا هو امتداد لدور الإتحاد السوفييتي الأسبق ما يجعل من الصعب تخيل التوصل إلى حل في أي من الصراعات القائمة أو المتجمدة في المنطقة دون مشاركة روسيا أو مُواجهة امتناعها عن تأدية

1- نفس المرجع، ص 42.

2- نفس المرجع ، ص ص:42-43.

الدور"[1]، ونجد روسيا تسعى إلى تأسيس هذا التصور من خلال؛ بناء علاقات إقتصادية برغماتية مع مُحيطها الخارجي القريب منه أو البعيد خاصةً مع الإتحاد الأوروبي مستخدمةً مواردها الطبيعة؛ خاصةً ما تعلق منها بموضوع الطاقة بمضامينه المُرتبطة بكل من النِفط والغاز الطبيعي، الذي يُعدان مُحرِّكاً للصناعة الأوروبية في الوقت الرَّاهن.

المطلب الثاني: المتغير الإقليمي

شَكّلتْ العلاقات الإقليمية للاتحاد السوفيتي السابق مع جواره الإقليمي، جانباً هاماً من جوانب الإرث السوفياتي، التي اكتسبتها الدولة الروسية، إلاّ أن طبيعة الوحدات السياسية الجديدة، ممثلةً في دول المستقلة عن الإتحاد السوفييتي، زادت من تعقيد المشهد الجيويسياسي المُحيط بروسيا، فامتدادها الجغرافي على مدى 17 مليون كلم مربع، بقدر ما أضاف لها من أهمية ذات أبعاد إستراتيجية(العمق الإستراتيجي المتعلق بالمضمون العسكري) ، و وأبعاد إقتصادية (مرتطبة بحجم الكمي والنوعي من الثروات الطبيعية ،خاصة النفط والغاز الطبيعي)، وما مثلته من فرص للإستغلال الجيواستراتيجي على المدى الطويل،(استعادة وضع قوة عظمى دولياً)، إلاّ أن هذا الإمتداد الجغرافي الواسع شكّل مسؤوليات كبرى لإدارة التهديدات الأمنية الصادرة عن دول الجوار المحيط بروسيا.

في ظل هذا السياق، تَتْبَنِيْ الرؤية الروسية في إدارة علاقاتها مع جوارها الإقليمي على معطيين إستراتيجيين، يتم عبرهما تصنيف المناطق لدى صانع القرار الروسي، و طبيعة الإستراتيجية المتبناة، والتي تتلاءم مع طبيعة تلك المنطقة هما؛ مبدأ الخارج القريب، والذي يقصد به دول المستقلة عن الإتحاد السوفيتي، والدول التي هي تماس مع الحدود الوطنية الروسية، أولها نشاط سياسي و إقتصادي مع دول المنطقة السوفيتية سواء بصفة مباشرة كدول، أو عبر أطر تنظيمية أخرى كمنظمة الإتحاد الأوروبي ومبدأ الخارج البعيد، ويقصد بها دول من مثل الولايات المتحدة الأمريكية. وبقية دول العالم.

الفرع الأول: منطقة الخارج القريب (المنطقة الما بعد السوفيتية)

تسعى روسيا للإستفادة من الروابط السابقة في علاقاتها مع دول المستقلة عن الإتحاد السوفيتي التي تترابط فيما بينها على المستويات الإقتصادية والإجتماعية ، فضلاً عن تداخلها الجغرافي، الأمر

1- بال دوناي و زدزسلولا تشوفسكي، "الأمن الأورو أطلسي و المؤسسات." ذكر في: أيسون .ك بيلز وآخرون، التسلح ونزع السلاح و الأمن الدولي(ترجمة: عمر الأيوبي و آخرون). الطبعة الأولى.(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 135.

الذي يفرض عليه تبني صيغة من صيغ التكامل و الإحتفاظ بشكل ومفهوم خاصين للعلاقة بين هذه الجمهوريات الجديدة . وذلك، تحقيقاً لأربعة أهداف أساسية لروسيا على مستوى هذه الدول:"

1- الحِفاظ على صيغة من صيغ التعاون، تكفل لروسيا الحصول على المواد الأولية الزراعية و إحتكار السوق ذات الطاقة الاستيعابية؛

2- الحِفاظ على النفوذ الروسي، وتدعيم مكانته في مواجهة الدول الغربية؛

3- التحكم في المواقع الإستراتيجية و المضائق البحرية، التي تمكنها من الوصول إلى المياه الدافئة؛

4- الإستفادة من وضع هذه الجمهوريات بإعتبارها حلقة الوصل بين روسيا، و العالم فهي بمنزلة الحزام الذي يحيط بروسيا من الجنوب والغرب"[1].

ويُساعد روسيا على تحقيق هذه الأهداف وجود أقليات روسية كبيرة نسبياً في هذه الجمهوريات كافة ،و(نلمس تأثير هذا البعد الديمغرافي واضحاً في الأزمة الأوكرانية سنة 2014، و ضم شبه جزيرة القرم لروسيا)، مما يفرض ثقلاً ونفوذاً بالغين لروسيا الإتحادية و يُعطيها الأسباب للتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، بحجة الدفاع عن حقوق الأقلية الروسية.

على هذا الأساس، قامت روسيا بمحاولات لبسط نفوذها في دول الإتحاد السوفيتي السابق، عبر تكثيف جهودها لإبرام مجموعة من الإتفاقيات ذات الصيغة الثنائية، والجماعية خاصةً إتفاقيات الأمن الجماعي، التي تكمن روسيا من السيطرة على حدود الإتحاد السوفيتي السابق،لاسيما أن بعض هذه الدول تعتمد إعتماداً كلياً على روسيا في مجال الدفاع مثل طاجكستان، فضلاً عن إتخاذها مساراً آخر لضمان العلاقة الأمنية بينها وبين دول الإتحاد السوفيتي السابق، وهو الأمن القائم على المعاهدات الأمنية الثنائية و لاسيما بعد تعثر الإطار الجماعي؛ فقامت بعقد إتفاقيات أمنية ثنائية مع الدول، التي ظهرت بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، فعلى سبيل المثال ، "هدفت زيارة سيرجي إيفانوف وزير الدفاع و سكرتير مجلس الأمن القومس الروسي بتاريخ 17 أفريل 2001، إلى مينسك (عاصمة بيلاروسيا)، والتقائه مع الرئيس ألكسندر لوكاشينكو و كبار المسؤولين إلى تنسيق التشريعات في مجال العسكري و توحيدها بين البلدين، وتحويل الجزء العسكري من معاهدة الوحدة بين روسيا و ببيلاروسيا إلى بنود ذات حيز ملموس ومضمون قابل للتنفيذ، وهو الجزء الذي يطلق عليه بالعقيدة العسكرية ، للإتحاد بين روسيا وبيلاروسيا، ويأتي ذلك للجهود التي بذ لها الرئيس فلاديمير بوتين لتقوية علاقات التعاون بين روسيا ودول الإتحاد السوفيتي

1- نفس المرجع، ص 43.

السابق، و ضمن السعي إلى إستعادة النفوذ الروسي عبر العالم على المدى الأوسع، ونجد من مؤشرات على المستوى الخطاب السياسي الرسمي إشارة بوتين خلال؛ إستقباله لرؤساء رابطة الدول المستقلة في الكرملين * بتاريخ 30 نوفمبر 2001، بالقول أن :"حتى لو كان هناك الكثير من المشكلات في بلدانكم فقد وجدتم من المناسب المجيء إلى موسكو لمناقشة حصيلة هذه الأعوام العشرة الأخيرة".

تأسيساً مما سبق، يمكن ملاحظ توجه روسيا البارز لتقوية علاقتها بدول المنطقة السوفيتية السابقة، عبر مبدأ الخارج القريب ، والذي يقترب في مضمونه من مبدأ مونرو ** Monroe Doctrineالأمريكي تجاه أمريكا اللاتينية، مما يعطي لروسيات حق التدخل في دول تلك المنطقة المشمولة بهذا المبدأ، وهو ما أكده بريماكوف ، خلال فترة منتصف التسعينات من القرن العشرين؛ حيث قدمت وزارة الخارجية الروسية بصفة علانية ثلاث تحليلات للوضع داخل جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق، و علاقتها بالغرب منها؛ ضرورة إعادة دمج إقتصادات جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق و إنشاء قيادة عسكرية مشتركة بين جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق و دور الجيش الروسي في السيطرة على حالات عدم الإستقرار، و إستخدامه الحدود القديمة للإتحاد السوفيتي، والتي هي تحت سيطرة جمهوريات مختلفة حيث أكد بريماكوف بوضوح "أن روسيا لا يمكن أن تكون شريكاً أصغر لأي أحد بل هي شريك يعتمد عليه"[1] .

في ظل هذا الإطار، حرصت روسيا على بلورة إستراتيجية عملية تجاه الخارج القريب، وذلك عبر مستويين، على المستوى الرّسمي إعلان إستراتيجية الروسية لسنة 1994، وهي تسعى في مضمونها إلى التدخل بحسم بإستخدام القوات المسلحة لحماية مصالح روسيا في الجمهوريات الكومنولث، و المناطق الأخرى التي كانت تابعة للإتحاد السوفيتي، وهو بمثابة تأطيراً رسمياً؛ للمستوى العملي متجسداً في "توقيع اتفاقية للأمن المتبادل إبتداء من عام 1992م،عهدت بمسألة الدفاع عن الحدود الإقليمية للأعضاء إلى قوة عسكرية واحدة، هي في الحقيقة الجيش الروسي، وذلك عبر؛ إستغلال معطى موضوعي متمثلاً في عدم إمتلاك الجمهوريات المستقلة عن الإتحاد السوفيتي السابق، في أواخر 1991، لجيوش خاصة بها بإستثناء أفواج صغيرة من الحرص الوطني، إنطلاقاً من طبيعة هذا المعطى السابق، قامت روسيا بتوزيع

1- نفس المرجع ، ص ص 43-45.

*- الكرملين، تعود الدلالة اللغوية لهذا التسمية إلى الحصن باللغة الروسية، ويقصد بها بمقر الحكم بروسيا منذ الحقبة القيصرية إلى الوقت الراهن.

**- مبدأ مونرو Monroe Doctrine كان سياسة أمريكية قدِّمت في 2 ديسمبر 1832 ، من طرف الرئيس الأمريكي الأسبق جيمس مونرو، تضمن أن المحاولات الاضافية من الدول الأوروبية للإستعمار الأراضي أو التدخل في شئون دول الأمريكتين ستعتبره الولايات المتحدة، عملاً عدائياً يتطلب تدخل أمريكي.

قواتها العسكرية على مستوى كل دول من دول رابطة الدول المستقلة، فمثلاً وصل عدد القوات الروسية غلى 24 ألف جندي في طاجستكان ،15 ألف جندي في تركمستان،5 آلاف في أوزبكستان، وكذلك هي الحال في بقية الجمهوريات السوفيتية السابقة "[1].

وعليه فإن هذه الجمهوريات، تعتمد على القوات المسلحة التابعة لما يسمى رابطة الدول المستقلة –التي هي قوات روسية أصلاً– وبذلك ، فإن تحركات الدول الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية، تجاه دول آسيا الوسطى ومنطق القوقاز، وبقية دول الإتحاد السوفيتي السابق، دفعت روسيا إلى نحو التنسيق مع بعض الدول الإقليمية المجاورة لهذه الجمهوريات ،والتي ترى عناصر مشتركة في بعض توجهاتها الخارجية من مثل دولة إيران الإسلامية، وذلك في إطار سعي عام ، لتحجيم الدور الأمريكي في المنطقة السوفيتية السابقة.

الفرع الثاني: منطقة الخارج البعيد (التنافس الجيوسياسي على النفط)

وتحاول روسيا التخفيف من التواجد الأمريكي المتزايد في منطقة آسيا الوسطى ،لاسيما أن أحد أهداف الإندفاعية الأمريكية نحو دول آسيا الوسطى و القوقاز، هو السيطرة على النفط بمنطقة بحر قزوين ومنع الدول المنافسة من إستغلاله،–خاصة منافسة الدول الأوربية سواء بعمل منفرد أو ضمن الأطر المؤسسية ضمن الإتحاد الأوربي وحلف الشمال الأطلسي– ويتم ذلك عبر عدة مراحل أساسية:"

1– إنشاء البنية التحتية لما يسمى " التعددية الجيوسياسية" في منطقة القوقاز، في جنوبه المستقل في إطار ما يسمى مخطط إمريكي شامل، بدأ بتوسيع حلف شمال الأطلسي نحو التخوم الغربية لروسيا، ومن القرار أن يشتمل على الإمتداد في عمق الخلفي لروسيا في منطقة كانت على مدى قرون ضمن الدائرة الحيوية لروسيا؛

2– إنشاء منظومة للمرات أور وآسية ،غير مقتصرة على أنابيب النفط وحدها، من دون المرور عبر آراضي روسيا و إيران وفي هذا المجال، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية خطة شاملة لإستثمار ثروت المنطقة ،أطلق عليها اسم "طريق الحرير1997" وتنص الخطة على مواجهة التوسع الروسي–

1-- لمى ، مضر الأمارة ، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية في الفترة 1990–2003، مرجع سابق ،ص 46.

الإيراني " أي أننا أمام خطة أخرى لإحتواء كل من إيران وروسيا هذه المرة بعد أن إنتهجت الولايات المتحدة الأمريكية "سياسة الاحتواء المزدوج Dual Containment " ضد كل من العراق إيران*؛

3- الإستفادة من الدولة التركية ، كدولة حاجز ضد أي تحرك روسي محتمل بإتجاه المياه الدافئة أو النفط أو أي هدف آخر في المناطق البرية، أو البحرية المحيطة بتركيا أو القريبة منها مثل منطقة الخليج وذلك، إستمراراً لدورها التاريخي منذ الحرب الباردة، والأهمية التي مثلته في إحتواء الخطر الشيوعي، الأمر الذي أدى إلى تزايد دورها الإقليمي كطرف مؤثر في منطقة الشرق الأوسط وفي آسيا الوسطى والقوقاز، وسعيها المتزايد في السنوات الرَّاهنة عبر عدة أزمات إقليمية من مثل أزمة السورية المستمرة منذ سنة 2011، للقيام بدور مؤثر في صنع السياسة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط"[1].

مما تقدم ، يتبين حجم التهديد التركي المتزايد لروسيا في ما وراء القوقاز وآسيا الوسطى، فنجاح الكلي أو الجزئي للدور التركي، يؤثر على روسيا على الصعيدين الإقتصادي و الجيوسياسي، وقد تعرض مصالح روسيا الحيوية، ونفوذها على مستوى تلك المنطقة للخطر على المديين القصير و البعيد؛ فهذه المنطقة تشكل جزءاً أساسياً من المجال حيوي الجيواستراتجي لروسيا، فعلى المستوى التاريخي، كانت المنطقة موقعاً متقدماً على التخوم الجنوبية و الجنوبية الغربية للإمبراطورية الروسية القيصرية، ومن ثم السوفيتية، لذا من الطبيعي أن تتسم ردود الفعل الروسية بحساسية مفرطة إزاء كل ما يجري هناك من تحركات أجنبية، وقد عبر الرئيس السابق بوريس يلتسن بقوله "إن التدخل الأمريكي المتزايد هو واحد من مجموعة من الإتجاهات الجديدة الباعثة على القلق في منطقة القوقاز، وإن روسيا لن تسمح للأمريكيين بإمتلاك أي نفوذ في هذه المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية و الحيوية لنا، ولا بإرسال جنودهم إلى هناك[2].

و تُدرك روسياأهمية نفط قزوين،على المستويين الإقتصادي (إستخراجاً وتسويقاً)،والمستوى الجيواستراتيجي عبر إستغلال ثروات المنطقة لنوعين من الأهداف، هدف متعلق بضرورات إستكمال

*- ألقى ناطق باسم ادارة الرئيس بيل كلينتون، هو مارتن أنديك مستشار مجلس الأمن القومي الأمريكي خطاباً في اجتماع نظمته إحدى الجماعات الموالية لاسرائيل في واشنطن، حدد فيه الخطوط العامة للسياسة الاميركية الجديدة تجاه ايران والعراق وهي تعكس نمط من التفكير الاستراتيجي الأمريكي، الذي لا يتجه نحو العراق وإيران، بل يتعداها الى التنافس الاستراتيجي الأوسع المرتبط بمناطق آسيا –المحيط الهادي و منطقة أوراسيا، وتعود جذوره المصطلح لحرب الباردة وظروفها.

1 - لمى مضر الأمارة ، مرجع سابق ، ص 48.

2- نفس المرجع ، ص 49.

البناء الإقتصادي الداخلي من خلال العوائد المالية من بيع النفط والغاز، وهدف طويل المدى متعلق بمجموعة من الأهداف المرحلية، تبدأ بالسيطرة على منابع النفط والغاز، التحكم بخطوط النقل الخاصة بها سعياً لزيادة النفوذ الروسي على المستويين الإقليمي خاصة في علاقته مع الاتحاد الأوروبي و إستغلال احتياجاته لها، وتضييق بدائل الاتحاد الأوروبي في مجال تنويع مصادره من الطاقة، وعلى المستوى العالمي في الظهور كقوى كبر طاقوياً عليها مسؤوليات تزويد العالم بالطاقة.

في ظل هذه الإعتبارات السابقة، تسعى روسيا لإستخدام كل الوسائل المتاحة لها للحؤول دون خسارة هذه المنطقة نهائياً، فتمارس الضغوط السياسية و الإقتصادية، و العسكرية أيضاً على بعض الدول ،وتوطد علاقاتها مع بعضها الآخر مثل أرمينيا، وتحاول إختراق أي حلف محتمل ضدها في منطقة قزوين، وذلك تزامناً مع التوجه الروسي نحو إستكمال الضلع الثالث من المثلث الاستراتيجي، الذي تسعى روسيا لإرسائه مع كل من الصين وإيران لكسر الهيمنة الأمريكية على الأقل على مستوى دوائر النفوذ في قارة آسيا، خاصة أن إيران بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي، بدأت تدخل في إطار التنافس الإقليمي على عدة مستويات خاصة على مستوى منطقة بحر قزوين ،إلاّ أن مؤشرات التقارب بين روسيا وإيران لم تبدأ في البروز حتى نهاية عام 1993 ، تزمناً مع تنامي مؤشرات التباعد الأمريكي الروسي،نظراً ؛ للخوف الروسي السابق من الثورة الإسلامية الإيرانية وإمتدادها نحو جمهورياتها الجنوبية ، لكن السلوك الإيراني على الذي اتسم بالهدوء على مستوى الخطاب الرسمي، خلال ثلاث أزمات كان له تأثير مباشر في الأمن الوطني الرّوسي، وفي صنع التقارب الروسي مع إيران وهي:"

أ- الحرب في طاجيكستان التي إندلعت في شتاء عام 1992، بين القوات الحكومة والمعارضة الطاجيكية، التي يغلب عليها التيار الإسلامي بزعامة حزب النهضة فإيران التي أعلنت إنزعاجها الشديد من تصفية المعارضة الإسلامية في طاجيكستان طمأنت روسيا إلى؛ أنها سوف تقف على الحياد، ولن تتدخل في الشؤون الداخلية لطاجيكستان؛

ب-النزاع حول إقليم قره باخ بين أذربيجان و أرمينيا؛ حيث قامت إيران بدور الوسيط لحل الأزمة بالطرائق السلمية بينهما، لدرجة إتهام إيران بأنها؛ تؤيد أرمينيا المدعومة دائماً من جانب روسيا؛

ت–الحرب في الشيشان، إذ لم تصل الإدانة الإيرانية للهجوم الروسي على أرض جمهورية الشيشان في ديسمبر عام 1994، إلى درجة جعل ما يجري في الجمهورية الإسلامية حرباً بين الإسلام و المسيحية ودعوة إيران إلى حل سلمي لنزاع "[1].

يُلاحظ أن السياسة الإيرانية، هي سياسة متوازنة في علاقتها مع روسيا سعياً منها لكسر العُزلة المفروضة عليها من الولايات المتحدة الأمريكية، و البحث عن الدعم التكنولوجي في ميدان التسليح والطاقة النووية من المقدم من طرف روسيا، كما تسعى روسيا عبر هذه العلاقات إلى إستباق سياسة الإحتواء الأمريكية ضدها إنطلاقاً من إقليم كالينغراد في أقصى نقطة لتماس مع أوروبا، وصولاً إلى منطقة بحر قزوين، مستعملة تركيا كأداة، وقد أشارت بعض وثائق الخاصة بمجلس الدوما الروسي إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا تسعيان، لتحويل روسيا إلى جزيرة محاطة بشبه طوق تركي و الحيلولة دون إستعادة دورها في دول الإتحاد السوفيتي السابق، أو الدفاع عن نفسها باتجاه دول أوروبا الشرقية[2].

إجمالاً مما سبق، تشكّلت ثلاث مبادئ جوهري لسياسة الروسية المذكورة سابقاً، لإدارة تلك المرحلة من تاريخ الدولة الروسية وسعيها إلى المكانة الدولية توزعت على الشكل التالي:

أ– المحافظة على البنيان القومي الروسي، وصونه بالتصدي لأي محاولات لتغلغل و الاختراق الخارجيين؛

ب–إبقاء الأقاليم المجاورة في وضع من الضعف الشديد، حتى لا تصبح عامل تهديد للأمن القومي الروسي. ولذلك، أصبح هدف المحافظة على أطراف الإمبراطورية له أهمية المحافظة على العمق الاستراتيجي.

و أحدث تنامي التهديدات الأمنية المتعددة الأبعاد، صعوبات في تحديد الأولوية للجوار الإقليمي بالنسبة لصانع القرار الروسي، خاصةً بعد تداخل إستراتيجيات المتنافسة القوى الكبرى عبر؛ هذا المناطق الحيوية وتأثيرها المحتمل للأمن الروسي، الأمر الذي يدفعه نحو تبني إستراتيجيات متعددة المسارات للتعامل مع هذه التهديدات خاصةً على المستويين العسكري والإقتصادي، وفي ظل هذا السياق، يُمثِّل تَوسُع المستمر للكتلة أور أطلسية (الاتحاد الأوروبي والناتو) غرباً نحو الحدود الروسية،

1- نفس المرجع ، ص51.

2- المرجع نفسه ، ص 52.

تصاعداً لطبيعة التهديدات الأمنية والعسكرية على الأمن الوطني الروسي، وترتب عنها نقاشات على مستوى رؤية النخب السياسية الرّوسية المحافظة والليبرالية حول هذا التوسّع، والتي إرتبطت سيطرة إحدى إتجاهات وفقاً للوضع الداخلي الروسي، خاصةً على المستوى الأمني و الاقتصادي.

تأثير تطور الوضع الداخلي الرّوسي على مواقف النخب السياسية الروسية

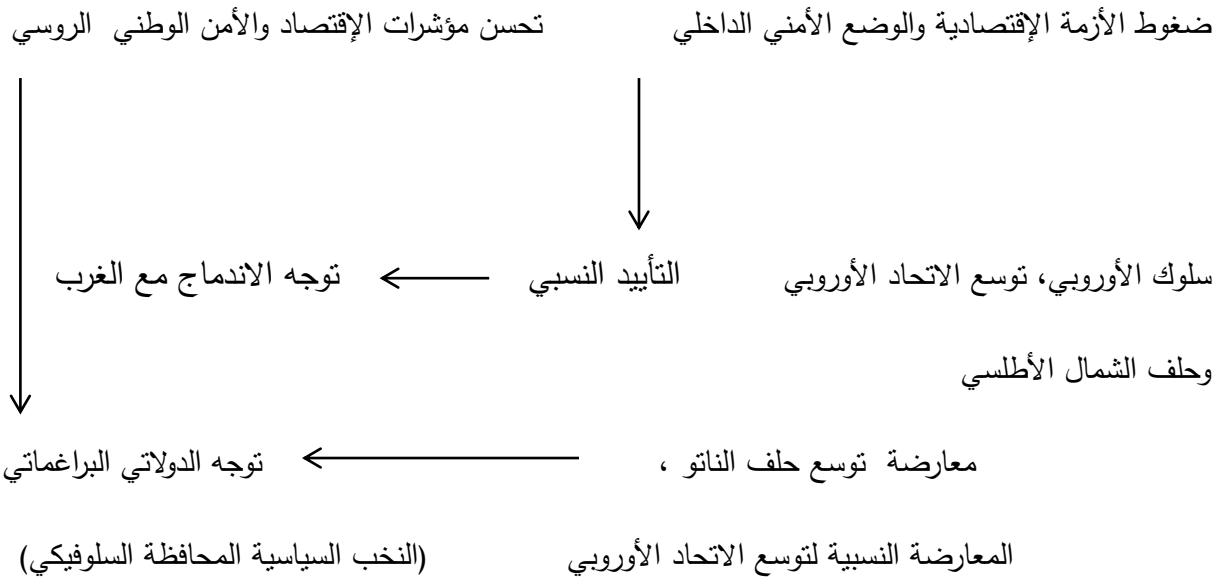

*- تصور الشخصي للباحث لدور الوضع الاقتصادي والأمني الروسي في سيطرة توجه فكري إستراتيجي معين لدى النخب السياسية الحاكمة في روسيا ما بعد السوفيتية.

أدى توسع المستمر للإتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي إلى؛ تزايد التهديدات الأمنية على الأمن الوطني الروسي، فرغم تأييد النخب السياسية الليبرالية للعملية في البداية، والذي ينبع من ضرورة الإندماج والتكامل مع المنظومة القيمية الغربية بأبعادها المتعددة خاصةً الإقتصادية منها، إلاّ أن تردد الأوروبيين في الموافقة على إنضمام روسيا لتلك المنظمات، يرجع إلى سببين أساسيين:

- إستمرار التخوف الأوروبي من أن روسيا الاتحادية، ستناور وتخترق تلك المنظمات الدولية، لتوجيهها بما يخدم المصالح الروسية؛
- إدراك الأوروبين للمخاطر تعاون روسيا مع ألمانيا، ضمن المؤسسات الأوروبية، وعودة التقليد البسماركي القديم في التحالف مع روسيا، للسيطرة على أوروبا عبر الوزن النسبي الألماني (من حيث الوعاء الديمغرافي، الذي ينسحب على تمثيل المؤسسات الحيوية لدى الإتحاد الأوروبي ،البرلمان الأوروبي؛ حيث ينتخب أعضاء البرلمان الأوروبي، إنتخاباً مباشراً من قبل المواطنين في عموم الإتحاد في يونيو كل خمس سنوات، ويتألف البرلمان من 751 عضواً موزعين على الدول الأعضاء؛ حيث 96 عضواً من ألمانيا"[1]، الإقتصاد الأول أوروبياً لعام 2014)،والوزن النسبي الروسي من حيث الوعاء السكاني بلغ سنة 2014، بضم شبه جزير القرم 144مليون نسمة، إضافةً إلى تحسن المؤشرات الإقتصادية، رغم التأثيرات الأزمة المالية العالمية سنة 2008 بفضل دعم عائدات النفط والغاز الطبيعي.

وفي ظل هذا السياق، تبلورة المعارضة التدريجية لروسيا للتوسع، ووصولاً لمعارضة توسع الكامل لتوسع حلف الشمال الأطلسي إلى حدود روسيا الإتحادية، وسيطرة التوجه الدولاتي البراغماتي، الذي لا يُعارض إستمرار التعاون مع الاتحاد الأوروبي، الذي لم يحسم مسألة إنضمام روسيا، واستبدال ذلك بشراكة إستراتيجية خاصة بمجال الطاقة.

لكن نستنتج أن إستمرار تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على الإتحاد الأوروبي عبر؛ دعم دول أوروبية للإستراتيجية الأمريكية، متمثلةً في إستمرارية إستكمال سياسة الاحتواء نحو روسيا ، عبر آلية نشر نظم عسكرية مضادة لصواريخ البالستية في بعض الدول الشرقية، إضافةً إلى دعم العقوبات الإقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية، لتعديل السياسة الخارجية الروسية تجاه قضايا،

1- جون بيندر و سايمون أشروود، الإتحاد الأوروبي :مقدمة قصير (ترجمة : خالد غريب علي).الطبعة الأولى. (مصر:،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، 2014) ، ص47.

تعتبرها روسيا حيوية للأمن الروسي كالأزمة الأوكرانية عام 2014،عوامل جميعها، تدفع صانع القرار الروسي إلى صياغة إستراتيجية، تتلاءم مع قوة الاتحاد الأوروبي وللقوى العظمى، التي تدعمه. وذلك ،عبر إستقراء نقاط الضعف ،التي يُشكِّل متغير الطاقة أبرزها.

الفصل الثالث:

دور الطاقة في الترتيبات الأمنية و الاقتصادية الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي وانعكاساتها الأمنية.

أدى التوسع المزدوج لكل من حلف الشمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي، و الإقتراب بشكل مستمر من الحدود الروسية، ثم الوصول إلى مناطق حيوية للأمن القومي الرّوسي كمنطقة القوقاز، إضافة إلى مسعى ضم دول ارتكازية (مسعى ضم دولة أوكرانيا)، تخدم هدف الإستراتيجية الروسية للرجوع كقوة عظمى عالمياً، إلى التعامل مع هذا الظروف باستراتيجيات أكثر عملية و يشكل استقراء نقاط الضعف، التي يُمَثِّل ملف الطاقة أبرز المداخل التأثيرية؛ في تعديل وإعادة توجيه سلوك الإتحاد الأوروبي نحو احترام مصالح الدولة الروسية ونفوذها ضمن دول الخارج القريب كمرحلة أولى و ضِمن مُخطط العودة كقوة عالمية.

وعليه فإن هذا الفصل؛ يبحث في طبيعة الترتيبات الأمنية والاقتصادية، التي تبنتها روسيا في مواجهة جُملة التهديدات المتعددة الأبعاد، التي يُمثِّلها توسع الإتحاد الأوروبي نحو الحدود الروسية، ويكشف كيفية إدارة روسيا لعلاقتها مع الإتحاد الأوروبي عبر؛ استغلال الأداة الطاقوية لأغراض سياسية، واقتصادية في بعض الأزمات لمحاولة التأثير في مخرجات السياسية للاتحاد الأوروبي، وفحص الانعكاسات الأمنية المترتبة للإعتماد الروسي على الملف الطاقوي، وذلك من خلال؛ هيكلية بحثية، مكونة من ثلاث مباحث أساسية و هي:

المبحث الأول: الترتيبات الأمنية الروسية في مجال الطاقة

المبحث الثاني: الترتيبات الاقتصادية الروسية في مجال الطاقة

المبحث الثالث: الانعكاسات الأمنية للاعتماد الروسي على الطاقة

المبحث الأول: الترتيبات الأمنية الروسية في مجال الطاقة

يسعى صانع القرار السياسي إلى صياغة السياسات الأمنية، انطلاقاً من الأهداف والغايات الوطنية المُنبنية على أساس الحفاظ على البقاء الوطني للوحدة السياسية كهدف رئيسي، كما أن الظروف الموضوعية، التي تَمُر بها الدولة الوطنية دفعت صانع القرار الإستراتيجي إلى؛ تبني سياسات أمنية، يحاول من خلالها ، تحقيق أهداف الدولة في تلك المرحلة التاريخية من تاريخ تطورها، عبر تبني إجراءات معينة يرى فيها صانع القرار، انطلاقاً من خلفيته الفكرية، المدخل التأسيسي للخروج من معطيات المتعددة الأبعاد، التي تَمُر بها دولة معينة، نحو تحسين الوضع الوحدة السياسية على عِدة مستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

المطلب الأول: السياسة الأمنية الروسية الثابت والمتغير

يُشِير الوضع السياسي والأمني الروسي في الخمس السنوات الأولى- بعد تشكل الدولة الروسية في ديسمبر سنة 1991- إلى الإضطرابات السياسية الداخلية والمترتبة على الصراع ببين سلطات البرلمان وسلطات الرئيس الروسي، إضافة إلى تعقيدات الوضع الأمني المرتبط بسعي إقليم الشيشان للانفصال وفشل الحل العسكري الأولي وإلى اتساع قائمة التهديدات الأمنية للأمن الروسي، مما أفرز سياسات أمنية ارتبطت طبيعتها ومحتواها باستمرار تأثير ثلاثة عوامل أساسية هي فيما يلي:

أولاً:" نجد أن ميراث التفكير الأمني الرّوسي، الذي تميز بأربع مبادئ تقليدية تشكل حصيلة أزيد من 1000سنة من تاريخ الدولة الروسية، والخوف المتجذر من الأجنبي والشعور بالمحيط المعادي، انطلاقاً من شواهد تاريخية متعلقة بتعرض الدولة الروسية للغزو المغولي، مروراً بظروف الحربين العالميتين وما شكلته من أثار في التفكير الإستراتيجي الروسي والذي نجد بصمته في ضرورة وجود عمق إستراتيجي للأمن الروسي و نلمس دلائله التاريخية، بدايةً بإنشاء حلف وارسو أثناء الحرب الباردة ومروراً بمحاولة إيجاد بديل لهذا الحلف من خلال إنشاء رابطة الدولة المستقلة CIS بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي .و وصولاً في الفترة الرّاهنة، بمحاولة إنشاء عمق أمني بأبعاد اقتصادية من خلال؛ محاولة السيطرة على مصادر و شبكات نقل النفط والغاز، خاصة المتجهة نحو دول الإتحاد الأوروبي ؛

ثانياً، الشعور بالأفضلية، الذي يعبر عنه من خلال؛ الاشارة إلى الوضع المتفرِّد لروسيا ودورها في زعامة العالم ارتباطاً بعدة مرتكزات، مرتكز ديني، انطلاقاً مما يسمى بروما الثالثة و محاولة الاستفادة من

الارث الديني في المجال سياسي داخلياً (دعم التماسك الاجتماعي)، وخارجياً(محاولة محاكاة دور روسيا القديم في حماية الأقليات المسيحية، خاصةً في الشرق الأوسط).ومرتكز أيديولوجي، نابع من تصورات النخب لوضع روسيا كقوة كبرى ، والذي يجري التأكيد عليه في الوثائق الرسمية ذات المضامين الأمنية كوثيقة العقيدة العسكرية الروسية الصادرة سنوات 1997، 2000،و وصولاً لسنة 2009، إضافةً إلى وثيقة الإستراتيجية الروسية للتطوير نحو عام 2020؛

رابعاً: ميراث الذي وصفه الباحث في السياسة الأمنية بالمعهد الهولندي للعلاقات الدولية Marcel de Haas"بميراث الديمقراطية التقليدية"[1]، ويقصد به؛ التأثيرات التاريخية لطريقة إدارة الملوك والرؤساء لشؤون الدولة الروسية عبر التاريخ ؛حيث تبرز السلطوية التاريخية للنظام السياسي الروسي، والتي نجد بصمتها واضحةً، في ظل حكم الرئيس الرّوسي الحالي بوتين من خلال؛ المركزية الشديدة و تبريرها بضغط التهديدات للأمن الوطني الرّوسي.

الفرع الأول: السياسة الأمنية الرّوسية، خلفية تاريخية

إنّ تزايد تأثير هذه المبادئ التقليدية في الفكر الأمني الروسي، بتوفر جُملة من المتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية، التي أثّرت في الدولة الروسية وبطبيعة سياستها المنتهجة داخلياً وخارجياً، ؛حيث توزعت هذه المتغيرات عبر مستويين:

المستوى الداخلي متمثلاً، في تأثير الأوضاع الاقتصادية والأمنية الداخلية في سيطرة توجهات النخب السياسية الروسية دون أخرى نظراً؛ للدعم الشعبي الذي يعاني من الضغوط الاجتماعية، الذي دفعه لتأييد الحلول الجديدة مهما كانت جذرية للخروج من تلك الأزمة الاقتصادية؛

تأثير المشهد الإستراتيجي على المستويين الخارج القريب (الإقليمي) والخارج البعيد (العالمي)، متجسداً في بعديين أساسيين بعد سياسي، متمثلاً في الهيمنة الأمريكية العالمية وأفقها، وتوسع حلف شمال الأطلسي و الإتحاد الأوروبي نحو الحدود الروسي، وتآكل العمق الإستراتيجي الروسي والبعد الاقتصادي متجلياً في تأثير عمليات العولمة المرتبطة، بفتح الأسواق الوطنية وتحرير التجارة، وسعي روسيا إلى التكيف مع المشهد الاقتصادي العالمي، محلياً؛ عبر تبني الكامل للاقتصاد السوق عبر سياسات

1 - Marcel de Haas ,Russia's Foreign security policy in the 21st Century :Putin ,Medvedev and beyond.1fst edition. (London :Routledge, 2010), p 03

الخصخصة المتسارعة . لكن مع ابقاء الموارد الطبيعية الوطنية، خاصةً النفط والغاز مستغلة من طرف شركات وطنية كمرحلة أولى انتقالية.

في ظل هذا السياق، تُمَثِّل عملية رسم سياسة أمنية، تعمل على إدارة التهديدات الأمنية، التي تمس مصالح الدولة الروسية الحيوية التي من أهمها بقاء الدولة، المدخل الأساسي لتخفيف من آثار تلك المخاطر الأمنية إلى حدودها الدنيا.

الفرع الثاني: رسم السياسة الأمنية المراحل وتأثيرات النخب

يمكن لصُناع القرار السياسيين صياغة السياسات الأمنية، فإنهم يتفهمون الأهداف والغايات الوطنية ثم يُحَوِلُون المبادئ العامة لمفهوم الأمن الوطني، إلى حقائق سياسية في إطار الإستراتيجية الوطنية العليا.

وحتى يكون رسم السياسة الأمنية المصاغة، ذا قابلية للتطبيق(واقعية)، وتكون السياسات الأمنية ذات فاعلية للأمن الوطني، يجب الالتزام بثلاث خطوات رئيسية، في كل خطوة منها أجهزة متخصصة، لتصبح السياسات، همزة الوصل بين التخطيط المنهجي، والواقع العملي وهي:

1- إدراك مصادر التهديد :

" لرسم السياسة الأمنية أمنية فعّالة، يجب أن يكون هناك إجماع وطني وقومي، يحدد ما هو رئيسي من مصادر التهديد المُدركة، وما هو ثانوي منها، لذلك. يقوم بالإدراك وتصنيف أجهزة دبلوماسية وأخرى أمنية، تتمثل الأولى في الجهاز الدبلوماسي للدولة ووزارة الخارجية ،بينما الثانية ذات أوجه وتبعية متعددة (أجهزة الدولة المتخصصة، الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى)، كل حسب تخصصه، لتوسيع مجال الإدراك لمصادر التهديد، للأبعاد المختلفة للأمن الوطني (السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الاجتماعية، جيوبوليتكية).

وتجمع الأجهزة السابقة المعلومات من مصادرها المختلفة (كل طبقاً لتخصصه و إمكاناته)، ثم تقوم بتصنيفها، وتأكيدها وتحليلها وتداولها، مع الأجهزة المناظرة الأخرى، لتحقيق رؤيا متكاملة لمصادر التهديد، ويكشف أبعاده المختلفة وحجمه الحقيقي، وهدفه الرئيسي، ويمكن ذلك من تصنيف التهديد المدرك

ووضعه في الأسبقية المناسبة، دون أن يطغى تهديد ثانوي على أخر رئيسي أكثر تأثيراً أو تشتيت الجهود الأمنية في إجراءات أكبر من حجم التهديد المدرك أو أعمال متأخرة أقل فاعلية"[1].

ضمن هذا الإطار، تبلورت معالم رسم السياسة الأمنية الروسية، ففي مرحلة رئاسة بوريس يلتسن لروسيا كانت "التهديدات الأمنية المتعلقة باضطرابات الوضع السياسي والاقتصادي الداخلي لها الأولوية مقارنة بتهديدات الخارج القريب أو البعيد،(رابطة الدول المستقلة أو حلف الشمال الأطلسي)، نظراً؛ لأن المدة الزمنية الممتدة من سنة1992 إلى غاية سنة 1997. تميزت بالاستقرار الوطني والصراع حول الصلاحيات بين الهيئة التنفيذية والتشريعية والحرب الشيشانية الأولى (1994-1996) وعلى المستوى الخارج القريب، إضطرابات الداخلية في دول كل من طاجستكان وجورجيا ومولدافيا"[2]، في ظل هذه الظروف، لم يبرز أمن الطاقة في مضامين الوثائق المتعلقة بأمن الوطني الروسي.

إلاّ أن بدايةً من عام 1997، "بدأت تتصاعد النزاعات الإقليمية (الخارج القريب)، في كل من يوغسلافيا ودور حلف شمال الأطلسي، الذي توسع نشاطه الأمني والمادي نحو دول شرق أوربا مما أدى إلى تآكل "العمق الأمني الرّوسي Russia Buffer Zone"[3]، مما أدى إلى إتجاه السياسة الأمنية الروسية نحو تمجيد الذات الوطنية، والسعي نحو حماية المصالح الوطنية، عبر تأكيد دور الأسلحة النووية في العقيدة العسكرية. و البعد الأمني الذي تمثله الموارد الطبيعية في الأجندة الأمنية الروسية لدورها في بناء القوة الاقتصادية الروسية، و وزنها النسبي في زيادة النفوذ السياسي لدولة الروسية على مستويين الخارج القريب والبعيد.

وعليه فإن إدراك مصادر التهديد نقطة مهمة وحاسمة، فإتفاق الأطراف المعنية على مصدر التهديد المدرك والإجماع على تصنيفه بالحجم الحقيقي (رئيسي، ثانوي)، ضرورة حتى يمكن للقيادات السياسية و المتخصصة، وضع إستراتيجيات المواجهة ، ويعني ذللك تماسك الجبهة الوطنية (القومية والإقليمية)، وتكاتف قواها المختلفة للتصدي للتهديد في إطار خطة واحدة منسقة.

1- خالد بن سلطان وآخرون، "مبادئ وأسس الأمن الوطني"،2014/08/25، متوفر في:
http://www.mokatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec22.doc_cvt.html

2 - Marcel de Haas ,Op.cit , p 07.

3 -Ibid., p 53.

ونلمس مظاهر ذلك الاتفاق، ضمن مضامين السياسة الأمنية الروسية في مرحلة رئاسة كل من فلاديمير بوتين ومرحلة رئاسة مدفيديف، فإبتداءً من سنة 2000 ، وإرسائه لتوجه الفكري الأروآسيوي على سياسة الخارجية لدولة الروسية. واستمراره إلى غاية المرحلة الرّاهنة في فترة حكمه الثالثة، ؛حيث تم تثبيت "أولوية الخطر القادم من توسُّع حلف الشمال الأطلسي إلى حدودها، على قمة الأجندة الأمنية الرّوسية في المدى القصير. و في حين استقر التهديد الأمني الصيني في مدركات التهديد الروسية في المدى المتوسط في الفترة العشرين سنة القادمة "[1]

أما إذا " إنشغل كل طرف (دولة من مجموعة دول أو جهاز أمني في دولة) بمواجهة مصادر التهديدات الخاصة به، التي يمكن أن تكون ثانوية بالنسبة للمجموع فإن القيادات السياسية، تعجز عن رسم سياسة أمنية واحدة، تعبأ قدراتها ومواردها الوطنية(القومية والإقليمية) لمجابهتها، ؛حيث يوجهه الخوف من مواجهته أقل حدة مع مصدر تهديد ثانوي، أو قد يكون الإهمال وتخاذل الإدارة عن التصدي لمصادر التهديد، أي إن كانت (رئيسية أو ثانوية). لذلك فإن، السبب في عدم مواجهة مصدر التهديد الرئيسي، يؤدي إلى التفكك الاجتماعي للدولة أو مجموعة الدول، وهو أشد خطراً من مصادر التهديد على مختلف أنواعها، وينطبق ذلك على المنظمات بكافة مستوياتها"[2].

على هذا الأساس، تسعى الدولة الروسية عبر أجهزتها المختلفة لمواجهة حالة التفكك، وعدم الاتفاق على مصدر التهديد، وتصنيفه إلى إستخدام العنف السياسي والأمني داخلياً، لتحقيق استقرار ظاهري، وتصبح السياسة الأمنية الشاملة أمراً غير مرغوباً فيه، وتغيب المفاهيم الحقيقية الداخلية الثانوية و يبتعد مسار الأمن عن المصلحة الوطنية القومية العليا .ويزيد من الأمر سوءاً، صناعة مصادر تهديد غير مدركة لتبرير الإستقرار السياسي بالقوة داخلياً وخارجياً باستخدام قوات الأمن الداخلي أو قوات الجيش.

2- صياغة الإلتزامات الأمنية:

يختص في العادة مجلس أو هيئة الأمن الوطني العليا، بصياغة الإلتزامات الوطنية و وضع أولوياتها وحدودها القصوى لتصعيد أو الدنيا لتفاوض وتقديم التنازلات. وهو ما يسمح بهامش من المرونة لتطبيق السياسة الأمنية في إطاره. ويضم مجلس الأمن الوطني كل أجهزة إدراك مصادر التهديد وأجهزة إعداد

1 -Dmitri, Trenin ,"Russia s threat perception and strategic posture",28/08/2014,Available at : http//: www.isn.ethz.chDigital-LibraryPublicationsDetaillng=en&id=47108,p 47.

2- خالد بن سلطن و آخرون، مرجع سابق.

وصناعة القرار والقيادات المسؤولة عن اتخاذ القرار وبعض المتخصصين و الخبراء، ممن يرى الجميع الاستعانة بهم وتكون عملية صياغة الالتزامات الأمنية، إلاّ أن تنوع مصادر المسودات الأمنية الرّوسية يبرز؛ توزع جهة إصدارها على ثلاث مؤسسات رسمية روسية هي؛ وزارة الدفاع العسكريMD؛وزارة الشؤون الخارجيةFMA ؛ مجلس الأمن القومي الروسي، كما أن تتابع إصدارات وثائقها الأمنية بحسب كل مؤسسة رسمية، مفهوم الأمن الوطني، العقيدة العسكرية الروسية، مفهوم السياسة الخارجية، يُبرِز استمرارية قيادة النخب السياسية المحافظة لتوجيه الإستراتيجي العام للدولة الروسية.

أ- مفهوم الأمن الوطني الروسي:

تتأثر مضامين السياسة الأمنية الروسية الصادرة عن هذه المؤسسة الرّسمية، بتصورات السائدة لغالبية أعضاء المجلس الأمني، لطبيعة وأولوية التهديدات الأمنية، التي تُشَكِّل تهديداً في سُلّمْ التهديدات الأمنية الرّوسية، فإلى غاية سنة 1997.كانت الرؤية الأمنية الروسية لإتجاه التطورات الدولية نظرة إيجابية، نظراً لسيطرة التوجهات الإندماجية لدى النخب السياسية الحاكمة الروسية، وتركيزها على مواجهة التهديدات الأمنية الداخلية، وإعطائها الأولوية عن غيرها من التهديدات الخارجية، خاصةً مع عقد ضمانات حلف الناتو عبر إتفاقية عام 1997. مع روسيا التي تعهد فيها بعدم تواجد قواعد دائمة في وسط وشرق أوروبا إلاّ أن مسودة الأمن الوطني الروسي لعام 1999، أدخلت تعديلات على طبيعة التهديدات الأمنية للأمن الوطني الرّوسي، إرتباطاً مع جملة التطورات الإقليمية المحيطة بروسيا نجد أبرزها فيما يلي:

- رجُوع المدركات الأمنية، التي ترى أن الغرب ببنيته الأطلسية، حلف شمال الأطلسي، يمثل التهديد الرئيسي للأمن الوطني الرّوسي، نظراً لتدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو سنة 1999، وتوجيه ضربات عسكرية جوية على دولة صربيا، مما فرض ضرورة إعطاء منطقة الجوار القريب الروسي، خاصةً في الدائرة الأمنية بأبعادها العسكرية، متجسدة في ضرورة إدماج دول الأوروبية من رابطة الدولة المستقلة في تحالفات أمنية، لبناء عمق إستراتيجي روسي. والدائرة الأمنية ذات الأبعاد الاقتصادية، المرتكزة أساساً في الدول الآسيوية من دول الإتحاد السوفيتي السابق، خاصةً تلك الدول المُطِلة على بحر قزوين وثروته الطاقوية.
- إعتبار الغرب (الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية)، تهديداً أمنياً في مضامين المسودة النهائية للأمن الوطني الرّوسي الصادرة في شهر جانفي سنة 2000.

كما أن الدولة الروسية باعتبارها الدولة المحورية بمنطقة الما بعد السوفيتية، التي تتميز بأهمية جيواستراتيجية و جيوبوليتيكية، مما يقع على عاتقها مسؤوليات إضافية؛ هي جزء أصيل من أمنها الوطني، ويكون الدافع على ريادتها لدول المنطقة للإقليم مع تميزها الحضاري، وقدرتها على دمج التكتلات الفرعية و النظم دون الإقليمية ومحاولة تحويلها إلى؛ نظام إقليمي فاعل ومتكامل ، مما أكسبها صفة الدولة الإقليمية المركزية.[1]

بناءً على هذا الأساس، فالدولة تسعى من خلال؛ ثقل دورها الإقليمي إلى؛ محاولة تحديد نوع الاتجاه ومسارات التفاعلات السياسية داخل الاقليم و التفاعلات السياسية به، وتجذب القوى المتنافرة وتوحِّدُها وتوظيفها لمصلحة الأمن الإقليمي، كما يقع عليها؛ الدور الرئيسي لردع القوى الخارجية، ومنع تدخلها أو إختراقها للنظام الأمني الإقليمي، الذي يُمَثل تحدياً لدورها كدولة إقليمية مركزية.

3- تعبئة عناصر قوة الدولة:

" تعمل الدول على إدارة عناصرها قوتها نحو مواجهة التهديدات الأمنية، إبتداءً من تنامي مدركات التهديد على مستوى بُعد من أبعاد الأمن الوطني، فتتم ردة الفعل الدولة من خلال؛ عمل أجهزة المعنية بالأمن الوطني على صياغة سياسات أمنية، تهدف إلى معالجة مصدر التهديد .وذلك عبر، تعبئة القدرات التي قد تأخذ شكل التعاون بين الدولة والدول الأخرى لمواجهة مصدر التهديد، الذي قد يكون مشتركاً أو يهدد مصلحة الدولة الأخرى بطريق غير مباشر، و يأخذ التعاون عدة أشكال، فقد يكون في شكل إقامة حلف أو الإنضمام لحلف قائم أو عقد معاهدة دفاع ثنائية أو متعددة الأطراف وتكون التعبئة بالقوة، التي تناسب قوة التهديد وقد يهدد ذلك الإجراء لتعاون مع الآخرين الأمن القومي للدولة.

و تأخذ عدة أشكال أخرى، قد تختلف في تسميتها، أو ما يوضح في المراسيم الموقعة، نجد أنها ذات مضمون واحد وهو التعاون لمواجهة تهديد من هذه الأشكال الأخرى بخلاف الأحلاف العسكرية ومعاهدات الدفاع المشترك):

أ- اتفاق التعاون العسكري؛

ب-مذكرة تفاهم الإستراتيجية؛

ت-الانضمام لتكتل إقليمي دولي (سياسي، اقتصادي، اعلامي ثقافي، عسكري)

ث-التنسيق مع تنظيمات إقليمية أو تجمعات سياسية أخرى؛

1- خالد بن سلطان وآخرون، مرجع سابق.

ج- إنشاء مجالس ولجان تخصصية مشتركة؛

ح- مؤتمرات القمة الرئاسية و الوزارية"[1]

ضمن هذا الإطار، سعت روسيا الإتحادية إلى تفعيل التعاون مع منظمات إقليمية كمنظمة شنغهاي للتعاون Shanghai Cooperation Organization (SCO)،وكذا منظمة الأمن الجماعي Collective Security Treaty (CASTO) ومحاولة إدخال متغير أمن الطاقة الروسي، ونقله من أمن طاقة وطني إلى أمن طاقة إقليمي، خدمةً لمصالح البعيد المدى للإستراتيجية الروسية في منطقة الخارج القريب بدائرتيها الآسيوية والأوروبية.

الفرع الثالث: الغاز والنفط في الأجندة الأمنية الروسية.

بدأت أولى المؤشرات في تموضُع الأداة الطاقوية، متمثلةً في كل من الغاز والنفط بالظهور في الأجندة الأمنية الروسية ما بعد السوفيتية، في بداية سنة 1990 ؛حيث أجبرت روسيا دولاً من دول الإتحاد السوفيتي السابق، مثل أوكرانيا ودول البلطيق على الإلتزام بطلبات متقطعة من إمدادات الطاقة كمظهر من مظاهر الضغط الاقتصادي لعرقلة انفصالها [2] . و في مرحلة حكم فلاديمير بوتين الثانية(2004-2008)، أعادت روسيا، إكتشاف الطاقة كأداة سياسية، نظراً لتزايد الطلب العالمي على الطاقة خصوصًا من دول مثل الصين والهند، وشكلت أداة الطاقة سلاحاً سياسيا في الدولة الروسية لتجديد نفوذها الإقليمي والعالمي، ونلمس مؤشراته من خلال:

1- المستوى العملياتي:

توقيف روسيا في شهر ديسمبر 2005، تسليمات الطاقة إلى أوكرانيا من أجل رفع سعر أعلى للغاز، وتكرار نفس الممارسات في سنوات 2008 و 2009، و خلال الأزمة الأوكرانية لعام 2014.

2- المستوى الرّسمي:

ونلمس ذلك في تصريحات منها، تصريح الرئيس فلادمير بوتين سنة 2003، دعى بوتين إلى دعم الاقتصادي والسياسي لشركة غاز بروم الروسية، ليزيد النفوذ الروسي في باقي العالم، و تصريح وزير

1- نفس المرجع

2 -keith c.smith, " Security Impliction of Russian Energy policies" , policy studies, N°.90, January 2006, 27/08/2014,Available at : http//:www.isn.ethz.chDigital-LibraryPublicationsDetailid=22929&lng=en, p 01.

الدفاع الروسي سيرغاي افانوف sergei ivanov سنة 2006 ، بالقول: " إن روسيا تحتاج إلى التفكير ليس دائماً دبلوماسياً، لكن أيضاً إلى تقوية معان المصالح الاقتصادية فالسياسة الروسية لا تطمح في مجال أمن الطاقة لتكون محددة على مستوى السياسة الوطنية لكن في أجندة المنظمات الدولية".[1]

بناءً على هذا الأساس، فتصاعد الاهتمام بأمن الطاقة في أجند الأمن الوطني الروسي، لا يقتصر على الإطار الوطني لأمن الطاقة، بل يتعداه إلى الإطار الإقليمي لأمن الطاقة، وطرحه للتداول في جدول أعمال المنظمات الدولية والإقليمية .

ضمن هذا السياق، الواسع للأمن الطاقة الروسي، إهتم صانع القرار الروسي في الفترة الممتدة بين 2000 و2014، بتعظيم القوة الروسية إعتماداً على نوعين من العوامل ؛عوامل مادية، ترتكز على المتغير الاقتصادي من خلال؛ مبيعات السلاح الروسي على المستويين الاقليمي والعالمي، إضافة إلى الإرتكاز إلى الموارد الطبيعية الروسية، التي يعد الغاز الطبيعي والنفط مكونهما الأبرز في دعم السياسات الاقتصادية .ودعم تأثير العوامل الغير مادية، متمثلةً في المجهود الدبلوماسي الروسي الإقليمي والدولي.

وتجسد الإهتمام الروسي بمتغير الطاقة بوصفه محدد من محددات صناعة قوة الدولة، وعاملاً مُوثراً في استمرارية أمن الوطني الروسي، من خلال؛ رصد وزنه النسبي المقارن ضمن مضامين الوثائق الأمنية التوجيهية للأمن والمصالح الروسية في فترتي حكمي الرئيسين فلاديمير بوتين وديمتري مدفيديف.

المطلب الثاني: السياسة الدفاعية الروسية ورؤيتها لأمن الطاقة

أحدث إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية لكل من أفغانستان سنة 2001، والعراق سنة 2003، وما يمثلانه من أهمية جيوسياسية واقتصادية، بداية معالم القرن الحادي والعشرين، الذي سيطغى عليه التنافس المتصاعد حول مصادر الطاقة الضامنة لاستمرارية الاقتصاديات الصناعية للدول الكبرى، وأكدت مكانة أمن الطاقة كمحدد حيوي من محددات السياسية الخارجية والدفاعية لتلك الدول، وأنه سيشكل محور الصراعات على المدى المتوسط بحسب توقع تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكية المعنون بالاتجاهات العالمية سنة2025:عالم متحول Global Trends 2025: A Transformed World، كما دعم هذا التوقع شواهد موضوعية في تزايد الطلب العالمي على النفط والغاز لدول الصاعدة

1- Marcel de Haas, Russia's Foreign security policy in the 21st Century :Putin ,Medvedev and beyond , Op.cit., p 66.

،خاصة في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا،وأن هذه الدول تعتمد في صعودها في سلم القوى العالمي على القوة الاقتصادية، مما يزيد من إحتمالية تحول التنافس بين الوحدات السياسية من مساره التعاوني نحو مسار صدامي نظراً: لأن لكل دولة رؤيتها الخاصة للأمن الطاقوي، وللاحتمال المفتوح لتدخل عوامل سياسية في تغير اتجاهات الدول نحو هذا المسعى الأمني، مما يزيد من مُدركات اللاأمن بين الدول، وهو ما أشارت إليه مجلة الشؤون الخارجية الأمريكيةForgien Affairas في عددها الصادر في فيفري سنة 2010 ، في مقالة ديفيد ج فيكتور وليندا يوه David G Victor and Linda Yueh بعنوان :" نظام الطاقة الجديد. إدارة عدم الأمن في القرن الواحد والعشرين".*

و يواصل تقرير مجلس الاستخبارات الأمريكية توقعه لخمسة عشر السنة القادمة؛ أن" تحولاً في أنواع الطاقة سيتزايد مع مرور السنوات،؛حيث ستتراجع مكانة النفط لصالح الغاز الطبيعي كمصدر أساسي مُغذي لصناعة الاقتصادية، نظراً؛ للزيادة المتوقعة في الاعتماد على الغاز الطبيعي بنسبة 60%، ويبرز التقرير أن ؛ كلاً من روسيا وايران وقطر يمتلكون 57% من احتياطيات الغاز الطبيعي، وأن روسيا من المحتمل أن تصبح قوة عظمى في مجال الطاقة".[1]

في ظل هذا السياق، يسعى صانع القرار الروسي، على المحافظة على المصالح الاقتصادية الروسية في مجال الطاقة، ضمن مسار أوسع متجسداً في حماية الأمن الاقتصادي، ومن ثم الأمن الوطني الروسي بمعناه الشامل، ونلمس ذلك، في مضامين الوثائق الأمنية التأسيسية، التي أشارت إلى مكانة الطاقة في الهندسة الأمنية الروسية، ضمن الإطارين الوطني والإقليمي، وفي دورها الإستراتيجي في دعم مسار عالم متعدد الأقطاب على المدى الطويل، ضمن الإطار العالمي، إضافة إلى أن مختلف الترتيبات الدفاعية الروسية، يمكن فحص مظاهرها في ترجمة الوثائق الأمنية التأسيسية إلى واقع عملي وطنياً وإقليمياً.

الفرع الأول: الوثائق التأسيسية لأمن الطاقة، مفهوما الأمن والعقيدة العسكرية

تؤدي الوثائق الأمنية الصادرة عن المؤسسات الرسمية الروسية، ممثل كلً من، مجلس الأمن القومي الروسي و وزارة الدفاع الروسية، دور الأطر التوجيهية العامة، التي على صانع القرار السياسي العمل

* -"The New Energy Orde :Managing Insecurities in the Twenty-first Century"

1- أميرة عبد الحليم،"أمن الطاقة تكلفة عسكرية متصاعدة"،2014/08/17، متوفر في :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=149474&eid=121

وفق أهدافها، التي تسعى للحفظ على البقاء الوطني وعناصر القوة الوطنية، ومن أبرزها القوة الاقتصادية خصوصاً ما تعلق منها بالثروات الطبيعة عالية الدلالة(النفط والغاز الطبيعي).

بناءً على هذا الأساس، لا تشير الوثائق الأمنية الصادرة إبتداء من عام 1997 إلى غاية سنة 2000 المذكورة سابقاً، بشكل واضح لمسألة أمن الطاقة نظراً لتركيزها على التهديدات الأمنية ذات الأبعاد الصلبة (العسكرية)و إلى التهديدات الأمنية الجديدة، المتمثلة في مجموعات المسلحة، الناتجة عن تداعيات الحربين الأولى و الثانية في الشيشان.

إلاّ في الوثائق الرسمية ذات الأبعاد العسكرية استجابةً لمتغيرات الإقليمية والدولية المتعلقة بأمن الطاقة .ويمكن أن نلمس في العقيدة العسكرية الروسية لسنة 2000؛حيث أقر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في عهدته الرئاسية الأولى، في شهر أفريل سنة 2000، العقيدة العسكرية الروسية للجيش الروسي والتي تضمنت بصمات الاتجاه المعارض للغرب، من خلال؛ السعي إلى تقوية الجيش الروسي وتحديثه وإعادة الإعتبار لدور الأسلحة النووية الروسية كقيمة إستراتيجية في مجال الردع العسكري، كما تدعمت هذه الوثيقة ببعض الوثائق الأمنية المرافقة لها، وإدخال تعديلات لمضمونها تبعاً لإتجاه التطورات في سياقها الإقليمي والدولي، وتأثيرها على الأمن الوطني الرّوسي، ونجد ورقة الدفاع البيضاء Defence 2003 The White Paper، التي أصدرتها وزارة الدفاع العسكري الروسية في 02أكتوبر 2003 تحت توقيع وزير الدفاع الروسي سيرجي إفانوفSergei Ivanov ، و تضمنت عنوان أساسي بـ: المهام الأولية لتطوير القوات العسكرية لدولة الفيدرالية الروسية *.

و أبرز ما تضمنته من مهام، هو "إعتبار البنية الاقتصادية الروسية، قيمة أمنية للأمن الروسي وجب على الجيش الروسي وضعها كهدف أساسي في حماية الدولة الروسية" [1] ، و من ثم بداية التأسيس لأجندة أمنية خاصة بالأبعاد العسكرية للإقتصاد الروسي، المرتكز أساساً على الموارد الطبيعية بمضمونها التقليدي (البترول والغاز).

في ظل هذا السياق، تندرج الوثيقة الأمنية الصادرة عن مجلس الأمن للإتحاد الروسي SCRF المعلنة في 27 مارس 2009 والمسماة بـ:" الأسس الوطنية لسياسة الإتحاد الروسي في القطب الشمالي نحو2020

*- "the priority tasks of the development of the Armed Forces of the Russian Federation"

1 – Marcel de Haas, Op.cit., p p20-21.

و ما وراءها"*،الموقعة من طرف الرئيس الروسي السابق دميتري مدفيديف، وتتضمن 03 محاور أساسية هي كالتالي:

1- المصالح الوطنية ؛حيث تستخدم منطقة القطب الشمالي الروسي كمورد إستراتيجي للمساعدة على حل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة الروسية، اضافةً لاستخدام الطريق البحري الشمالي طريق للنقل الاقتصادي؛

2- المجال الاقتصادي والاجتماعي ويشمل توسيع وتنمية قاعدة الموارد في منطقة القطب الشمال من النفط والغاز وأنواع أخرى من المواد الخام الإستراتيجية؛

3- مجال الأمن العسكري والدفاع عن الحدود الوطنية الروسية في منطقة القطب الشمالي عبر:

أ- ضمان نظام عملياتية مواتية؛

ب- ضمان الاستدامة في الإمكانيات العسكرية اللازمة للقوات العسكرية؛

ت- حماية الحدود الروسية في منطقة القطب الشمالي عبر تشكيل قوات عسكرية خاصة وتشكيل نظام لحماية السواحل من قبل جهاز الأمن الإتحادي Federal Security Service.[1]

الفرع الثاني :الترتيبات الدفاعية الروسية تجاه التهديدات الأمنية

يرجع الاهتمام الروسي ببلورة سياسة دفاعية، خاصة بأمن الطاقة إلى الحرب العالمية الثانية، وسعي ألمانيا في عهد النازية إلى السيطرة على مصادر النفط في منطقة القوقاز ؛حيث شكلت المعارك حول مصادر الطاقة ونقلها لأغراض العسكرية أولى مدخلات التفكير الإستراتيجي بأبعاد عسكرية لأمن الطاقة و تجدد الاهتمام العسكري الروسي بقضية حماية مصادر، وشبكات نقل الطاقة على المستويين الوطني والإقليمي نظراً؛ لتصاعد التهديدات الأمنية الغير التقليدية، ممثلةً في الإرهاب العابر للحدود خاصةً الوضع في الدائرة الأمنية الآسيوية- الوضع غير المستقر- التي تشكل واحدة من أربع مناطق إستراتيجية** ذات تأثير على الأمن الوطني الروسي، إضافة إلى الأزمات الشبه الدورية لروسيا مع دول مثل أوكرانيا أزمة الغاز الأولى سنة 2006، الثانية سنة 2009، والأزمة الأوكرانية المتعددة الأبعاد سنة

* - " foundation of the russian federation national policy in the Arctic unitil 2020 and beyond"

1- Ibid.,p127 .

**- المناطق الاستراتيجية الأربع في الفكر الاستراتيجي الروسي هي كلاً من منطقة التي تضم دولاً أساسية في شرق أوربا وهي أوكرانيا وبلاروسية ومنطقة القوقاز(جورجا،أرمينيا أذربيجان،ومقاطعة الشيشان ذات الحكم الذاتي) ومنطقة آسيا الوسطى ومنطقة المحاذية للحدود الصينية في شرق آسيا،ومنطقة جديدة أدرجت متمثلة في المناطق المتجمدة من الآراضي الروسية في الشمال.

2014،التي بدأت ببعد سياسي لتتعدد إلى أبعاد مركبة، أبعاد عسكرية واقتصادية وديمغرافية شكلّت جميعها مداخل للحل والتأزم في الأزمة الأكرانية، مما أدى إلى التهديد الأمني المرتفع الإحتمالية على شبكات نقل الطاقة نحو الإتحاد الأوروبي.

ضمن هذا الإطار، يمكن من ملاحظة الاهتمام الروسي، بإدراج التهديدات الأمنية ضمن الترتيبات الأمنية الدفاعية الروسية من خلال مستويين:

1- المستوى الوطني:

انطلاقاً مما سبق، تُشكل مسألة حماية مصادر الطاقة وشبكات نقلها قيمة أمنية عالية الدلالة للأمن الوطني الروسي، وتبرز تنامي مدركات التهديد لدى الخطاب الرسمي الروسي على مستوى القيادة العسكرية الروسية؛ حيث قرر وزير الفاع الروسي سيرجي افانوف في أكتوبر 2005 ، حماية مصادر الغاز والنفط التي تستخرج بسهولة، كما أن قائد الأركان العامة يوري كوفزبوليوفيسكي Yuri Cofs Baluevsky، الذي أضاف أن الدفاع عن المصادر المعدنية لروسيا تدخل في قائمة المهام العسكرية سنة 2006.[1]

و بالرجوع إلى الوثيقة الأمنية الصادرة عن مجلس الأمن للاتحاد الروسي SCRF المعلنة في 27 مارس 2009 والمسماة بـ:" الأسس الوطنية لسياسة الإتحاد الروسي في القطب الشمالي نحو 2020 وما وراءها" نلمس عدة إجراءات، ذات أبعاد عسكرية هدفها النهائي ، حماية المصالح الوطنية الروسية في الجزء الذي تعتبره روسياً من منطقة القطب الشمالي. وذلك، تدرجاً عبر ثلاث مراحل زمنية مبرمجة في الوثيقة الأمنية وهي كالتالي:"

أ- المرحلة الأولى من سنة (2008-2010)، مرحلة تثبيت حدود الروسية في منطقة القطب الشمالي؛

ب-المرحلة الثانية (2011-2015)، إعطاء الحدود الصفة الشرعية، بموجب القانون الدولي، وبناء الهيكل الاقتصادي خاص بمنطقة القطب الشمالي على قاعدة استغلال الموارد الطبيعية المكتشفة؛

ت-المرحلة الثالثة (2016-2020)، تحويل الدولة الروسية منطقة القطب الشمالي إلى قاعدة موارد إستراتيجية روسيا، التي ستسمح لروسيا للحفاظ على دورها كقوة رائدة في المنطقة القطبية الشمالية؛

1 - Marcel de Haas, Russia's Foreign security policy in the 21st Century :Putin ,Medvedev and beyond , Op.cit.,p 68 .

؛حيث تشير التقديرات إلى أن منطقة القطب الشمالي، تختزن نسبة 30%، احتياطات العالمية من الغاز و 13 % من النفط العالمي"[1].

وتُفسر التحركات الروسية المتكررة في منطقة القطب الشمالي إلى انطلاقه في استكمال المرحلة الأولى من مراحل وثيقة الأمنية المذكورة سابقاً .وذلك من خلال؛ استعراض المؤشرات التالية:

- " إحالة روسيا سنة2001، مطالبها الإقليمية بالمنطقة القطبية الشمالية إلى الأمم المتحدة ؛
- إنشاء أمين مجلس الأمن للاتحاد الروسي نيكولاي باتروشيف,Nikolai Patrushev سنة 2004، مديرية أمنية خاصة بمنطقة القطب الشمالي؛
- إرسال البعثات إلى القطب الشمالي* سنة 2005، وفي وغرس العلم الروسي بأعمق منطقة بحرية بالقطب الشمالي سنة 2007، مع إمكانية ادراج النشاط العسكري الروسي".[2]

2-المستوى الإقليمي:

اتجهت روسيا إلى عدم إقتصار أمنها في مجال الطاقة على المستوى الوطني فقط، بل حاولت نقل وجهت نظرها حول أمن الطاقة إلى المستوى الإقليمي عبر؛ الإستفادة من عضويتها ببعض المنظمات الإقليمية، التي لها فيها ثقل سياسي، لإعتبارات منها؛ كونها عضو مؤسس وذي ثقل عسكري واقتصادي فيها مقارنة بباقي الأعضاء.ونجد ذلك متجسداً في منظمتين إقليميتين هما: منظمة معاهدة الأمن الجماعي CSTO إبتداءً من سنة 2004، ومنظمة شنغهاي لتعاون SCO، التي حاول صانع القرار الروسي ترتيب اتفاقيات ثنائية، تخدم مسعى أمن الطاقة؛ كما سعت روسيا إبتداءً من سنة 2006، إلى إبتكار إطار منظماتي دولي خاص بمجال الطاقة بين دول معينة؛ حيث عرف بـ "نادي الطاقة ENERGY CLUB ."

ويمكن تفصيل بعض النشاط الدبلوماسي الروسي على مستوى هذه المنظمات الإقليمية، ومحاولة تأسيسه لتعاون عسكري، حول أمن الطاقة بين أعضاء تلك المنظمات الإقليمية .وذلك، في سياق هدف

---

[1] – Ibid., p127.

*- بالرغم من أنه أنشيء مجلس المنطقة القطبية الشمالية بموجب إعلان إنشاء مجلس المنطقة القطبية الشمالية، الذي أنشيء سنة 1996، و يضم في عضويته كل من الدنمارك وفلندا والنرويج وروسيا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب ست منظمات أهلية محلية ،إلاّ أن الدولة الروسية سارعت سنة 2008 إلى إتخاذ إجراءات أحادية الجانب كدلالة إستراتيجية لبدأ تسارع مظاهر التنافس الإستراتيجي حول الموارد الطبيعية على المستوى العالمي.

2- Marcel de Haas., Op.cit p127.

معلن محوره أمن الطاقة مشترك بين الدول الأعضاء، مما يخدم المسعى الأساسي الغير المعلن من طرف روسيا والذي يهدف إلى:

أ- هندسة ترتيب أمني إقليمي، يغلق المجال أمام محاولات الإتحاد الأوروبي لتخفيف من حدة التبعية لروسيا في مجال الطاقة التي بلغت 30% سنة 2010، من مجمل الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي؛

ب- زيادة نفوذ السياسي والأمني الروسي على معظم الدول الأعضاء في تلك المنظمات الإقليمية التي تمثل دول الإتحاد السوفيتي السابق أغلبها.

في ظل هذا السياق، انتقل أمن الطاقة من إطاره الوطني الخاص بروسيا إلى إطار إقليمي أكثر شمولاً، يخدم المصالح الروسية على المديين القريب والمتوسط، فأمن الطاقة كمهام عسكرية لم يبقى محدداً داخل المجال الوطني لدولة الروسية، بل أُدرِجَ من مهام منظمة الأمن الجماعي منذ سنة 2004 ونلمس ذلك من خلال إستعراض المؤشرات الآتية:

أ- " إعتبار منظمة الأمن الجماعي سنة 2004، أن مسؤولياتها حماية خطوط السكة الحديدية، التي لها علاقة بمصالح الاقتصادية الإستراتيجية ؛

ب-إجراء مركز محاربة الإرهاب سنة 2005، تمريناً مزدوجاً في بحر قزوين، يتمحور مضمونهما حول حماية ناقلات البترول في المنطقة وأمن الطاقة النووية؛

ت-قيام منظمة الأمن الجماعي بتمرين عسكري في سنة 2006،على مستوى دولة بلاروسيا ومن أهدافه حماية إمدادات الغاز والبترول" .[1]

تلك العمليات المشتركة بين دول الأعضاء، أدت إلى تعزيز رؤية مفاهيمية مشتركة لأمن الطاقة بين أعضاء تلك الدول وإلى؛ زيادة الثقة بينها، مما ساهم في تقوية اتجاه الإيجابي للعلاقات مع روسيا الذي يخدم أمن روسيا الوطني.

كما سعت روسيا من خلال منظمة شنغهاي سنة 2001، و إبتكار إطار تعاوني مُمثلاً في نادي الطاقة ENERGY CLUB، الذي تأسس في موسكو سنة 2007،إلى الإستفادة السياسية والأمنية عبر

1 - Ibid . , p 68.

المنظمتين من خلال؛ تكثيف التعاون الاقتصادي في مجال الطاقة، وتبرز مظاهر ذلك عبر فحص السلوك السياسي الروسي ضمن المنظمتين و توصيفه في النقاط التالية:"

أ- الإستفادة من الإطار الإقليمي للمنظمة، الذي يجمع ثلاث دول من التي تندرج في أديبات الفكر الإستراتيجي الرّوسي بالمثلث الإستراتيجي (الصين، روسيا، الهند)،والمثلث الإستراتيجي البديل، الذي يضم (ايران الصين روسيا)، لتعزيز مسار التعاون العسكري في مجال الطاقة كهدف بعد تعزيز الترابطات الاقتصادية؛

ب- إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أن روسيا من خلال شركة غاز بروم الروسية، تُحضّر لمساعدة في بناء خط أنابيب للغاز الطبيعي، يربط بين ثلاث من أعضاء منظمة شنغهاي لتعاون إبتداءً من إيران مروراً باكستان ووصولاً إلى الهند ؛

ت- إدراج قضايا المتعلقة بالطاقة في أجندة قمة منظمة شنغهاي لتعاون في جوان 2006؛

ث- دعوة الرئيس فلادمير بوتين في يوم 15 سبتمبر 2006، باجتماع على مستوى مجلس المنظمة المنعقد بـ "مدينة ديشنب" عاصمة طاجكستان، لتقرير سياسة طاقة مشتركة كأولوية في مسائل التعاون في مجال الطاقة؛

ج- تأسيس نادي للطاقة ENERGY CLUB بموسكو في 03 جويلية 2007، لتنظيم قدرات منظمة شنغهاي للتعاون على مستوى كل من الدولة المُنتجة والمستهلكة و دول العبور للتنسيق إستراتيجيات الطاقة مع مساعدة في زيادة أمن الطاقة"؛[1]

كما أن الإعلان الصيني الروسي المشترك في 1 سبتمبر2014، في الشروع ببناء خط للنقل الغاز من منطقة سيبيريا إلى الصين تحت مسمى قوة سيبيريا Siberia power ، سيبدأ تشغيله في سنة 2018، تقدر، "قيمة عائداته المالية بـ 400 مليار دولار، وهو إتفاقية بيع الغاز على مدى30عاماً، لتزويد الصين بـ 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من خلال ما يسمى الطريق الغربي western route ، من شأنه حسب الرئيس الروسي فلادمير بوتين أن يعطي موسكو القدرة على؛ تحويل إمدادات الطاقة الغرب

1 -Ibid., p p: 70-69.

أوالشرق كما يراه مناسبا، سيتيح لنا مزايا كبيرة في تدفقات الغاز، وهذا يتوقف على الوضع في سوق العالم" [1].

وبالرغم من التوجه الروسي إلى؛ نقل أمن الطاقة من إطاره الوطني إلى إطار إقليمي، متشكلاً على مستوى البنية؛ من وحدات سياسية متباينة القوة في سلم ميزان القوى الإقليمي، إضافة للتباين النظم السياسية القائمة بتلك الدول (نظام سياسي الصيني الشيوعي، جمهورية إيران الإسلامية)، وما ينتج عنه من إختلاف المحتمل في الأهداف الإستراتيجية الوطنية الخاصة بكل دولة، إلاّ أن الدولة الروسية، تسعى إلى الإستفادة من الوضع الإقليمي والدولي المناهض لسياسات الأمريكية، خاصةً على المستوى العسكري، للحد ما أمكن من عوامل تفكك المثلث الإستراتيجي الروسيRussian Strategic triangle، الذي تسعى لإقامته لإستعماله :

– كأداة على المستوى الإستراتيجي طويل المدى، تعديلية للبنية الجيوسياسية العالمية، التي تؤشر في الوقت الرّاهن باستمرار قوة الأمريكية على المستويين العسكري والاقتصادي؛

– كترتيب أمني على مستوى الإقليمي، يقاوم التدخلات الأمريكية، وكذا سعي الإتحاد الأوروبي لإختراق الدائرة الأمنية الروسية في مجالها الآسيوي، بعد نجاحه المُسجل في الأزمة الأوكرانية لسنة 2014.

لكن الملاحظ، أن منظمة شنغهاي للتعاون، لا تمتلك قوات رد سريع RAPID REACTION FORCES أو قوات ملحقة بأمن الطاقة، كما أن بلورة تعاون بين منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، عبر الإستفادة من نادي الطاقة كمدخل لتسهيل المسار تعاوني، لايزال قيد البحث النظري[2].

بناءً على ما سبق، لا يعتمد صانع القرار الإستراتيجي الروسي على الترتيبات الأمنية والعسكرية وحدها في عملية بنائه لعوامل التأثير الإستراتيجي تجاه دول الإتحاد الأوروبي .إذ يرتكز كذلك على إدارة

1 - Keith Johnson, Hammered by the West :"Putin Turns East ",Foreign Policy 24/09/2014,Available at ; http://foreignpolicy.com/2014/09/18/hammered-by-the-west-putin-turns-east

2– Marcel de Haas , Russia's Foreign security policy in the 21st Century :Putin ,Medvedev and beyond, Op. Cit. p 70.

موارده الطبيعية المتعلقة بترتيبات إقتصادية خاصة بقطاع الطاقةعلى المستويين الداخلي والخارجي، مما يكسب الدبلوماسية الروسية أداة فعالةً لتأثير في المجال الخارج القريب.

المبحث الثاني : الترتيبات الاقتصادية الروسية في مجال الطاقة

تسعى الوحدات السياسية، منذ نشأتها إلى تحقيق الأهداف التي تخدم مصالحها الوطنية، سواء من منطلق الحرب أو من منطلق التعاون، ويتحدد ذلك انطلاقاً من؛ القراءة العقلانية لصانع القرار لمعطيات القوة ضمن المستوى الوطني مقارنة بالوحدات أو التكتلات على اختلاف طبيعتها (سياسية، اقتصادية، عسكرية، الثقافية)، التي تتعاون معها أو تتنافس ضدها حول قضايا وحدوية البعد أو مركبة الأبعاد.

ضمن هذا السياق، يسعى صانع القرار الروسي إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية بحسب أولوية أهميتها في أجندته لإسترجاع مكانته الدولية كوحدة سياسية مرجعية ضمن التفاعلات بين الدول خاصة على مستوى الإقليمي، أو ما يصطلح عليه في الأدبيات الإستراتيجية الروسية بالخارج القريب، الذي كان يشمل المجال السوفيتي السابق، المركّب من منطقة آسيا لوسطى ومنطقة شرق أوروبا، إلاّ أن ظهور متغيرات دولية جديدة، كتوسع الإتحاد الأوروبي نحو الشرق أوروبا ووصولاً إلى حدود روسيا الإتحادية، فرض ضرورة إدخال منظمة الإتحاد الأوروبي ضمن سياق رسم الإستراتيجية الروسية، الموجهة نحو منطقة الخارج القريب، والتي تتمحور حول ضرورة تأكيد النفوذ الروسي بها، وضمن مسار أوسع، يُحاول التحكم الاستراتيجيStrategic control بدول المُشَكِّلة لها، ولمخرجات سلوكها السياسي ولإستعمالها كأداة للتعديل سلوك الإتحاد الأوروبي نحو روسيا، خاصةً ضمن سياق أزمات إقليمية أو الدولية .

ضمن هذا الإطار، يمثل متغير أمن الطاقة، عاملاً محورياً في إستراتيجية الروسية المتبعة تجاه الإتحاد الأوروبي، الذي يعتبر متغير الطاقة كمحدد جامع، أَسَسَ لنواة نجاح مسار التجربة التكاملية الأوروبية منذ سنة 1951،إنطلاقاً من هذا الأساس، ارتكز صانع القرار الروسي لمحاولة التأثير على سياسات الإتحاد الأوروبي من خلال؛ الترتيبات الاقتصادية على المستويين الوطني والإقليمي .

المطلب الأول: المستوى الوطني

يُبرِزُ مدى القرار العقلاني الروسي تجاه الإتحاد الأوروبي عبر؛ إدراكه لحاجة الاقتصاد الروسي لمواصلة تنميته الاقتصادية، خاصةً في مجال صناعة الغاز والنفط الروسي عبر الإستثمارات الأجنبية

المباشرة، خاصة من دول الإتحاد الأوروبي في هذا القطاع الطاقوي الحيوي لأمن الوطني الروسي و سعياً لترقية الصناعة الطاقوية الروسية، وزيادة انتاجيتها الإجمالية خاصةً من الغاز والنفط .

من هذا المنطلق، للقيام بتحقيق هذا الهدف الاقتصادي، دون تعريض الأمن الاقتصادي الروسي للتهديد المحتمل من سيطرة الكاملة لشركات أجنبية أو المحلية من القطاع الخاص على قطاع الطاقة الروسي الحيوي لأجندة الرجوع التدريجي لروسيا كقوى كبرى على المدى الطويل، وللحفاظ على نفوذها في مجالها السوفيتي السابق، هندس صانع القرار الإستراتيجي الروسي، ترتيبات قانونية وسياسية لحماية أمن الطاقة الروسي، و موازنةً مع تحقيق الأهداف الروسية السابقة الذكر.

الفرع الأول: البُعد القانوني و وطنية الطاقة

و إنطلاقاً من محورية الدور المتعدد الأبعاد، الذي يمثله قطاع الطاقة في الإستراتيجية الرّوسية على المديين المتوسط والطويل. و انطلاقاً من مستويات التهديد المحتمل التي يمثلها سيطرة الشركات الأجنبية أو الشركات المحلية من القطاع الخاص تتبع أجندة خاصة بها، مضرة بأمن الوطني الروسي، تم إدراج نوعين من الترتيبات الوطنية لحماية الموار الطاقة الوطنية الروسية، خاصة ما تعلق منها بالنفط والغاز، يمكن إستعراضها وفق التالي:

1- المنطلقات القانونية في حماية الموارد الطبيعية الروسية :

تدرجت المنطلقات القانونية في مجال حماية الموارد الطبيعية، إرتكازاً إلى مدى سموها القانوني وإلى درجة أهميتها الإستراتيجية ، التي أكسبتها وزنها النسبي بين الوثائق الرّسمية الروسية المّنظمة والمؤسسة لسياسات الروسية الوطنية، خاصةً على المستوى الاقتصادي:

أ- الدستور الرّوسي الذي تشكل المادة 114 من الفصل السادس المنظم لعمل الحكومة الفدرالية منه، الإطار التوجيهي لغيره من القوانين الاقتصادية الروسية، والتي نصّت على أن : " تقوم حكومة الإتحاد الروسي بتنفيذ تدابير لتأمين الدفاع عن البلاد، وأمن الدولة، وتنفيذ السياسة الخارجية للاتحاد الروسي"[1]، فعلى الرغم من عدم إشارة الواضحة لمضمون حماية الموارد الطبيعية، إلاّ أن مجموع

1 - Constitution , Constitution of The Russian federation ,27./10/2014,Available at: http://www.constitution.ru/en/10003000-07.html

الوثائق الأمنية والعسكرية الروسية الصادرة إبتداءً من عام 2003، قد وثّقت للبعد الأمني للموارد الطبيعية خاصة ما تعق منها بقطاع الطاقة .

بالإستناد إلى هذا الأساس، نجد أن الإطار القانوني العام المُنظم لإستغلال الموارد الطبيعية الروسية، يعود تاريخ تأسيسه إلى سنة 1992، قانون مؤقت منظم لعملية الاستغلال، الذي خضع بدوره لسلسلة من التعديلات إبتداءً من عام سنة 1994، عبر" مرسوم حكومي تحت رقم 1418 والذي يحدد طبيعة التراخيص القانونية، التي تمنحها المؤسسات الروسية الرسمية للمستثمرين الأجانب في الموارد الطاقة ، ويندرج فيها إصلاح البنية التحتية لقطاع الطاقة مثل "إصلاح المرافق والمعدات الطاقة، تخزين النفط والغاز والمنتجات المشتقة منها وشبكات توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية والوقود"[1].

و إضافة إلى القانون الإتحادي الخاص بالاستثمارات الأجنبية في الإتحاد الروسي رقم 160في 09 جويلية 1999.الذي إتسم بالمرونة مع مسائل الاستثمار الأجنبي نظراً؛ لسياق الأزمة الاقتصادية الروسية لعام 1998، إلاّ أنه عُدِّلَ بالمرسوم الرئاسي سنة 2006*، لنوعين من الأسباب ؛أسباب اقتصادية، تمثلت في إرتفاع أسعار النفط العالمية، وتزامن ذلك مع أزمة الغاز الأولى مع أوكرانيا،أسباب أمنية، تمثلت في إدراج حف شمال الأطلسي مسألة أمن الطاقة ضمن إهتمامات الحلف في قمة ريغا 2006، أسباب سياسية ذات محتوى أيديولوجي، متعلقة بتغير توجهات النخب السياسية الحاكمة و رؤيتها لمسائل التعاون مع الكتلة الأور أطلسية، على المستوى الخارجي وإستكمال ذلك، بإعادة إسترجاع الدولة سيطرتها في النشاط الاقتصادي على مستوى القطاعات الحيوية الذي يشكل قطاع الطاقة أهمها .

ب- تعتبر الوثيقة الرّسمية الروسية التي وافقت عليها حكومة الإتحاد الروسي سنة 2008 و المُعنونة بـ : " بالإستراتيجية الاقتصادية الروسية RUSSIA STRATEGIC ECONOMIC 2020 "[2]،

1-Consulate General of the Russian federation in Mumbai ," the enabling environment for foreign investment in the Russian: Legal Framework", (Bombay), India Report:,25/10/2014,Available at *:*
http://www.russiaconsulmumbai.mid.ru/report.html

*- جاءت المرسوم الرئاسي، كنتيجة لمسعى الرئيس فلاديمير بوتين سنة 2007، قبل نهاية ولايته الرئاسية الثانية وكتطوير لوثيقة استراتيجية الروسية للطاقة سنة 2003،التي وضّحت ضرورة الإستناد إلى الوزن النسبي التاثيري، لأداة الطاقوية بين أدوات السياسة الخارجية الروسية للتأثير الجيوسياسي.

2 - Ministry of Economic development Russia ,"Russia strategic Economic" 25/10/2014,Available at:

http://economy.gov.ru/wps/wcm/connect/economylib4/en/home/activity/sections/foreignEconomicActivity,html

والتي تم إعدادها من قبل وزارة التنمية الاقتصادية الروسية، جاءت لتحقيق مجموعتين من الأهداف، أهداف خارجية، تتصدرها ضرورة تعزيز التجارة والنفوذ السياسي للدولة على مستوى التجارة الدولية، لتصل إلى روسيا لخامس إقتصاد عالمي في حدود سنة 2020، يتطلب تطوير الاقتصاد الروسي إرتباطاً مع ضرورة تحقيق نموذج مبتكر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[1]، مرتكز على قطاع الطاقة كقيمة اقتصادية كمرحلة أولى .

2- الترتيبات القانونية تجاه الاستثمار الإتحاد الأوروبي داخل روسيا:

أحدث الإطار القانوني لحماية الموارد الطبيعة الوطنية الروسية، مجموعة من الآثار القانونية الإجرائية، التي نظّمت عملية الاستثمار الأجنبي، خاصةً الاستثمار الأوروبي الخاص في القطاع النفط والغاز، ويمكن إبراز أهم مظاهر ذلك وفق ما طرحه أحد المتابعين لشؤون الاستثمار الأجنبي بروسيا والباحث بجامعة الروسية MGIMO سيرجي سيلفرستروفSergey S. Seliverstov وذلك ، وفق ثلاث محاور تتمفصل وفق الآتي:

أ- مساهمة الدولة الروسية في العمليات الأساسية، للتنقيب والإستخراج وإنتاج ونقل النفط والغاز التي تقوم بها الشركات الأجنبية، مقابل إعطائها التراخيص اللازمة، إضافة على إستحواذها على نسبة من 50%[2]، من أسهم الشركات الأجنبية، التي تنشط في المناطق المسموح بها النشاط الاستثماري، و يُحظر عليها في المناطق المحظورة التي حددها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في القانون الفدرالي الروسي في نوفمبر 2003، بأنها من أسرار الدولة نظراً لكونها مناطق نفط وغاز تقع في المنطقة العسكرية، مناطق تشكل خزاناً إستراتيجياً من الطاقة للإمداد العسكري[3] .ونتيجة نسبة

1 -Andrew c.kuchins and Amy beavin,Anna Bryndaz , RUSSIA'2020 STRATEGIC ECONOMIC GOALS and the role international integration. (Washington: center for international studies 2008). p 0 1.

2 - Sergey. S, Seliverstov , "First Groningen-Moscow Conference on EU-Russian Energy Law: Energy Investments in the EU and Russia: Investment Regulation under the Third Energy Package and the Russian Law on Foreign Investments in Strategic Sectors",24/10/2014,Available at :

http//: www.rug.nl/research/...centre.../s.seliverstov.pptx, p 06.

3 - Conseil Français de l'Energie , "les nouveaux enjeux géopoltique et economiques de la coopération énergétique entre l'Union Européenne et la Russie" Rapport , Novombre 2007, Available at :
http://www.wec-france.org/DocumentsPDF/RECHERCHE/48_Rapportfinal.pdf, p 30.

المساهمة المذكورة أعلاه، تتمكن الدولة الروسية من القدرة على التأثير في مجلس إدارة الشركة لاتخاذ القرار المناسب لمصالح الدولة الروسية، وانتظاماً مع ما سبق، يمكن إدراج الجدول توضيحي لحجم مساهمة الدولة الروسية عبر شركاتها الوطنية في مشاريع الاستثمارية في قطاع الطاقة ونأخذ كنموذج مشروعا سخالين 1 وسخالين 2.وذلك في الجدول أدناه:

جدول رقم (05): حجم مساهمة الدولة الروسية عبر شركاتها الوطنية في مشاريع إستثمارية ضمن قطاع الطاقة

الحقل/ مجال العقد	المستثمر ونسبة الاستثمار	عميل المشروع	المشروع
Chayvo, Odoptu and ArkutunDagi	– شركة إكسون موبيل ونافتوغاز وشركة LTD نسبة المشاركة 30%؛ – شركة المجمع الياباني SODECO 30%؛ - شركة روزنفط روسيا Rosneft (Russia عبر شركات تابعة لها : RN-Astra بنسبة 8,5% – شركة akhalinmorneftegaz-Shelf (Russia بنسبة 11,5% شركة فيدش الهندية ONGC Videsh Lt بنسبة 20%.	إكسون موبيل Exxon Mobil نافتوغاز Neftegaz باهاماس LTD	سخالين1 Sakhalin I
Piltun-Astokhskoye and Lunskoye fields	- شركة غاز بروم سخالين وشركة الهولندية BV (شركة غاز بروم،50%+1)؛ شركة شال سخالين المساهمةBV التابعة لـ :(شركة رويال دوتش شال،الهولندية البريطانية نسبة 27%+1) - شركتي ميتسوي سخالين المساهمة وشركة BV الهولندية التابعة لـ: (شركة ميتسوي وكاو co ,ltd،اليابانية نسبة 12,5%؛	–شركة سخالين للاستثمار Energy(Sakhali Investment Company Ltd. –شركة سخالين للطاقةSakhalin) Energy (Bermuda	سخالين 2 Sakhalin II

Source : Central Bank of Russia, "Production Sharing Agreements, Twenty-Fourth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics", Russia (Moscow), October 24–26, 2011, BOPCOM,11/17,29/10/2014,Available at :

https://www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2011/11-17.pdf , p10.

ب- ضمان خبرة 05 سنوات داخل الأراضي الروسية؛

ت- السيطرة على شبكات نقل الغاز والنفط الصادرة من دولة الإتحاد الروسي و محاولة الإبقاء على التحكم في شبكات نقل خارج الإتحاد الروسي الموروثة عن الإتحاد السوفيتي السابق؛إعادة الصياغة، مثل شبكة المُمتدة لشركة للغاز بروم ؛

ث- لا باب مفتوح للدول الأوروبية في ميدان الاستثمار في المكامن الغاز والنفط الروسي و التي تتبنى إجراءات لحماية سوقها الوطنية[1] ، من توسع شركات روسية وطنية في مجال الطاقة كشركة غاز بروم GAZ PROM أو شركة النفط الروسية لوك أويل، وساعدة هذه المحاور المُدرجة في البنية القانونية لحماية الموارد الطبيعية الخاصة بالنفط والغاز، صانع القرار الروسي على الإستناد إلى إطار قانوني وتنظيمي في عملية منع أي تهديد محتمل لمكون أساسي من مكونات القوة الشاملة الروسية.

الفرع الثاني: البعد السياسي، مسارات تحكم الدولة بقطاع الطاقة الروسي

اعتمد صانع القرار الروسي في مسار تحكمه بقطاع الطاقة على المنطلقات القانونية الأساسية، لشرّعَنة ذلك المسار، لكن فرضت عملية التحكم ضرورة استكمالها بعدة إجراءات عملية أخرى، تشمل السيطرة على محورين أساسين في قطاع الطاقة الروسي يتجسدان في (صنع القرار على مستوى شركات الطاقة الرئيسية و وطنية البنية التحتية الإستراتيجية).

1- التحكم بقرارات شركات الطاقة الروسية :

مرّة عملية التحكم بتأثيرات عدة عوامل أهمها؛ بدايةً تُشَكل صناعة النفط محور التجاذبات بين النخب السياسية الروسية، وإستخدمنها في تعزيز البقاء و التماسك السياسي؛ مروراً ؛ ببصمة التسعينات من القرن الماضي ففي أول مرة في التاريخ روسيا، بدأت خصخصة قطاع النفط، وفي المقابل في سنة 2013، تُكمل شركة روز نفط الروسية أكبر صفقة في تاريخ العالمي للنفط، بامتلاكها شركة البريطانية TNK-BV بـ 60 مليار دولار أمريكي، كانت تتحكم 4% سنة 1990، لتصبح شركة روز نفط الوطنية أكبر شركة وطنية لإنتاج النفط في العالم، تساهم تقريباً بـ 40% من الصادرات الروسية؛ و وصولاً إلى ظروف تغوُلْ حكام المناطق على حساب المركز الروسي موسكو، وسعيها للاستناد لمتغير الطاقة النفط والغاز، كما أثّرت في مسار الخصخصة عوامل عديدة:

1 - Sergey. S, Seliverstov , Op.Cit. p p 06-11.

أ- **مرحلة الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسن سنة 1995** ؛ من خلال مشروع المساهمة مقابل الإعارة بالمزاد العلني Loans-for-Shares Auction، والتي يمكن إستعراض مضمونها في الجدول أدناه:

جدول رقم (06): نسب مساهمة شركات المحلية والدولية في الميزانية الروسية سنة 1995.

التاريخ	الشركة	نسبة المساهمة (%)	المساهمة في ميزانية روسيا (مليون دولار الأمريكي)	الشركة المشترية
07 ديسمبر	لوك أويل	05	141	لوك أويل
07 ديسمبر	سيدانك، حالياً جزء من شركة TNK-BP	51	130	مجموعة ألفا مع بنك MFK
08 ديسمبر	يوكوس	45	159	شركة مينتاب بواسطة شركة لقينا Laguna
28 ديسمبر	سيرقيتنفاتغاز	40.12	88.9	سيرقيتنفاتغاز
28 ديسمبر	سيبنفط (حاليا جزء من غازبروم)	51	100.3	نافتياناي وفينانسوفاي

Source: Ahmed Mehdi, Shamil Yenikeyeff,Governor,Oligarchs,and Siloviki:oil and power in Russia ,France: ifri Russai/Nis center,Russie.Nei.Visions n°68.february 2013,24/10/2014,
http://www.ifri.org/?page=detail-contribution&id=7521&id-provenance=88&provenance-context-id=3 , p 09.

من أهم ما ميز مرحلة الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسن ما يلي:

- "الموازنة بين تجاذبات النخب السياسية السائدة، محور المحافظين –الليبراليين ؛

- محور المحافظين نخبة الرسمية الأمنية، جيل جديد من الليبراليين(النخبة المالية – الصناعية)؛
- سعي الرئيس يلتسن إلى إدارة كل مرحلة، بتحالفاتها لصنع البقاء في السلطة؛ وبقاء توازنات السياسية بين النخب والقوى السياسية في البلاد؛ ومحاولة الخروج من الأزمة الاقتصادية عبر مسار الخصخصة؛ و إستغلال أولغار شيات الشركات(يوكوس، سيبنفط) لمرحلة الخصخصة للسيطرة على قطاع النفط "[1].

ب-مرحلة بوتين – مد فيديف:

بدأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال العهدتين الأولى والثانية، بتغيير التوازنات السياسية بين النخب السياسية وإستمراية ذلك في العهدة الرئاسية لدمتري مدفيديف من خلال:

- "بداية إعطاء القوى الليبرالية، مهمة الخروج من الأزمة الاقتصادية من خلال؛ وضع كل من ألكسي خودرين Aleksey Kudrin وزيراً للمالية وجيرمن غريف German Gref وزيراً للإقتصاد ومن خلال وضع نظام ضريبي بسيط وفعال تجاه خاصة الشركات ؛
- فتح النافذة أمام النخبة الأمنية السلوفيكي –على رأسهم إيغور سيشن Igor Sechin– للوصول إلى مراكز القرار تدريجياً وإبعادهم للوبي النفط في البرلمان الروسي. وذلك، على المدى القصير وعلى المدى الطويل، للوصول للإستقرار في الميزانية؛
- السيطرة على القاعدة المالية الصناعية، التي حصل عليها إيغور سيشن من تفكيك يوكوس سنة 2004 ، عبر إصلاح النظام الضريبي وملاحقة التهرب الضريبي، لصالح النخبة السياسية السلوفيكي، إضافةً إلى قطع الروابط التقليدية،التي كانت تجمعها مع المجتمع البنكي المستفيد؛
- نتج عنه رجحان توازن القوى بين النخب السياسية لصالح النخبة السياسية، التي ينتمي إليها الرئيس الروسي و مواصلة النشاط السياسي لخدروفيسكي في الفترة 2000–2002، أدى إلى تسريع تصفية شركة يوكوس.

وفي عملية الموازنة بين مجموعات النخب السياسية الروسية من بين القضايا، التي أخذت جزءً مهماً من سياسات الكرملين، كانت إعادة بناء قطاع الطاقة، القضية الأبرز في أجندة الرئيس الرّوسي من خلال؛ نوعين من الأهداف هما: السيطرة على الشركات طاقة، وضمان عائدات النفطية للخزينة الروسية .وضع سناريو سنة 2004، لدمج بين شركتين هما شركة غاز بروم وشركة روزنفط، إلاّ أنه تم الإستحواذ

1- Ahmed Mehdi and Shamil,Op,cit,pp9-11.

على شركة يوكوس من طرف شركة روزنفط في ديسمبر 2004، لتصبح رأس مالها بـ:9.35 مليار دولار، أي ثالث شركة في ميدان النفط بعد كل من شركة نفتوغاز ومجموعة baikalfinansgrup P؛"[1]

ويمكن إبراز مدى التحكم والتأميمControl and Renationalization من طرف النخبة السياسية المحافظة السلوفيكي، عبر الجدول أدناه:

جدول رقم (07): مدى توسع تحكم النخب السياسية المحافظة على مستوى الشركات الروسية الخاصة و الحكومية الحيوية لدى الإقتصاد الروسي بين سنة 2004 إلى سنة 2006.

الشركات الروسية متعددة النشاطات	المالكين الجدد	التأميم من سنة 2004إلى سنة2006	نسبة مشاركة الدولة بـ (%)
Yugansneftegaz	Rosneft	Dec. 2004	100%
Sibneft Oil	Gazprom	Oct. 2005	51%
AvtoVaz Automobile	Rosoboronexport	Nov. 2005	2%
Kamaz Diesel Trucks	Rosoboronexpor	March 2006	100%
VSMPO-Avisma	Rosoboronexport	Feb. 2006	Under pressure
Titanium	United Aircraft United	Feb. 2006	75%
Gorbunov -Kazan Aircraft	Aircraft United United	Feb. 2006	100%
Sukhoi Aviation	Aircraft United Aircraft	Feb. 2006	51%
Gagarin Komsomolsk on Amur Aircraft	United Aircraft United	Feb. 2006	25.5%
Ilyushin Aviation Sokol Aircraft	Aircraft United Aircraft		38%
Sokol Aircraft	United Aircraft United		25.5%
Chkalov Aircraft	Aircraft United Aircraft		65.8%
Tupolev	United Aircraft Aircraft		100%
OMZ Heavy Machinery	United Aircraft		100%
Kamov Helicopter			75%
Transneft Pipeline			38.1%
Svyazinvest Telecom			51%
			52.7%
			32%

Source: Marshall .I.Goldman , Petrostate :putin power and the New Russia,(New york:Oxford University Press,2008) . p134.

كما ثبّت الرئيس الروسي فلادمير بوتين كل من "شركتي روزنفط وغاز بروم لليبراليين، لتصبحا كسلاح في يد الكرملين وجزء من قطاع الطاقة الروسي ؛ و قدمت شركة روزنفط سنة 2006، عرضاً متمثلاً في

1 -Ibid. p 13.

عرض مساهمة في الشركة بـ 14,80%، يسمى(Initial Public Offering(IPO؛أي العرض العام التمهيدي؛ وذلك سعياً إلى تحقيق ثلاث أهداف أساسية :

- إعادة تنظيم الأصول المادية، التي استحوذت عليها شركة روزنفط من شركة يوكوس السابقة؛
- تأمين الوصول إلى الأسواق المالية العالمية؛
- تعزيز الروابط مع الشركات الأجنبية كشركات بريتش بريتش بتريليوم وشال "[1]

كما طلب فلاديمير بوتين من الحكومة الليبرالية، مساعدة الشركات الطاقة مثل شركة روزنفط في خصخصة الجزئية لرأسمالها عبر صيغة IPO ،الأمر الذي ساعدت رؤى الليبراليين من أمثال وزير جيرمن غريف German Gref وزير التنمية الاقتصادية و رئيس مجلس إدارة روزنفط في إستراتيجيات الإستثمارية لتحسين المزدوج للتعاون الحكومي و الشفافية؛ وما إن إستكملت صيغة IPO،حققت النخبة السياسية المحافظة ، تأمين المدخل للمؤسسات المالية الغربية والتعاون مع العالم، هذه العملية، أدت إلى إلغاء المدخل الغربي للكرملين عبر النخبة السياسية الليبرالية. و نتيجة لذلك، لأول مرة في تاريخ روسيا ما بعد السوفيتية، تم:

- "تساوي النخب السياسية الأمنية والليبرالية من؛ حيث التأثير مع إستناد فلاديمير بوتين على نفوذه المؤسسي كحكم بينهما.
- نشوء أولغار شيات جديدة تحت السيطرة، معظمهم من زملاء ST.PETERSBURG أغلبها في شركات قطاع الطاقة واستمرارهم في التوسع نحو شركات خارج القطاع الطاقوي ؛
- بدأ إرتخاء تحكم الدولة بشركات الطاقة الرئيسية نظراً: لعوامل ذاتية وموضوعية، عوامل ذاتية متمثلة في الجيل الجديد من النخب السياسية الروسية المدمجة، التي هي أكثر برغماتية و عوامل متعلقة بقِدم شبكات نقل النفط والغاز الروسية وحاجتها لصيانة، وأسباب مرتبطة بضرورة، إستثمار في حقول النفط والغاز الجديدة في الأراضي الروسية الصعبة الاستغلال ، القطب الشمالي ومنطقة سيبيريا الشرقية؛ أما العوامل الموضوعية، مرتبطة بشروط الدخول في المنظمة العالمية لتجارة WTO وضرورة تحرير السوق الروسي خاصة على مستوى سوق الطاقة؛ بِدءْ، إستثمار شركة الأخوة رتانبرغ بمبلغ مالي قدره 347 مليون دولار في بناء أصول لشركة غاز بروم"[2] .

1 -Ibid . p 14.
2 -Ibid. p 14.

2- التحكم في البنية الإستراتيجية لقطاع الطاقة الروسي:

وفقاً للقانون الإتحادي 19 جولية 1995، فإن نقل النفط والمنتجات من النفط والغاز، وأنابيب نقلها من الاحتكارات الطبيعية لدولة الروسية، رغم الخصخصة الجزئية في عهد الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسن، لخطوط أنابيب النفط والغاز المملوكة لشركتي ترنسنفط وشركة غاز بروم، والذي تم إقرار قانون جديد سنة2005، في العهدة الثانية لرئيس فلاديمير بوتين، وينص على إتفاقيات الامتياز بين الإتحاد الروسي والكيانات التابعة لها والشركة (الروسية أو الأجنبية) والتي بموجبها تقوم الأخيرة ببناء أو إعادة تأهيل البنية التحتية للنقل، وتشغيلها مقابل دفع رسوم الامتياز وتُنظم هذه العملية تلازماً مع ما يحدده القانون الإتحادي المؤرخ في 21 أكتوبر 2004، الذي يضمن سيادة الدولة الروسية بعد إنتهاء عملية (التصليح أو البناء المتفق على أحدهما)،

وفي ظل هذا السياق، تتوضح مظاهر سيطرة الدولة الروسية على شبكات الناقلة للنفط والغاز عبر شركات عاملة في قطاع الطاقة أهمها، شركة ترنسنفط و شركة غاز بروم.

أ- **شركة ترنسنفط**: Transnet

تتحكم شركة ترنسنفط البترولية الروسية الحكومية على 47.000ألف كيلومتر من شبكة نقل المنتجات الروسية؛ حيث تَحظر الدولة الروسية بناء شبكات نقل نفط خاصة بديلة على أراضيها، على الرغم من سعي الإتحاد الأوروبي إلى الضغط على الحكومة الروسية لتحرير القطاع الطاقة بالكامل، إلاّ أن تصريح رئيس الوزراء السابق ميخائيل كاسيانوف Mikhail Kasianov (2000-2004)،يدل إلى أن الحكومة لن ترضخ، " يُمكن للشركات أن تشارك في تمويل البنية التحتية في مقابل انخفاض التعرفة للوصول إلى الشبكة "[1]؛

ب-تعزيز سيطرة شركة غاز بروم Gazprom بموجب القانون الروسي:

تعتمد شركة غاز بروم في نقلها للغاز الطبيعي على نظام نقل للغاز، يطلق عليه اسم "نظام نقل الغاز الموحّد Unified Gas Transportation System، يعتبر الأكثر أهمية في العالم، والتي تبرز في يبلغ طوله 153.300 سنة 2007، ليصل إلى 186.000ألف كلومتر سنة2014 ، ليصبح شبكة

1- Conseil Français de l'Energie Conseil Français de l'Energie , "les nouveaux enjeux géopoltique et economiques de la coopération énergétique entre l'Union Européenne et la Russie", Op cit ,p 43.

تخترق دول أوربا الشرقية، إضافة إلى أكثر من 263 محطة ضاغطة[1]، واستكمالاً، لسيطرة الدولة الروسية على شبكة نقل الطاقة على المستوى الداخلي، أنشأت لجنة الطاقة الروسية؛ تنظم عمليات التصدير عبر الأنابيب الغاز نحو الخارج، كما أقرّ البرلمان الروسي سنة 2006، قانوناً يضمن الحق الحصري لشركة غاز بروم في تصدير الغاز الطبيعي الروسي، وذلك كعمل إستباقي لتقويض أي تصديق محتمل لميثاق الطاقة مع الإتحاد الأوروبي الذي يتضمن تحرير الكامل لسوق الطاقة الروسي.

إلاّ أن نظام الموحد لنقل الغاز الطبيعي USG، لا يشمل عقود المساهمة في الانتاج PSA التي تنظم استغلال مشاريع سخالين بنسخه المتعددة، سخالين1، سخالين2.

على الرغم من المسعى الرسمي الروسي للسيطرة على القطاع الطاقة الروسي، والارتكاز عليه كأداة مزدوجة متعلقة بضرورات التنمية الاقتصادية الداخلية، والحفاظ على الأمن الوطني الروسي ، عبر التحكم في أغلب عمليات الاستخراج والنقل، ووصولاً إلى التسويق التجاري للنفط والغاز، وذلك من خلال آلية وطنية الطاقة، إلاّ أن ضمان حماية أمن الطاقة الروسي، والمتعلق بأمن الطلب، مرتبط باستكمال عمليات متعددة المراحل على المستوى الخارج القريب، ووصولاً إلى الدول أو الفواعل الدولية المستهلكة للطاقة، والتي من بينها الإتحاد الأوروبي .

المطلب الثاني: المستوى الإقليمي

تقتضي عملية التأثير الروسي في الإتحاد الأوروبي، الإعتماد على متغير الطاقة ، كما تقتضي إستمرار عملية التأثير، التحكم في مجموعة من المتغيرات، التي تؤثر في أمن الطلب بالنسبة لروسيا الإتحادية، والتي من بينها تداخل الديناميكي بين ثلاث نقاط أساسية، تشكل منطلقات كل منها تأثيراً في استقرار أمن الطلب الروسي، ويمكن إبرازها على الشكل الآتي:

1- أمن الإمدادات من خلال دول العبور الأساسية نحو الإتحاد الأوروبي؛

2- استمرارية أمن الطلب من خلال التحكم في سوق الطاقة الأوروبية؛

3- الاستثمار في أسواق الطاقة جديدة للحد من إستراتيجية التنويع الأوروبية؛

يمكن إدراج هذه المتغيرات الثلاث ضمن إطار جغرافي يعرف بالمنطقة الما بعد السوفيتية، وبالتحديد في دول الثلاث الفاصلة بين الإتحاد الأوروبي وروسيا، متجسدةً في كل من أوكرانيا روسيا البيضاء

1 - Gazprom company ,"about Gazbrom",05/11/2014,Available at : http://www.Gazprom.com/about/html

ومولدفا بالرغم من أن قائمة الدول الأوروبية، التي تفصل بين القوتين الإقليميتين تتسع إلى أكثر من ذلك، إلاّ أن الأهمية المتعددة الأبعاد لهذه الدول، تبرز من عدة أبعاد أساسية:

1- بعد إستراتيجي متمثلاً ، في العمق الأمني المتبقي لروسيا بعد توسعات الكتلة الأور أطلسية بمضامينها الصلبة حلف الناتو والناعمة الإتحاد الأوروبي كقوة معيارية واقتصادية؛

2- بعد الاقتصادي، متجسداً في مرور خطوط نقل الطاقة الرئيسية للاتحاد الروسي عبر تلك الدول، خط دروزبا النفطيDruzhba oil pipeline *ومجمل شبكات نقل الغاز القديمة الموروثة عن الإتحاد السوفيتي السابق.

3- بعد سياسي متعلق بضرورة الحفاظ على النفوذ الروسي في الدول الثلاث خاصةً، أوكرانيا وبيلاروسيا و ذلك، ضمن مسعى أعمق مرتبط بتجديد ميراث المثلث السلافي القديم**.

الفرع الأول: دول العبور الأساسية لإمدادات الطاقة الأوروبي

مع حصة تصل إلى 30% من إجمالي استهلاك الغاز في الإتحاد الأوروبي[1]، و27 %من إجمالي استهلاك النفط الأوروبي من روسيا الإتحادية سنة 2010[2]***، تُمثل روسيا الإتحادية في ظل توجهات النخبة السياسية الحاكمة المحافظة، والسلوك السياسي الخارجي الذي يهدف إلى؛ المحافظة على النفوذ الروسي في دول الجانب الأوروبي من المنطقة الما بعد السوفيتية، خاصةً ما تعلق منها بما يعرف بدول العبور، إضافة إلى هدف إختراق الإتحاد الأوروبي، عبر آلية التعامل الثنائي بين روسيا والدول الأوروبية في قضايا والأزمات الدولية والإقليمية كالأزمة الأكرانية سنة2014، ووصولاً إلى كسر آلية التضامن الأوروبي، ضمن الإطار المؤسسي للاتحاد الأوروبي؛ عبر إدخال متغير المصلحة القومية في مجال

*- هو الخط النفط الرئيسي، الذي يَمرُ عبر أراضي ثلاث دول أساسية وهي؛ الدولة الأوكرانية والدولة البيلاروسية نحو دول أوروبا.

**- يقصد به مجموع الروابط الثقافية والتاريخية المشتركة بين دول أوكرانيا، بيلاروسيا، روسيا، صربيا.

***- تراجعت نسبة التبعية من الغاز الطبيعي إلى 29% سنة 2014، بعدما وصلت إلى نسبة 34% سنة 2012، بحسب خدمة أبحاث الكونغرس.

1 - Henry Helén, "The EU's energy security dilemma with Russia, university of leeds" , Polis Journal Vol.4, Winter 2010, p 02.

2 - Adnan Vatansever, Russai ´s oil Exports Economic Rationale versus strategic Gains, ,Moscow .Canergie papers , number 116,December 2010, p 21.

إمدادات الطاقة للأسواق الوطنية الأوروبية، كأداة مساعدة في السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحاد الأوروبي، معضلة أمنية لهذه الأخيرة في مجال الطاقة.

في ظل هذا الإطار، تمثل دول بيلاروسيا و أوكرانيا و ما يطلق عليها بدول العبور الأساسية للشبكات نقل النفط والغاز الروسي نحو أوربا، مما أكسبها قيمة أمنية لكل من روسيا والإتحاد الأوروبي، كما أدخلها في تجاذبات التنافس الإستراتيجي المتعدد الأبعاد بين الفاعلين الإقليمين، من هذا المنطلق يشكل ضم هذه الدول لمجال النفوذ الروسي، مرحلة أساسية في عملية التأثير السياسي الروسي نحو الإتحاد الأوروبي.

يمكن إعتبار دول العبور الأوروبية transit country أوكرانيا، بيلاروسيا، الأكثر أهمية لروسيا الإتحادية في الشبكة القديمة؛ الموروثة عن حقبة الإتحاد السوفيتي في مجال نقل الغاز والنفط، إلاّ أن روسيا ما بعد السوفيتية، خاصةً في ظل حكم النخبة السياسية المحافظة بتيارها الأمني، قد أدخلت عدة تغيرات في سياستها الطاقوية نحو هذه الدول لاعتبارات سياسية واقتصادية، يمكن تفصيلها حسب وضع كل دولة و ووزنها الإستراتيجي بالنسبة لروسيا.

1- **دولة أوكرانيا:** Ukraine State

تعتبر دولة أوكرانيا حسب الأستاذ زبيغنو برينجيسكيZbigniew, Brzezinski في كتابه "رقعة شطرنج كبرى،السيطرة الأمريكية وما يترتب عنها جيواستراتيجيا " محوراً جيوسياسياً Geopolitical Pivot ، وتستمد قوتها من موقعها الحساس والنتائج المترتبة عن الهشاشة الضمنية لظرفها وكونها عرضة لتصرفات اللاعبين الجيواستراتيجيين، أوكرانيا هي النقطة الفاصلة بين أوروبا و روسيا، وأن فقدان هذه الأخيرة لها يعني فقدان روسيا لمكانتها الإمبراطورية ، من جانب آخر فإن استعادة روسيا لأوكرانيا يشكل تهديداً بالغ الأهمية بالنسبة لأوروبا الوسطى بشكل خاص وإلى الإتحاد الأوروبي بشكل عام"[1]، كما أنه وفقاً، لمجلة الإيكونيميست الأمريكية Economist American Magazine "أن 24% من الغاز الأوروبي المستورد من روسيا يمر عبر الأراضي الأوكرانية"[2]، مما أكسبها بُعداً أمنياً مركزياً في أمن

1 -Zbigniew ,Brzezinski, The Grand Chessboard :Amarican primacy and its geostrategic imperatives,Op.Cit.,p 24.

2- Economist Magazine , "Reducing Europe's dependence on Russian gas is possible but it will take time", April 5, 2014.24/10/2014, Available at : http://www.economist.com/news/briefing/21600111-reducing-europes-dependence-russian-gas-possiblebut-it-will-take-time-money-and-sustained

إمدادات الطاقة الأوروبية، والذي برز بشكل ملموس في بدايات انقطاعات الغاز الأولى سنة 1991، مروراً بأزمات الغاز المتجددة بين أوكرانيا وروسيا منذ سنة 2006،إلى غاية سنة 2014، والتي اكتسبت أبعاد عسكرية كمحصلة نهائية بين طرفي الأزمة.

و أظهرت هذه الأزمات مدى الإنكشاف الأمني الأوروبي في مجال الطاقة، ومدى هامش التحرك الروسي، تدرجاً من البعد التجاري كإجراء اقتصادي، و إستكمالاً بالبعد السياسي والعسكري.

تاريخياً ، تلعب قضايا الطاقة دوراً رئيسياً في العلاقات الروسية الأوكرانية منذ تفكك الإتحاد السوفيتي سنة 1991، إذا أن سعر الغاز الروسي المُباع لأوكرانيا كان منخفضاً عن نظيره في السوق الأوروبية، نظراً؛ لسعي الرّوسي للحفاظ على النفوذ الروسي على هذه الدولة الارتكازية في الإستراتيجية الروسية، وفي مسار العودة كقوى كبرى أوربياً في تلك الفترة من عهد الرئيس الروسي بوريس يلتسن، ولاستمرار دعم صانع القرار الأوكراني للتواجد العسكري الروسي في القاعدة البحرية بميناء سيباستبول Sébastopol في شبه جزيرة القرم الأوكرانية سابقاً،

لكن المُلاحِظْ لمجمل أزمات الغاز بين روسيا الإتحادية وأوكرانيا، يلمس نوعين من العمليات المتكاملة في المسعى الروسي للحفاظ على نفوذه في أوكرانيا هما كالآتي:

أ- محاولة الاستحواذ على البنية التحتية الإستراتيجية الخاصة بقطاع الطاقة الأوكراني :

عبر الاستحواذ على أسهم شركات الطاقة الأوكرانية خاصةً شركة أوكرغاز لطاقة UkrGazEnergo التي تمتلك شركة غاز بروم الروسية نسبة 50% من أسهمها، و50% لرجال أعمال أوكرانيين من بينهم ديمتري فيرتاش Dimitri Firtash، الذي يملك 45% من أسهم الشركة، والتي تعمل كوسيط بين شركة الطاقة الأوكرانية الحكومية نافتوغاز_وشركة غاز بروم قبل سنة 2005؛حيث تم الإتفاق في نفس السنة للسماح لشركة UkrGazEnergo، بوصول شركة روس أوكر للطاقة المباشر إلى نصف السوق الأوكرانية، بما يتضمنه من تداعيات في التحكم الروسي، ليس فقط في توجهات الرأي العام الأوكراني عبر رفع وخفض الأسعار، بل السيطرة على مُحرِّك أساسي في الصناعة الأوكرانية المعتمدة بشكل متزايد على الغاز الطبيعي في القطاع الصناعي.

و لكن ظهور جملة من المعطيات الجديدة، أثرت في عملية تَوسّع هذه الشركة نستعرض أهمها:

-حدوث تحول سياسي كبير في أوكرانيا سنة 2004 ، شَكّل صدمة لروسيا بحدوث الثورة البرتقالية الأوكرانية، بسبب الانتخابات الرئاسية التي عرفت تزويراً ووصول يوتشينكو إلى الحكم والذي يعتبر أن

الهوية الأوكرانية والأوروبية واحدة، والقيم الديمقراطية المشتركة يَمُرُ تحقيقها من خلال الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي[1] ؛

- إنطلاق أزمة الغاز الأولى بين روسيا وأوكرانيا حول الديون المستحقة لروسيا سنة 2006،إضافة إلى انتخاب البرلمان الأوكراني سنة 2007، يوليا تيموشينكو كرئيسة وزراء جديدة لأوكرانيا، والتي سعت إلى تقليص نشاط الشركة UkrGazEnergo في السوق الطاقة الأوكرانية،؛حيث تم ذلك تدريجياً وفق اتفاق تم مع شركة غاز بروم الروسية سنة 2008، مقابل وصول شركة غاز بروم لسوق الأوكرانية إلى تأمين حاجيات الغاز الطبيعي للمؤسسات الأوكرانية الرسمية.

لكن إستعادة الدولة الأوكرانية السيطرة على قطاع الغاز المحلي سنة 2008، من خلال؛ سيطرة شركة الغاز الأوكرانية نافتوغاز Naftogaz على نسبة 100%[2].

ت-سياسة رفع الأسعار، الأبعاد التجارية والدوافع الجيوسياسية:

تعود أسباب حدوث أزمة الغاز الروسية الأوكرانية الروسية الأولى لسنة 2006 و2009، إلى نوعين من الأسباب :

أسباب معلنة، ترجع إلى تبني مجلس الدوما الروسي عام 2005، لقرار يلزم دول رابطة الدول المستقلة CIS بدفع أسعار الغاز وفق أسعار السوق العالمية، فالأسعار التفضيلية التي كانت قائمة منذ الحقبة السوفيتية إلى غاية سنة 2004، كانت تؤثر على مداخيل الروسية وهي متضررة أساساً من الأسعار المنخفضة للغاز الروسي على المستوى السوق المحلية[3]؛ و قطع إمدادات الغاز الروسية التي تَمُر عبر أوكرانيا ؛ بحجة سرقة أوكرانيا لكميات من هذا الغاز اضافة إلى ديونها المتراكمة التي بلغت 02 مليار دولار؛

أسباب خفية جيوسياسية المنطلق، نظراً: لسعي الرئيس السابق يانكوفيتش إلى ضرورة انضمام أوكرانيا إلى للحلف الأطلسي والإتحاد الأوروبي، مما يهدد بحدوث بالإنكشاف الأمني للحدود الروسية ، خاصة

1 -Anne de Tinguy, "Le triangle Kiev-Bruxelles-Moscou : l'impact de larévolution orange et de la présidence Iouchtchenko",Revue d'études comparatives Est-Ouest ,Volume 37, 2006, p 86 .

2 -Wojciech Paczyński and others, "The Economic Aspects of the Energy Sector in cis countries", Poland (Warsaw):Research Economic Papers 327,June 2008, p 240.

3 -Paul j.sanders. Russain energy and European security :a transatlantic dialogue .(Washington D.C: the Nixon center ,2008), p 03.

إذا علمنا أن طول الحدود الأوكرانية الروسية يبلغ 1500 كلم و دعم أوكرانيا لجورجيا عام 2008 ، من خلال زيارة يوتشينكو لمساندة المعنوية لجورجيا في حربها ضد روسيا و تهديده بغلق القاعدة البحرية الإستراتيجية لروسيا في ميناء سيباستوبل Sébastopol [1] ؛ كما يشكل انضمام أوكرانيا أحد أعمدة المثلث السلافي[2] ، المكون من (روسيا– بيلاروسيا– أوكرانيا) تقويضاً للتماسك الجيوسياسي الذي تهدف إليه روسيا ضمن مسعى أوسع لمواجهة الكتلة الأور أطلسية Bloc Euro-Atlantic.

2– **دولة بيلاروسيا**(روسيا البيضاء) Belarus state :

تعتمد روسيا البيضاء على الغاز الطبيعي والنفط المستورد من روسيا، مما أدخلها في تبعية اقتصادية حادة في مجال الطاقة، كما يُظْهر تفحص تاريخ السياسي البيلاروسي منذ الانفصال عن الإتحاد السوفيتي مطلع التسعينات من القرن العشرين، استمرار النفوذ السياسي الروسي على مخرجات النظام السياسي البيلاروسي، نظراً؛ لعدة أسباب منها: ولاء النخب السياسية الحاكمة في بيلاروسيا لروسيا، ونجد منها الرئيس البيلاروسي الحالي الكسندر لوكاشينكو Aleksandr Loukachenko الذي، يظهر انسجاماً في مواقفه في مجال قضايا السياسة الخارجية مع السلوك السياسي الخارجي الروسي.

إلاّ أن عملية تفحص السلوك السياسي الروسي نحو الدولة البيلاروسية، يبرز إستمرار التوجه العام للإستراتيجية الروسية في ما يتعلق بمسار السيطرة على البنية التحتية الإستراتيجية البيلاروسية في مجال الطاقة عبر الضغط من خلال؛ سياسة رفع الأسعار كأداة تخدم هذا المسعى ، ويمكن أن نستعرض ذلك على المستوى قطاعي النفط والغاز البيلاروسيين وفق ما يلي:

أ– **قطاع الغاز:**

" ضغطت الدولة الروسية عبر شركة غاز بروم على الدولة البيلاروسية من أجل بيعها لشركة بلترانس غاز Beltransgaz (التي تسيطر على خطوط الأنابيب والبنية التحتية المحلية)،عبر رفع أسعار الغاز الطبيعي إلى أربعة أضعاف، والمدعوم سابقاً من طرف روسيا،؛حيث تم قطع إمدادات الغاز الروسي يوم 01 جانفي 2007، ثم توصل الجانبان في نهاية الأزمة إلى اتفاق يتمحور مضمونه حول

1- Arnaud Dubien , "Russie-Ukraine : opacité des reseaux energetiques" , Russie .Nei. Visions , n°19, mai 2007, p 12.
2 -Godin Yu, "Ukraine and the Slave triangle", Russia and new States of Eurasia , n° 2 , 2014 , p 01.

نقطتين أساسيتين هي: دفع روسيا البيضاء ضعف السعر السابق للاستئناف إمدادات الغاز الطبيعي ؛كما تقوم شركة غاز بروم الروسية بشراء شركة بلترانس غاز البيلاروسية، على دفعات إبتداءً من سنة 2010 إلى غاية سنة 2011.

ب-قطاع النفط :

تزامنت الأزمة الغاز المذكورة سابقاً، مع أزمة قطع إمدادات النفط التي تمر عبر الأراضي البيلاروسية سنة 2007، وتعود أسبابها المعلنة إلى تضرر الدولة الروسية من استخدام النفط المدعوم المقدم إلى بيلاروسيا، وتكريره لإعادة بيعه للسوق الأوروبية، مما أدى أيضاً إلى حدوث رد فعل أوكراني يقضي برفع رسوم حقوق النقل عبر شبكة الطاقة لخط أنابيب دروزبا النفطيDruzhba oil pipeline ، الذي يَمر عبر أرضيها نحو بولندا والدول الأوروبية المستفيدة من خدمات الشبكة الطاقوية، انتهت الأزمة بموافقة بيلاروسيا على دفع 70% من عائدات النفط المُكرر المباع في السوق الأوروبية لترتفع هذه النسبة إلى 85% سنة 2009 "[1].

ضمن هذه الأطر، تحاول روسيا تأمين أدوات التأثير اللازمة في سلوك الدولة البيلاروسية، عبر التحكم في القوى الأساسية الدافعة للتغيير على المستوى المحلي البيلاروسي، متجسدة في كل من النخب السياسية والرأي العام البيلاروسي .وذلك، تحقيقاً لمسعى الحفاظ على مجال النفوذ الروسي في دول المثلث السلافي الثلاث.

وبناء مما سبق، تكررت الإستراتيجية الروسية المتبناة تجاه دول العبور السابقة، لتشمل مزيداً من الدول الأوربية، لمحاولة هندسة مجال للنفوذ السياسي الروسي عبر المدخل الجيوإقتصادي، ضمن منهجية تدرجية طويلة المدى، تستهدف إختراق مؤسسات الإتحاد الأوربي عبر تلك الدول.

الفرع الثاني: دول الاستهلاك الأوروبي وأمن الطاقة

تُفضِّل روسيا الإتحادية التعامل مع الإتحاد الأوروبي في مجال الطاقة على أساس التعامل الثنائي بين الدول الأوروبية، متجنبةً التوقيع على ميثاق الطاقة الأوروبية، الذي يتضمن تحرير سوق الطاقة الروسية، وإنهاء السيطرة الروسية الأساسية إبتداءً من مصادر إستخراج النفط والغاز مروراً بشبكات نقل الطاقة و وصولاً إلى التصدير إلى الخارج.

1 - Steven Woehrel, "Russian Energy Policy Toward Neighboring Country", Congressional Research. September 2, 2009. p 13.

في ظل هذا السياق، تقتضي المصلحة الوطنية الروسية التعامل مع كل دولة أوربية على حدى في مجال الطاقة من منطلق استغلال التبعية المتباينة للدول الأوروبية، بناءً على هذا الأساس، يُلاحِظ المُتتبع لمنهجية التعامل الروسي مع دول الإتحاد الأوروبي، تقسيمها مناطقياً إلى ثلاث دوائر*، يحاول من خلالها صانع القرار الروسي إستعمال عدة أدوات تحضيرية، لبناء عوامل التأثير الروسي في سياسات تلك الدول، إبتداءً من الاقتصادية و وصولاً إلى مخرجات السياسة الخارجية لتلك الدول، ويمكن فحص طبيعة الخطوات الروسية وتباينها حسب دول المناطق الثلاث انطلاقاً من التوصيف التالي:

1- دول الدائرة الأولى:

تتكون أساساً من دول البلطيق الثلاث (ليتوانيا، إستونيا ،لاتيفيا)، ودولة ألمانيا الفدرالية، والتي تتفاوت نسب تبعيتها لروسيا في مجال الطاقة، مما يدفعها للتعامل الفردي لتلبية احتياجات سوقها الوطنية، كما تختلف درجة الاختراق الروسي عبر شركات روسية كشركة غاز بروم ولوك أويل لبنيتها التحتية الإستراتيجية في مجال الطاقة.

بدايةً، أحدثت عضوية دول البلطيق الثلاث لحلف الشمال الأطلسي ، والإتحاد الأوروبي صعوبات في علاقاتها مع روسيا، التي تُصَدِّر لهذه الدول " نسبة 90% من احتياجاتها من النفط ونسبة 100% من الغاز الطبيعي، فتاريخياً تأثرت هذه الدول عند استقلالها عن الإتحاد السوفيتي السابق من انقطاعات إمدادات الطاقة سنة 1990، كمحاولة لمنعها من الانفصال حسب الرؤية السوفيتية قبل التفكك، كما سعت روسيا إلى السيطرة على منشآت الطاقة في دول البلطيق، المكونة أساساً من مصافي تكرير النفط، و شركات توزيع الطاقة، ونلمح ذلك في حالة المُجمّع النفطي Mazeikiai في لِيتوانيا، الذي يُشّكِلْ مُجمل نشاطه التجاري 10% من الناتج المحلي الإجمالي ليتونيا"[1]؛حيث قامت شركة لوك أويل الروسية بالتخفيض من كميات النفط المرسلة لمصفاة، رداً على شراء الشركة الأمريكية وليمامز الدولية حصة كبيرة من أسهم المجمع النفطي، و أدت عملية التخفيض السابقة إلى؛ فقدان الربح المالي للمصفاة النفطية مما أضطر شركة الأمريكية لبيعها لشركة يوكوس الروسية عام 2002، واستمرت الجهود الروسية لسيطرة على المجمع النفطي، فعلى الرغم من السيطرة على شركة يوكوس النفطية الروسية الخاصة من طرف السلطات الروسية، إلاّ أنها كانت متأخرة نظراً؛ لبيع الشركة المسبق للمجمع النفطي لصالح شركة النفط

*- يرجع التقسيم، للمجهود المشترك لمجموعة من الباحثين منهم Tatsiana Turgot في الورقة البحثية المُقدمة للبرلمان الأوروبي لمزيد من الإطلاع يرجع للرابط التالي : http://www.europarl.europa.eu/.../cont/.../20110628ATT22856EN.

1 - Steven Woehrel.Op.cit .p 12 .

البولندية PKN، قبل سنة 2004، كما حاولت الدولة الروسية السيطرة مجدداً من خلال؛ شركة ترانسنفط الحكوميةTransnet ،عبر اعلان الأخيرة سنة 2006،" أن جزءاً من خط أنابيب نفط دروزبا Druzhba oil pipeline الذي يُوفِّر النفط الخام لمجمع Mazeikiai تم مؤقتاً ايقافه لإجراء إصلاحات بعد تسرب النفط، ثم الاعلان اللاحق لشركة ترانسنفط أنها، لن تعيد فتح خط أنابيب نظراً لعدم ربحيته"[1]، ويفسر ذلك على أنه عقاب اقتصادي ليتوانيا لمحاولة اتباع سياسة التنويع من طرف دولة ليتوانيا على مستوى قطاع الطاقة.

و نلمس أيضاً مؤشرات السلوك الروسي نحو دول البلطيق في حالة دولة لاتفيا واستونيا، بدءً بدولة لاتفيا، قامت شركة ترانسنفط الروسية بسلوك مماثل للحالة الدولة الليتوانية ؛حيث قامت "بتخفيض شحنات النفط إلى محطة النفط في دولة لاتفيا على مستوى ميناء فنتسبيلر سنة 2002.وذلك كمحاولة لتأثير في الاقتصاد اللاتيفي، ولدفع دولة لاتفيا عبر شركات الروسية للسيطرة على شركة فينتسبيلس نافتا Ventspils Nafta الرئيسية النفطية في لاتفيا، كما تم معاقبة دولة استونيا سنة 2007،على عملية نقل تمثال تذكاري للحرب السوفيتية من ميدان في وسط عاصمة إستونيا من خلال؛ إستغلال إحتكار الدولة الروسية للخط السكك الحديدية، وتوقيف تسليم منتجات النفط والفحم لإستونيا"[2].

وتعتبر دول البلطيق الثلاث الدول الأضعف بين دول المستهلكة لمنطقة الدائرة الأولى، وذلك عند مقارنتها بالدولة الألمانية، التي تختلف معها من؛حيث نسبة التبعية، ومن حيث درجة وأسلوب التمدد الروسي على مستوى البنية التحتية لقطاع الطاقة الألماني، نظراً؛ لأن للأوزان الجيوسياسية والإقتصادية للدولة الألمانية في وسط وشرق أوروبا وداخل منظمة الإتحاد الأوربي تأثيراتها؛ بدءً. "إنّ نظرة على حقائق أرقام الاستيراد الألماني لاحتياجاته من الطاقة، تظهر أن 36%من واردات الغاز الطبيعي و 39 % من وارداتها النفطية من مصدر روسي"[3]، كما أن " ألمانيا هي ثالث أكبر شريك تجاري لروسيا، بلغت الاستثمارات المباشرة الألمانية 09 مليار أورو من الاستثمارات المباشرة وأكثر من 6000 من الشركات

1 - Ibid . ,p 13.

2 - Ibid.

3 - DW channel ," Germany's Russian energy dilemma",24/11/2014,Available at **:** http://www.dw.de/germanys-russian-energy-dilemma/a-17529685

الألمانية عاملة في روسيا تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الروسي"[1]. كما نجد أن مستويات التمدد الروسي داخل القطاعات الاقتصادية الألمانية، بحسب الباحثة في المركز البولندي لدراسات الشرق أليا لوسكوت سترشوتاAlia Loskot-Strachota ترتكز بشكل أساسي على قطاع الطاقة ومن أهم مؤشرات ذلك لسنة 2008، نجد ما يلي:"

أ- المساهمة في شركةGAZPROM Germania GmbH بنسبة 49% ؛

ب-المساهمة في شركة Gerogaz لتجارة الغاز بنسبة 51%؛

ت-المساهمة في شركة VNG، نشاطها توزيع الغاز بنسبة 5.3%؛

ث-المساهمة في شركة Wingas، نشاطها تخزين الغاز بنسبة 35%؛

ج- المساهمة في شركة WIEH لتجارة الغاز بنسبة 50% "[2]

و يتضح مما سبق، درجة الأهمية الاقتصادية، التي تحتلها ألمانيا بالنسبة للاقتصاد الرّوسي، فعلى الرغم من أزمات الغاز الروسية الأوكرانية لسنتي 2006 و2009، إلاّ أن العلاقات بين البلدين ، لم تتجه نحو الاتجاه السلبي بل ازداد التعاون، والذي يؤشر له المسعى الروسي في تجنب دولة العبور الأوكرانية عبر مسارات بديلة تعرف بمسار السيل الشمالي Nord Stream والسيل الجنوبي South Stream و يتم نقل كل الصادرات من الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، عبر شبكة أنابيب واسعة والتي تملكها شركة ترانسنفط الحكومية الروسية، وتَمُر هذه الشبكة من الأنابيب عبر أربع نقاط عبور هامة، بحر البلطيق، روسيا البيضاء، تركيا من الجنوب، ويوفر خط السيل الشمالي الروسي، الذي أُنجز في سنة 2011، الغاز الطبيعي إلى ألمانيا مباشرةً دون المرور بدولة أوكرانيا، كما أن خط السيل الجنوبي، الذي من المفترض إنهائه في سنة 2015، يَمُر عبر البحر الأسود خارج الأراضي الأوكرانية، لينقل الغاز الطبيعي مباشرة لكل من بلغاريا إيطاليا واليونان والنمسا وهي دول الأوروبية، التي تدخل ضمن نطاق الدائرة الثانية والثالثة من دول الإستهلاك الأوروبي لطاقة، (أنظر للخريطة رقم 01 في الصفحة الموالية)

خريطة رقم (01): التموقع الجغرافي لشبكة أنابيب الغاز الطبيعي الروسي، السيل الجنوبي والسيل الشمالي مع شبكة أنابيب ناباكو المفترضة كمنافس لها.

1 -Ole Skaar , "How Russia uses its oil and gas pipelines as an economic weapon" ,November, 13,2014.24/11/2014,Available at :
http://curiousmatic.com/russia-uses-oil-gas-pipelines-economic-weapon

2 -Wojciech and others, The Economic Aspects of the Energy Sector in cis countries .Op.cit. p 378.

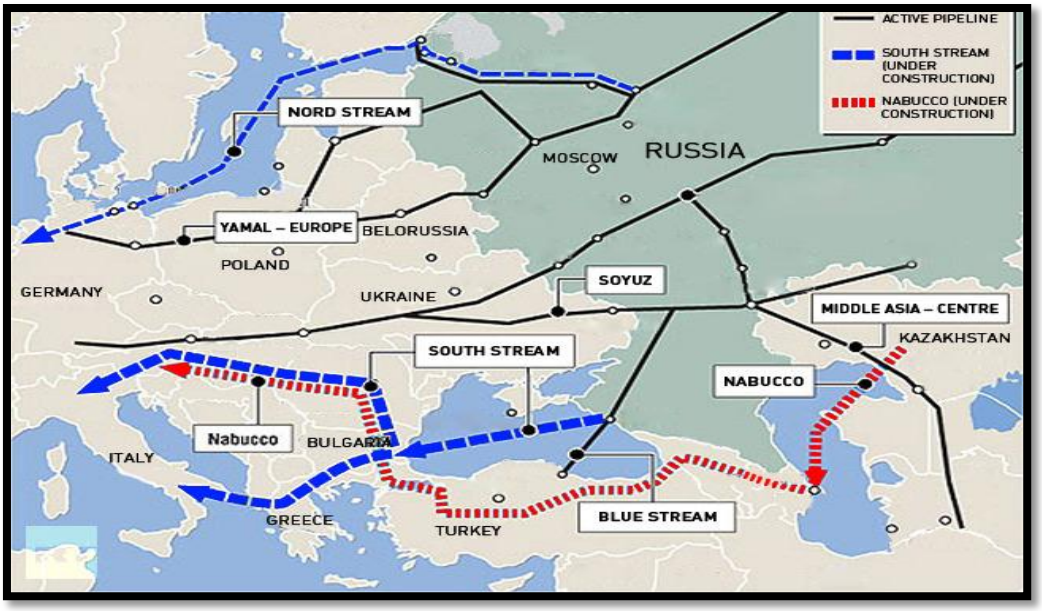

Source: Ivan Milutinovic," Gazprom and partners kick off construction of South Stream pipeline" Available at :

http://rt.com/business/russia-south-stream-launch-506

2- دول الدائرة الثانية و الثالثة:

تتشكل الدول الأوروبية ضمن هذه الدائرتين من دول بلغاريا وصربيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك، إضافةً إلى دول منها أوكرانيا في الشمال إلى غاية دولة إيطاليا في الجنوب؛ حيث تتفاوت نسب التبعية لكل دولة أوربية بدءً بالغاز الطبيعي الروسي، حسب مجلة Economist Magazine لسنة 2012، و التي منها على سبيل المثال:"

أ- دولة بلغاريا نسبة 89%؛

ب-دولة المجر نسبة 80%؛

ت-دولة إيطاليا نسبة 29%"[1].

1 -Economist Magazine , "European energy security conscious uncoupling" , April 2014,26/11/2014,Available at :
http://www.economist.com/news/briefing/21600111-reducing-europes-dependence-russian-gas-possiblebut-it-will-take-time-money-and-sustained

بناءً على إختلاف حالة التبعية، تتباين وجهات نظرها لأمن إمدادات الطاقة، إنطلاقاً من عدة أسباب منها: وضع الدولة الجيوسياسي بالنسبة لروسيا ؛ تموضع الدولة ضمن طريق إمدادات الطاقة من حيث أمنها من تهديدات الصراعات الفعلية والمحتملة في تلك المناطق .

و إقراراً مما سبق، تباينت الرؤى الوطنية لكل دول أوربية ونظرتها لمصالحها الوطنية في مجال أمن الطاقة في معناه الأوسع، بالرغم من مساعي الإتحاد الأوروبي لتوحيد الرؤى وسياسات الطاقة الأوروبية ضمن إطار مؤسسي جامع، فضمن هذا السياق، تتفاوت نسب تبعية الدول الأوروبية في مجال تغطيتها لإحتياجاتها من الطاقة .

كما تستورد دول هذه الدائرة معظم إحتياجاتها من النفط المستورد من روسيا، وتقدر بنسبة 56% [1]، ينقل ½ عبر نظام نقل النفط Druzhba oil pipeline، فعلى الرغم من نسبة التبعية العالية لهذه الدول في مجال النفط ، إلاّ أن الإمدادات الروسية في هذا المادة الطاقوية، لا تتأثر بالعوامل الجيوسياسية التي يتأثر بها الإمدادات من الغاز الروسي، ويعد ذلك أمراً ثابت في السياسة الخارجية الروسية منذ الحقبة السوفيتية، ويرتكز سبب ذلك إلى؛ أن " العائدات من النفط الروسي تمثل 54% من حجم الصادرات الروسية نحو الخارج من الطاقة، بعائد مالي للميزانية الروسية قدره 283مليار دولار سنة 2013، نسبة 21%منها نحو أوروبا أي ما يعادل 109 مليار دولار أمريكي"[2].

ضمن هذا السياق، يتجنب صانع القرار الروسي من منطلق الأهمية الاقتصادية العالية الدلالة للقطاع النفط الروسي، إدخاله ضمن الأدوات السياسة الخارجية الروسية في تعاملاته مع الإتحاد الأوروبي، إلاّ أن الملاحظ؛ يرى أن الالتزام الروسي في حماية النفط من تأثيرات التنافس الجيوسياسي، لا تنطبق على قطاع الغاز الطبيعي الروسي.

وتصاعدت أهمية الغاز الطبيعي، مقارنة بالنفط نظراً؛ لتأثر إمدادات الغاز الطبيعي بحسابات التنافس الإستراتيجي بين القوة الروسية، وتوجها نحو تأكيد نفوذها على كامل منطقة الما بعد السوفيتية،(خاصةً الجانب الغربي منها)، و الكتلة الأور أطلسية EURO-ATLQNTIC بتجلياتها العسكرية حلف

1 -US Energy Information Administration ,Russia report,12,March 2014,26/11/2014, http://www.eia.gov/countries/analysisbriefs/Russia/russia.pdf ,p 08.

2 - Alexander Metelitsa ," Oil and natural gas sales accounted for 68% of Russia's total export revenues in 2013",26/11/2014, Available at : http://www.eia.gov/todayinenergy/detail.cfm?id=17231#

الشمال الأطلسي الناتو NTO والقوة الاقتصادية الأوروبية متجسدةً بالإتحاد الأوروبي، خاصةً أثناء أزمات الغاز الأوكرانية الروسية السابقة، وانعكاساتها على تماسك رؤى الدول الأوروبية حول أمن إمدادات الطاقة .

كما أدت أزمة الغاز الثانية لسنة 2009، إلى دعم دول كل من بلغاريا صربيا والبوسنة والهرسك لمشروع الروسي السيل الجنوبي South stream، الذي يتجنب دولة العبور أوكرانيا نظراً؛ لنقص نسب إمدادات الطاقة لهذه الدول، والتي تأرجحت بين 60% إلى 100%[1]، مما أسهم في بداية تفكيك النزعة التضامنية في مجال أمن الطاقة، التي يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تثبيتها مؤسسياً.

كما كشفت مستويات تمدد شركات الروسية العاملة في مجال الطاقة، داخل شبكات البنى التحتية للدول الأوروبية ضمن مدى الدائرة الثانية، ونلمس ذلك، من تصاعد مؤشرات الاستحواذ الاقتصادي لتلك الشركات بحسب تتبع إحصائيات كل من المركز البولندي لدراسات الشرق لسنة 2008، و المعطيات التي قدمتها شركة غاز بروم لسنة 2011، بحسب كل دولة :

أ- دولة بلغاريا، سيطرة شركة غاز بروم على 100% من شركة Topenergy للتجارة وتوزيع الغاز ؛50% من شركة Overgaz النشطتين في مجال توزيع وتجارة الغاز؛المساهمة في 51% من مجمع بناء الأنابيب النفط البلغاريةBouegaz Alexandroup oils pipeline،المساهمة بـ 50% في شركة Southe stream onshore section الخاصة بأنابيب الغاز؛ المساهمة بنسبة 50% من شركة الغاز البلغارية Bulgarian Energy Holding سنة 2011 [2] ؛

ب-دولة صربيا، مساهمة شركة غاز بروم بـ 50%من أسهم شركتي جاغوزغاز JugoRosGaz لنقل وتجارة وبناء خطوط أنابيب الغاز الصربية وشركة تطوير الغاز Progress Gas، مساهمة شركة غازبروم نفط Gazpromneft بـ 51%من شركة NIS المختصة بتكرير وبيع النفط؛ مساهمة شركة غاز بروم 51 % من عملية بناء البنية التحتية تحت اسم السيل الجنوبي الصربي و49% لشركة Srbijagas [3]

1 - Margarita Assenova , " Russia-Ukraine War's Impact on European Energy" , Eurasia Daily Monitor ,Volume, 11 Issue 185, October 2014, p 01.

2 - Gazprom company, "south stream :project specific news",28/11/2014, Available at : http://www.Gazprom.com/about/production/projects/pipelines/south-stream/

3 -Ibid .

ت- دولة إيطاليا؛ مساهمة شركة غاز بروم في ثلاث شركات غاز إيطاليا، بنسب متفاوتة، 50% في شركة Promgaz، 49% في شركة Volta، ونسبة 25% في شركة Central Energy Italian Gas Holding.[1]

وتُشكل مستويات التمدد الروسي عبر شركات الحكومية كشركة غاز بروم الروسية، أدوات عالية التأثير لصانع القرار الإسترتيجي الروسي، لتعديل ما أمكن في مخرجات السياسة الخارجية، لتلك الدول الأوروبية، والذي يستند إلى عِدة آليات على المستويين الداخلي والخارجي:

أ- المستوى المحلي؛ التأثير في قطاع الطاقة للدولة المستهلكة من خلال؛ إحداث تذبذبات أو انقطاعات لمستويات التزويد بالغاز الطبيعي، إضافةً لإعادة توزيع مشاريع إستثمارية، فرص العمل، مساندة نخب سياسية موالية لروسيا، لإعادة تشكيل موازين القوى السياسية الداخلية بين الأحزاب السياسية، وذلك كنتيجة لتركيز سياسة الطاقة الروسية على هدف؛ السيطرة على مزيد من الموارد الطبيعية لدول المجاورة، لتوسيع دائرة نفوذها من خلال؛ التحكم بالبنية التحتية الإقليمية[2]، ونلمس المؤشرات العملية لذلك من خلال؛ إبراز مثال الدولة البلغارية؛حيث إنهارت الحكومة البلغارية، في شهر فيفري 2013،بسبب ضغط الشعبي الذي تأثر بارتفاع أسعار الطاقة الغير المبرر حكومياً .ويعود ذلك أساساً حسب خبير الطاقة والدبلوماسي الأمريكي السابق والذي خدم في عدة دول من أوروبا الشرقية، كيث سميثKeith Smith إلى أن ؛ " العديد من قطاعات الطاقة لبلدان أوروبا الشرقية تحت السيطرة الروسية[3]، مما يُعطيها القدرة على التأثير على القوى الدافعة للتغيير في البلاد، ونجد أبرزها توجهات الرأي العام والنخب السياسية.

ب- المستوى الخارجي، نتيجة المنهجية الروسية في التأثير على اتجاهات التغيير في بلدان أوربية أخرى، ساعدها على ايجاد حالة انقسام بين الدول الأوروبية التابعة لها طاقوياً من مظاهر ذلك؛ عدم اقتناع كل

1 -Margarita Assenova ," Russia-Ukraine War's Impact on European Energy",Op.Cit.PP.379-380.

2 -Heather M.Baldwin," Russia s future energy policies :AGlimpse of Moscow s Impact on EU and us and energy security in 2025", Report (Alabama: Air University) ,Documentation ,N 0704-0188 , April 2009, 22/11/2014,Available at : http://www.dtic.mil/get-tr-doc/pdf?AD=ADA539846,PDF ,p 08.

3- Judy Dempsey, "Russia's Enduring Grip on Eastern Europe" , Carnegie Europe , March 7, 2013,29/11/2014, Available at : http://carnegieeurope.eu/strategiceurope/?fa=51132

من دول سلوفاكيا، المجر و جمهورية التشيك حول؛ تشديد العقوبات الاقتصادية على روسيا بسبب ضمها لشبه جزيرة القرم، والتدخل في الشؤون الداخلية الأوكرانية خلال الأزمة الأكرانية لسنة 2014،وصرّحت مستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن "الصناعة الألمانية، وأوروبا ككل، يجب أن تكون على استعداد لدفع الثمن الإقليمي وليس أوكرانيا فقط"[1].

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية للاعتماد الرّوسي على الطاقة كأداة تأثير تجاه الإتحاد الأوروبي

أدت الأزمة الأكرانية سنة 2014، إلى تأكد صُناع القرار الأوروبيين، في ظل الوحدات السياسية المستقلة بقرارها السياسي أو في إطار التكتل الإقليمي متجسداً في الإتحاد الأوروبي، أن إستقلالية أمن الطاقة الأوروبي أولوية عالية الدلالة، ضمن مسار المُنظّم للسلوك الروسي للاستغلال أداة الطاقة كأداة تأثير متعددة الأبعاد، بدايتها بالتأثير الاقتصادي على مستوى الوحدات السياسية، المُشّكلة للاتحاد الأوروبي من خلال آليات منها؛ سياسة التسعير، منهجية الاستحواذ المرحلي على البنى التحتية الإستراتيجية للدول الأوروبية، مرورًا بالبعد السياسي من خلال؛ التفاوض واحد لواحد، كسراً للتضامن الأوروبي المُوَحّد، وعبر إدخال متغير المصلحة الوطنية في التعاملات الثنائية، وتجنب التعامل المباشر مع الإتحاد الأوروبي في قضايا مأسسة أمن الطاقة الأوروبي، ووصولاً للبعد الإستراتيجي متمثلاً في زيادة النفوذ الروسي في القارة الأوروبي، ومحاولة تفكيك تماسك العلاقات الأوروبية الأمريكية.

كما يفسر السلوك الروسي لضمه شبه جزيرة القرم الأوكرانية، إضافة إلى أحداث الحرب في شرق أوكرانية بين مجموعات المسلحة الانفصالية والقوات الحكومية الأوكرانية، بسلوك الواقعية الهجومية التي إعتمدها صانع القرار الروسي، وأظهر على المستوى الرسمي أولوية التنافس الجيوسياسي بين روسيا والكتلة الأور أطلسية مكونة من الإتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي عندما يتعرض الأمن الوطني الروسي للتهديد.

وفي ظل هذا السياق، تبلورت ردود الأفعال الإتحاد الأوروبي تجاه تصاعد تهديدات الروسية لتماسك الجيوسياسي الأوروبي منذ الحرب العالمية الثانية، و تنوعت أبعاد الرد الاتحاد الأوروبي، استجابةً للضغوط الأمريكية، من خلال عدة مستويات من العقوبات المتدرجة التأثير، تركزت أساساً على الاقتصاد

1 - Judy Dempsey, "Putin Is Merkel's and Europe's Biggest Security Challenge" ,Carnegie europe , November 17, 2014,29/11/2014, Available at : http://carnegieeurope.eu/strategiceurope/?fa=57241

الروسي لتعديل مخرجات السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية، وتحجيم النفوذ الروسي على المستوى الإستراتيجي الأوسع.

وشَكَّلت العقوبات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي على روسيا، تهديداً أمنياً لأمن الرّوسي، خاصة على مستوى أمن الطاقة الروسي؛ حيث توزعت التهديدات الأمنية بين التهديدات الداخلية لوطنية الطاقة والتهديدات الخارجية لأمن العرض الروسي من أمن الطاقة.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية الداخلية وانعكاساتها على وطنية الطاقة الرّوسية

إنّ إستقرار أمن الطاقة الروسي و إستمرار وصوول عائدات المالية السنوية الإيجابية من النفط والغاز، بالغ الأهمية لإستقرار السياسي الشامل للدولة الروسية، إذ يؤكد التاريخ السياسي لدولة الروسية في المرحلة السوفيتية، تأثير قطاع الطاقة على تسريع انهيار الإتحاد السوفيتي السابق، كما أن إستمرار المشاكل البنيوية للإقتصاد الروسي في مجال التنمية، تؤشر على مدى التهديد الأمني للعقوبات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، كما أن تأثيراتها بعيدة المدى تهدد الأمن الوطني الروسي في الصميم.

الفرع الأول: البعد السياسي و أثر النخب السياسية

يُثبت التاريخ السياسي للدولة الروسية، دور النخب السياسية في رسم معالم التوجهات الإستراتيجية الكبرى لدولة الروسية، خاصة في ظل المرحلة ما بعد السوفيتية، ويتدرج تأثيرها نزولاً تجاه قضايا ذات البعد الاقتصادي، ضمن محاور أهمها مسألة وطنية الطاقة، إنطلاقاً من أهميتها التاريخية في إستقرار النظام السياسي الروسي.

إقراراً مما سبق، يؤدي سيطرة توجه معين من النخب السياسية الروسية إلى انعكاسات متفاوتة التأثير على قطاع الطاقة الروسي، العمود الأساسي للإستقرار السياسي الداخلي ولتماسك الإتحاد الروسي و تؤشر المعطيات الرّاهنة للوضع السياسي الروسي الداخلي على؛ سيطرة التوجه المحافظ، متجسداً في أهم أنصاره الرئيس الروسي الحالي فلاديمير بوتين، الذي تؤثر توجهاته السياسية في السياسات الوطنية في مجال الطاقة، ومحاولاته عدم سيطرة النخب السياسية الليبرالية على هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الروسي، تجنباً لإرتخاء سيطرة الدولة على البنى التحتية الإستراتيجية للقطاع الطاقة الروسي ،خاصة في ظل انضمام لمنظمة التجارة العالمية سنة 2012، وما تفرضه من ضرورة تحريرالسوق الداخلية أمام الاستثمارات الأجنبية، وفي ظل هذا الإطار، يمكن توصيف تنظيم القطاع النفطي الرّوسي في عهد مد فيديف، والعهدة الثالثة لبوتين من خلال؛ استعراض النقاط التالية:"

1- بدأ مد فيديف في الفترة الممتدة بين 2008-2012، ما يعرف بالموجة الثانية من الخصخصة الروسية؛ حيث قام بـ:

2- إزالة أسماء محسوبة على النخبة السياسية المحافظة على رأسها إيغور سوشين Igor Sechin من مجلس إدارة شركة روزنفط، وحل محله رئيس الأكاديمية الروسية للعلوم ألكسندر نبكلوف ؛ و الضغط على وزيرة التنمية الاقتصادي إلفيرا نبيولينا Elvira Nabiullina نحو خصخصة شركات أهمها روزنفط، وشركة زاريوبزنافت Zarubezhneft and Rosneft ؛

3- تم عملية الخصخصة وفق إطار صيغة أطلقها مد فيديف، تسمى صيغة المساهمة الذهبية "GOLDEN SHARE"[1] والتي تتم عملية خصخصة الشركات السابقة، بشكل كامل وفق سقف زمني محدد حددته الحكومة في الفترة بين (2012-2016)،إلاّ شركة النفطية ترانسنفط Transneft.

و يمكن توضيح العناصر المستعرضة أعلاه، من خلال؛ جدول رقم(08)،التالي، يُوضِّح نسب مساهمة الدولة لدى الشركات النفطية الرئيسية حسب" صيغة المساهمة الذهبية "؛ في الفترة من سنة 2012 إلى سنة 2016.

جدول رقم(08): نسب مساهمة الدولة لدى الشركات النفطية الرئيسية حسب صيغة المساهمة الذهبية GOLDEN SHARE في الفترة من سنة 2012 إلى سنة 2016

الشركة	مساهمة الدولة في 20جوان 2012	المساهمة المقترحة لدولة في 31 ديسمبر 2016
Rosneft زونفط	%75,16	%0
Zarubezhneft زاربوشنفط	%100	%0
Transneft ترونسفط	%78,1	1 + %75,1
Sovcomflot سوفكموفلط	%100	%0

Source: Ahmed Mehdi,Shamil Yenikeyeff,Governor ," Oligarchs,and Siloviki:oil and power in Russia" ,France: ifri Russai/Nis center,Russie .Nei.Visions n°68.february 2013, 24/10/2014, Available at :.

http://www.ifri.org/?page=detail-contribution&id=7521&id-provenance=88&provenance-context-id=3 , p 17.

1- Ahmed Mehdi,Shamil,Op.cit,p16.

4- تُمكِّن روسيا من جذب الاستثمارات اللازمة لتحديث الصناعة وترقية الشفافية Transparentولتأثير الدولة في قطاع الصناعي على المستوى الاقتصادي، وجلب الأموال لخزينة الدولة.

وفي ظل هذا الإطار، لم تعترض النخبة السياسية المحافظة siloviki على موجة الخصخصة بشكل كامل بل، طلبت تأجيل العملية، لأن الاقتصاد المحلي، مازال يحتاج إلى التحسين ؛ولمنع حدوث اللاتوازن بين الخب السياسية المحافظة والليبرالية، سعى الرئيس فلاديمير بوتين في عهدته الثالثة في صيف 2012، لإسترضاء والجمع بين أجندات النخب السياسية الروسية المتنافسة واستمر العمل بها، خاصة في ظل ضغوط العقوبات الاقتصادية الأوروبية والأمريكية على روسيا سنة 2014 ويمكن تفصيلها على ثلاث محاور أساسية :"

أ- إعادة تنظيم الموجة الثانية من الخصخصة، بوضع الليبراليين على رأس مخططه للخصخصة (يقصد الموالين له منهم)؛

ب- يؤكد على أن أصول الدولة، لن تباع بثمن زهيد، ويقترح مساهمة الدولة عبر شركة روزنفط غاز Rosneftegaz، ستعزز أصول الطاقوية الممنوحة للخصخصة، وبشكل كامل من طرف المحافظين؛

ت-كنتيجة، شركة روزنفط غاز Rosneftegaz، تشترك في الخصخصة في نظام يستبعد بيع أصول الدولة من النفط والغاز بسعر منخفض"[1] .

على الرغم من، أن قرار بوتين قد أرجأ مؤقتاً المعركة بين الأحزاب السياسية، التي مع أو ضد الموجة الثانية من الخصخصة على مستوى قطاع النفط، إلاّ أن هذه النخب من المحتمل، ستستمر في مسعى الخصخصة الكاملة في الأشهر أو السنوات القادمة، و في ظل هذه الظروف، الرئيس فلاديمير بوتين سيعسى مرة أخرى إلى:

5- الموازنة بين مطالب النخب السياسية بجناحيها المحافظ والليبرالي؛

6- إعادة السيطرة على الشركات الطاقة، وفق صيغة إتفاقية المشاركة 50%+1 ، التي كانت مدرجة وفق المرسوم الرئاسي رقم 09/160 لعام 2006، قانون المساهمة PSA، وذلك بإعادة النخب السياسية المحافظة، الجيل الأمني السلو فيكي، إلى مناصب العليا في وزارة الاقتصاد على مستوى شركات الطاقة الرئيسة كشركة روز نفط وغاز بروم الروسية، ويمثل عودة ايغور سيشن Igor Sechin أحد مفاتيح تلك العملية.

1 - Judy Dempsey, "Putin Is Merkel’s and Europe’s Biggest Security Challenge" ,Op.cit.

7- إعادة إثبات قوة الدولة الروسية في مجال تنظيم النشاط الاقتصادي، وفي حالة استمرار المشاكل الاقتصادية الناجمة عن استمرار العقوبات الاقتصادية، ومن مؤشرات ذلك الإجراءات الإستباقية منها؛ منع هروب رؤوس الأموال من الداخل نحو الخارج، من خلال؛ اعتقال الملياردير فلاديمير يافوتشنكوف Yevtushenkov بتهمة غسل الأموال، ويحتل الرجل وفقاً لمجلة" فوربس" المرتبة رقم الـ15 بين أثرياء روسيا[1].

الفرع الثاني: البُعد الإقتصادي، أزمة النموذج التنموي الروسي (بين المشكلات البنيوية و العقوبات الاقتصادية)

أبرزت العقوبات الاقتصادية الأوروبية على الإقتصاد الروسي، استمرار المشكلات البنيوية الموروثة عن الإتحاد السوفييتي السابق، رغم مستوى التطورات التي عرفها الإقتصاد الروسي، في العشر سنوات الأخيرة، فالوضع الاقتصادي المتدهور لروسيا أواخر سنة 2014، يعود إلى عاملين أساسيين الأول هو العقوبات الأوروبية والأمريكية المفروضة عليها من جراء الأزمة الأوكرانية، والآخر التراجع الحاد في أسعار النفط، التي بلغت نحو 25 %خلال؛ الأشهر الأربعة الأخيرة وتبين أن إنخفاض 1 دولار سعر برميل النفط،يؤدي إلى خسارة 2.3 مليار دولار من العائدات الميزانية .لأن النفط والغاز، يشكلون ما يقرب من نصف دخل الحكومة، فقدرة الكرملين لشراء لنفسها الاستقرار الاجتماعي والسياسي على المحك[2] . لذلك فالبروفيسور ديفيد نيل David Nil المختص في الاقتصاد الروسي والإستشاري لعدد من الشركات الاستثمارية الغربية في روسيا، لا ينكر تأثير العقوبات الدولية وتراجع أسعار النفط، لكنه يشير إلى أن الأزمة الاقتصادية الروسية، بدأت قبل فترة طويلة من العقوبات الدولية، وانخفاض سعر برميل النفط. ويؤكد البروفيسور ديفيد نيل أن النموذج التنموي الروسي، وفقاً للمعطيات الداخلية مليء بالثغرات، وأن الأزمة الأوكرانية وغضب واشنطن وبروكسل من المواقف الروسية، وانخفاض قيمة الذهب الأسود، أظهرت عورات النظام وفجّرتها ولم تخلقها، ويركز البروفيسور ديفيد على ثلاثة عوامل يعتبرها كامنة في بنية الاقتصاد الروسي ويحمّلها المسؤولية عن الأزمة قائلاً: "هناك ضعف هيكلي في بنية المؤسسات

1- هشام محمود،" رغم تعويم الروبل الأزمة الإقتصادية تستفحل في روسيا"، جريدة العرب الإقتصادية الدولية،الرياض،العدد 7702، نوفمبر 2014، 2014/12/10، متوفر في :
http://www.aleqt.com/2014/11/12/article_905025.html

2 -The Economist, "On the edge of recession The West's sanctions are hitting a contracting economy**"**,10/12/2014, Available at :
http://www.economist.com/news/europe/21621877-wests-sanctions-are-hitting-contracting-economy-edge-recession

الرّوسية وكذلك في البيئة الاقتصادية، فروسيا إحتلت المرتبة 133 من 144 دولة، فيما يتعلق بالتنافسية عام 2012 – 2013، وتمتلك موسكو مزيجا قاتلاً من عدم الشفافية والفساد، وتحتل المرتبة الأولى في الفساد، مقارنة بالبلدان ذات المستوى الاقتصادي المشابه لها. بل وتسبق أوغندا ودولة توجو الإفريقية في معدلات الفساد، الذي أضحى مؤسسة متكاملة تلعب دوراً مهماً في تحديد معدلات النمو وسبل توزيع الدخل ؛ ثانياً ضيق فرص الصعود الاقتصادي، ففي بعض التخصصات، نحو 50 %من الخبراء فيها، يرغبون في الهجرة، وخطورة هذا الاتجاه إنه لا يقضي فقط على البنية الأساسية للقوى الإبداعية، وهي حجر الزاوية في الاقتصاد الحديث، ولكن الخطورة أنها، تؤدي إلى خفض الاستهلاك المحلي لأن هؤلاء الخبراء هم من أصحاب الدخول المرتفعة في المجتمع، والأخطر أن ذلك، يمثل عاملاً لنفور الاستثمارات الأجنبية، لأن تكلفة الحصول على خبرات عالية في روسيا يصبح مع مرور الوقت مكلفاً، و يزيد ضغوط الميزانية على المستثمر الأجنبي؛السبب الثالث ينبع من هذين العاملين وهو العلاقة الترابطية بين إنتاج النفط والمنظومة الاقتصادية، وهو ما يعتبره نتيجة حتمية لفشل النظام الاقتصادي الروسي في تطوير قطاعات بديلة رغم ما ورثه عن النظام السوفييتي السابق، من بنية صناعية في العديد من المجالات"[1].

فالملاحظ ؛ أن النموذج التنموي الاقتصادي الروسي غير متوازن وغير براغماتي، عندما يتداخل العامل الاقتصادي مع تفاعلات التنافس الجيوسياسي مع الإتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية . وعليه تُعزز معدلات النمو المرتفعة من قوة الدولة، أما عندما تبدأ المشكلات بين الدولة والعالم الخارجي في البروز فإن الاقتصاد يعاني بشكل حاد[2]، كما أن من جملة العوامل السابقة "تؤكد أن الميل إلى الإعتماد على الموارد الطبيعية، وهو ما يؤدي إلى رداءة خيارات السياسية الحكومية، وتحديداً من ناحية الإستثمار، وفرط الإعتماد على إيرادات الصادرات وعلى إستراد السلع الأساسية على حساب التنمية، مما يترك اقتصاداتها غير حصينة أمام صدمات الأسواق الدولية[3].

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الخارجية لأمن العرض الروسي

ترافقت التهديدات الأمنية الداخلية لوطنية الطاقة الروسي، تهديدات أمنية ذات أبعاد إقليمية مرتبطة باستراتيجية الإتحاد الأوروبي لأمن الطاقة، وتداعياتها المحتملة على استمرارية مستويات الاعتماد الأوروبي الإجمالي على مصادر الطاقة من النفط والغاز الروسي، كما تزايد التنافس العالمي للسيطرة

1- هشام محمود، مرجع سابق.

2- نفس المرجع.

3- نيل ملفين و روبن كوننغ، "الموارد والصراع المسلح" . ذكر في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي السلام (ترجمة :عمر الأيوبي).الطبعة الأولى.(لبنان: مركز درسات الوحدة العربية،2011)، ص 87.

على أسواق الطاقة، بدخول الولايات المتحدة كمصدر بديل لنفط بعد ثورة الغاز والنفط الصخريين، مما أدى إلى انخفاض الأسعار العالمية للنفط ، مهدداً بقوة ديناميكية التنمية الاقتصادية الروسية المعتمدة أساساً على عائدات النفط والغاز الطبيعي .

في ظل هذا السياق، يمكن رصد التهديدات الأمنية الخارجية لأمن العرض الروسي، ضمن تأثيرات الإستراتيجية الإتحاد الأوروبي لأمن الطاقة، وسعيها للاستفادة من الفاعلين الجدد في مشهد الطاقة العالمي.

الفرع الأول: الإستراتيجية الأوروبية لأمن الطاقة

سعى الإتحاد الأوروبي إلى ضمان أمن الإمدادات من الطاقة، خاصةً الجزء المرتبط منه بأمن إمدادات الغاز الطبيعي، القادم من مصدر روسي، نظراً؛ لتعرضه لتأثيرات التنافس الجيوسياسي المستمر بين الإتحاد الروسي و الكتلة الأر وأطلسية حول؛ الحفاظ أو التوسع في المناطق النفوذ في دول الحزام الحدودي مع روسيا الفدرالية بدائرتيها الأوروبية والآسيوية.

من هذا المنطلق، تركزت الجهود الأوروبية نحو تعزيز أمن الإمدادات من الغاز الطبيعي لتخفيف التبعية الأوروبية طاقوياً لروسيا، وتجنباً للمساعي الروسية لزيادة النفوذ الروسي ضمن دوائر جديدة داخل دول الإتحاد الأوروبي، ويمكن تفصيل الأطر الرئيسية للجهود الإتحاد الأوروبي ضمن مجموعتين من الإجراءات الداخلية والخارجية لأمن الطاقة، والتي أجملت أهدافها وثيقة رقم (COM 330) الصادرة عن مفوضية الإتحاد الأوروبي في ماي 2014، و المعنونة بـ :"الإستراتيجية الأوروبية لأمن الطاقة لعام European Energy Security Strategy 2014 "، والتي حددت مجموعة من الأهداف الرئيسية التي وجب على دول الإتحاد الأوروبي، تنفيذها جماعياً وتتمفصل ضمن الترتيب الآتي:"

1- إجراءات فورية، تهدف إلى زيادة قدرة الإتحاد الأوروبي، للتغلب على الإنقطاعات الكبرى خلال فصل الشتاء 2015/2014؛

2- تعزيز آليات الطوارئ وحماية البنية التحتية الإستراتيجية ؛

3- إعتدال الطلب على الطاقة؛

4- بناء السوق الداخلية المتكاملة؛

5- زيادة إنتاج الطاقة في الإتحاد الأوروبي؛

6- مواصلة تطوير تكنولوجيات الطاقة؛

7- تنويع الإمدادات الخارجية والبنية التحتية المرتبطة بها؛

8- تحسين تنسيق السياسات الوطنية في مجال الطاقة و وحدوية التفاوض."[1]

في إطار أكثر عمقاً، يمكن تفصيل هذه الإجراءات الأوروبية* ضمن إجراءات الداخلية الموجهة نحو تجميع القدرات الاقتصادية لدول الاعضاء بالإتحاد الأوروبي ونحو سوق أوربية موحدة للطاقة كهدف رئيسي وإجراءات خارجية، تهدف إلى تنويع الإمدادات الأوروبية من الطاقة التقليدية.

1- الإجراءات الداخلية للاتحاد الأوروبي في مجال أمن الطاقة:

تراكمت المساعي الأوروبية الداخلية عبر عدة محاور أساسية، تمفصلت على الشكل الآتي:

أ- توفير الإطار القانوني والمؤسسي لأمن إمدادات الغاز الطبيعي الأوروبي، بدءً بالمنطلقات القانونية لما يعرف بحزم الطاقة الثلاث Three legislation Packages، من الناحية التاريخية، اعتمدت أول حزمة التشريعات الطاقة، في أواخر سنة 1990؛حيث تسمح من خلالها بافتتاح سوق للكهرباء والغاز ومقدمة تدريجية للتنافس حول السوق الحر بين الدول الأوروبية. وذلك عبر عدة توجيهات فرعية، تضمنتها الحزمة القانونية الأولى التوجيه القانوني رقم 96/92/EC الخاص بسوق داخلية للطاقة الكهربائية الأوروبية، وتعزيز أمنها في هذا النوع من الطاقة، كما أسست لسماح بالوصول إلى الشبكة الأوروبية للكهرباء- طور البناء في تلك الفترة- دون تمييز بين دول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، والتوجيه رقم 98/EC،توجيه الغاز، يركز أساساً في البناء التمهيدي لسوق أوربية موحدة للغاز الطبيعي المسال، والتأسيس للقدرات الأولية للبنية التحتية الإستراتيجية الأوروبية الموحدة في مجال النقل، والتخزين والوصول لشبكة دونما تمييز بين الدول الأعضاء، ويتم ذلك عبر عمليات مُنظمة للتفاوض بينها؛

ب-كما تم تطوير الجهود الأوروبية مروراً بالحزمة التشريعية الثانية للطاقة؛ حيث ركّزت على التأسيس المفاهيمي، لحرية الوصول لشبكة الطاقة الأوروبية، مفهوم تفكيك الآليات القانونية الوطنية،التي تعوق

*- تعود الجهود الأوربية لتنويع إمدادات الطاقة لسنة 1959، سنة إكتشاف حقل غاز طبيعي بدولة هولندا، وتسارع الأمر بعد الصدمة النفطية لسنة 1973، وما أستحدثته من مفاهيم منها ، بداية التأسيس لمفهوم أمن الطاقة، ومفهوم التخزين الإستراتيجي.

1 -European Commission, "European Energy Security Strategy", Com (2014)330 final,12/12/2014, Available at :
http://www.ec.europa.eu/energy/.../20140528_energy_security_communication.pdf ,p 03.

عملية التواصل بين شبكات الطاقة الوطنية لدول الأعضاء عبر التوجيه القانوني عام 2003 رقم 55/54EC،خاصةً الوصول للمرافق التخزين الوطنية، وجاءت الإشارة اليه عبر التوجيه القانوني عام 2005 رقم 1775/EC[1]؛

ث- و أُستكملت المساعي الأوروبية بالحزمة التشريعية الثالثة للطاقة The third Energy legislation Package ؛حيث أنشأت نظام تفكيك عملياتي أكثر وضوحاً، مُوجه للسلطات الوطنية للدول الأعضاء حِفظاً للحقوق الدول المستهلكة*، ووصولاً لتعزيز التضامن الإقليمي في حالات الطوارئ ونلمس تفصيلاتها عبر؛ التوجهين القانونيين لسنة 2009 رقم 73/72EC؛ والتوجيه القانوني رقم 72، يتم تعزيز حقوق المستهلكين بشكل ملحوظ ، فيما يتعلق بالتبديل بين الموردين، كما يتم تحديد مفهوم العملاء الذين يعانون فقر الطاقة، ومنع انقطاع الطاقة عنهم، ووضع مفهوم التفكيك مَوْضِع التطبيق، من خلال اختيار دول الأعضاء بين ثلاث خيارات، لتفكيك السيطرة الوطنية للشبكة التحتية الإستراتيجية لطاقة من خلال؛ التفكيك الكامل للملكية الدول الأعضاء لشركات الطاقة، لشبكات النقل؛ التفكيك عبر آلية نِظام المُشَغِّل المستقل ؛حيث تحتفظ الشركات الطاقة بملكية شبكات النقل .ولكنها غير ملزمة لتسليم تلك الشبكة، لِكيان منفصل عن دول الأعضاء؛ تفكيك عبر احتفاظ شركات الطاقة الوطنية بملكية للشبكات الطاقة الوطنية مع إلتزامها بقواعد معينة، مرتبطة بإنشاء هيئة إشراف تتألف من ممثلي الشركات الوطنية، ويشير التوجيه القانوني رقم 73/ EC إلى الأحكام المتعلقة بخيارات التفكيك، تنطبق على سوق الغاز، وما يرتبط بها من وحدات فرعية ممثلةً في نظم النقل المادية وآليات التوزيع وتخزين الغاز الطبيعي المسال، و تعززت هذه الأطر القانونية، بتوجيه قانوني سنة 2009 ترقم 713 /EC ، والذي أنشأ إطار مؤسسي لتنسيق بين السلطات الوطنية في مجال الطاقة تحت مسمى :"وكالة التعاون بين الجهات التنظيمية للطاقة"**.

1-The Florence school of regulation encyclopedia ," EU Energy Legislation Packages",13/12/2014,Available at :
http://fsr-encyclopedia.eui.eu/eu-energy-legislation-packages/

*- كما يُدخل الإتحاد الأوروبي معايير الأوراق البيضاء والخضراء التي يصدرها بشكل شبه دوري والمُرتبطة بمضامين خِطاب الأمن البيئي ، و تتمحور كذلك حول أهمية أمن الطاقة من خلال؛ سياسة إحلال الطاقات البديلة والمتجددة للطاقة.

**- Agency for the Cooperation of Energy Regulators is established

وتتركز مهمتها عبر رصد وتنسيق وتنظيم سوق الطاقة الداخلية، فضلاً عن المهام أخرى، أضيفت بموجب اللائحة القانونية 2011، رقم EC/1227 لتعزيز الشفافية والنزاهة للسوق الطاقة الداخلية للطاقة الأوروبية.[1]

ت-إنتظمت مع حزم التشريعية للطاقة الثلاث، إجراءات عملياتية أخرى عبر؛ تطبيق العملي للمحتوى النظري للمفاهيم؛ التخزين الإستراتيجي Strategic Storage للغاز الطبيعي ومفهوم التدفق العكسي للطاقة Reverse Flow of ENERGY* ، زمن الحالات الطارئة الطبيعية منها والغير الطبيعية كالأزمات الدورية مع روسيا الإتحادية.

كما يمكن تلمس إدراك الإتحاد الأوروبي لضرورة القيام بخطوات عملية على أرض الواقع لتفعيل آلية التخزين الاستراتيجي كإجراء قصير ومتوسط المدى، للتعامل مع ظروف إدارة المرحلة الرَّاهنة ، في علاقاته الطاقوية مع الإتحاد الروسي، خاصةً وأنها آلية أثبتت الصدمة البترولية لعام 1973، فعاليتها، لذلك قد أكدت الأزمة الأكرانية لعام 2014، وما نجم عنها من تدعيات متعددة الأبعاد دفعت كمحصلة لضرورة الاستفادة من وحدات التخزين الاستراتيجي للبنية التحتية الأوروبية والتي يبلغ عددها في سنة 2014 بـ: 146 وحدة و06 مرافق فرعية بسعة تخزين إجمالية تصل إلى 94 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.[2] تتوزع معظمها بين دول أوروبية من مثل: فرنسا، إيطاليا، سلوفاكيا، اسبانيا والبرتغال، المجر، والتخزين الإستراتيجي، يعطي هامش للحركة في السياسات الخارجية لتلك الدول، تجاه الضغوط الروسية المنبنية على متغير تبعيتها من الغاز الطبيعي، وتقدر فترة صمود دولة المجر وحدها من 40إلى 45 يوماً في حالة انقطاع الغاز، فعلى الرغم من المدة الزمنية القصيرة للاستقلالية، إلاّ أنها تعتبر مؤشر إيجابي الاتجاه مقارنة بدول أوربية أخرى، لا تملك مرافق اللازمة للتخزين الإستراتيجي، دول من مثل قبرص أثينا، إستونيا، فلندا وليتونيا، لوكسومبرغ، مالطا، سلوفينيا، التي تعاني من حدة التبعية للطاقوية لروسيا.

1 - Ibid.

*- يُقصد به التدفق العكسي من مستوعبات التخزين الإستراتجي، نحو الدول المتضررة من قطع الغاز الطبيعي أثناء الأزمات.

2 -Marie Clair Aoun ,"Quetin Boulanger and others ,Strengths and Weaknesses of The European Union gaz security of supply,Hot Energy" Topic,Issue HET, n °01,23/11/2014, Available at: http://www.stakeholderforum.org/fileadmin/files/HET%25201-Strenghts%2520and%2520Weakness%2520of%2520the%2520EU%2520security%2520of%2520supply.pdf .p 03.

وأدرجت الإستراتيجية الأوروبية في مجال أمن الإمدادات، مفهوم التدفق العكسي الذي يقوم أساساً على التدفق و تسهيل تدفقات الغاز في أوقات الطوارئ من محطات الغاز الطبيعي المسال، المقامة في فرنسا إسبانيا والبرتغال إلى دول الجزء الأوسط من أوروبا، بهدف التأسيس العملي لآلية التضامن الأوروبي في مجال أمن الطاقة، وزادت قدرات التدفق العكسي منذ أزمة الغاز الثانية بين أوكرانيا وروسيا سنة 2009،خاصةً على مستوى مناطق غرب ووسط أوروبا، كما تضمنتها الخطة العشرية لتنمية الشبكة التحتية 2013-2022، المسماة بـ: ENTSOG4 European Network of Transmission System Operators forGaz،على أن يتم توسيع هذه البنية التحتية، لتشمل كل من دول سلوفينيا والمجر وأثينا وصربيا، كرواتيا وبلغاريا في مرحلة لاحقة من المشروع.

2- الإجراءات الخارجية للاتحاد الأوروبي في مجال أمن الطاقة:

إستكملت الإستراتيجية الأوروبية لأمن الطاقة، إجراءات منهجية على المستوى الخارجي، لتعزيز أمن إمدادات الطاقة خاصة في مجال الغاز الطبيعي، والتي يمكن توصيفها عبر عمليتين رئيسيتين هما ؛التنويع في الموردين للطاقة والوصول المباشر لمصادر الطاقة في مناطق إستراتيجية كمنطقة بحر قزوين.

و بالنظر إلى الأزمة الأوكرانية الرّاهنة، يسعى الإتحاد الأوروبي لتنويع موارد الإمدادات من خلال؛ دعم مشاريع أنابيب غاز بديلة للغاز الروسي، من خلال:مشروع الممر الجنوبي عبر البحر الأدرياتيكي (TAP)،الذي يشمل دول أذربيجان جورجيا، مروراً بتركيا وألبانيا، ووصولاً إلى جنوب إيطاليا و سيعمل به سنة 2019 ، مع قدرة ضخ 10 مليار متر مكعب من الغاز لترتفع إلى 20 مليار متر مكعب بعد التطوير؛ و مشروع خط أنابيب الغاز غرب الأناضولThe Trans-Anatolian gaz pipeline (TANAP) الذي يتوقع وصول 16 مليار متر مكعب سنة 2018، لتصل قدرة نقل الغاز الطبيعي إلى 31 مليار متر مكعب سنة 2026[1]؛ومشروع خط أنابيب جنوب القوقاز(BTE)الذي يمر عبر مساري باكو(عاصمة أذربيجان)-تبليسي عاصمة (جورجيا)-أرزيريم (مدينة تركية)، الذي سيوفر 16 مليار متر مكعب سنوياً بحلول سنة2018، ومسار خط أنابيب من بحر قزوين بين تركمنستان وأذربيجان المعروف بـ: Trans-Caspian Pipeline (TCP)،الذي سيوفر تنويعاً إضافياً لمصادر الغاز الطبيعي، تسهم مشاريع التنويع الطاقوي في زيادة مستويات أمن الإمدادات الأوروبية، خاصةً لدول من مثل كرواتيا وألبانيا

1 - Ibid., p 05.

ووصولاً إلى اليونان وإيطاليا، مما يُقلل من تأثيرات أزمات الغاز الروسية مع جيرانها على باقي دول الأوروبية، كما يؤدي إلى الضغط على استمرار أمن العرض الروسي، مما يكسب الإتحاد الأوروبي أداة ضغط الاقتصادية للتأثير في اتجاهات السلوك السياسي والاقتصادي، تجاه قضايا سياسية على المستويين القصير والطويل المدى.

كما أن منهجية التنويع الأوروبي، تتسع دائرتها تجاه القارة الإفريقية، نجد منها؛ خط الأنابيب غالسي The GALSI pipeline، ومشروع خط الأنابيب العابر للصحراء Trans–Saharan pipeline التي من شأنها نقل الغاز النيجيري بقدرة ضخ تصل إلى 30 مليار متر مكعب سنوياً [1] ، بالرغم من التهديدات الأمنية، التي تشهدها دول مالي و النيجير وليبيا، نتيجة تأثيرات العمل المسلح للجماعات مسلحة النشطة داخل تلك الدول خاصة بعد سنة 2011.

الفرع الثاني: تصاعد دور الولايات المتحدة الأمريكية في سوق الطاقة العالمي

تزامن مع سياق الأزمة الأوكرانية، وتأثيراتها الاقتصادية على أمن الطاقة الأوروبي، تصاعد أهمية الاقتصادية لكل من والنفط والغاز الصخريين للولايات المتحدة الأمريكية، التي تقدّره وكالة الطاقة الأمريكية The U.S. Energy Information Agency EIA أن مجموعَ احتياط النفط الصخري العالمي يقارب 375 مليار برميل، حصّة روسيا منها 75 مليار برميل، والولايات المتحدة 58 مليار برميل، والصين 32 مليار برميل،أما مجموع احتياطي العالم من الغاز الصخري فيُقدّر بـ 206 تريليون مترا مكعباً. وتعود الحصّة الأكبر منه إلى الصين 32 تريليون متراً مُكعب، تليها الأرجنتين 23 تريليون مترا مكعب، ثمّ الجزائر 20 تريليون مترا مكعب، وتأتي الولايات المتحدة، الرائدة عالمياً في إنتاج الغاز الصخري، في المرتبة الرابعة عالمياً بـ19 تريليون متراً مكعب. أما روسيا، التي يوجد فيها غاز تقليدي أكثر، فهي الثامنة عالمياً في الغاز الصخري بـ تريليون متراً مكعب[2].

كما يرى محللون دوليون أن عملاق الغاز الروسي "غازبرزم" قد يواجه ضربة قاضية، من قبل منافسيه في المستقبل قريب بسبب ثورة الغاز الصخري فإلى السنوات القليلة الماضية، كانت شركة "غازبروم" الروسية، تعدّ الولايات المتحدة أحد المستهلكين الرئيسيين للغاز الطبيعي الروسي. وكانت

1 -Ibid., p 06.

2- سيرغي سميرنوف فيدوموتسي، "روسيا تملك أكبر إحتياطي من النفط الصخري في العالم"، جريدة روسيا ما وراء العناوين،2014/08/08، متوفر في :

Http://www.arab.rbth.comeconomics2013061923599.html

الشركة المحتكرة للغاز الروسي ، " تخطط لزيادة حصتها في سوق الغاز الطبيعي بالولايات المتحدة الأمريكية إلى 10% مع حلول عام 2015. لكن ثورة الغاز الصخري أحبطت خططها. و ضاعفت الولايات المتحدة إنتاجها السنوي من الغاز الصخري في عامي 2007 و2008، على الرغم من أن أسعار واردات الغاز عند حدود 243 دولار في السنة الأولى ثم 307 دولار في الثانية للألف متر مكعب. وخلال معظم العام 2009، لم تتجاوز الزيادة المضافة على سعر الغاز 130 دولار للألف متر مكعب. ومع ذلك استمر إنتاج الغاز الصخري بالتزايد و كمية الغاز الطبيعي المسال الذي تستورده الولايات المتحدة الأمريكية من روسيا، لم تتضاعف، خلال السنوات الخمس الماضية ؛ الرئيس فلاديمير بوتين قد حذّر في تشرين الأول/أكتوبر 2013.أنّ تطوير حلول لإنتاج الغاز الصخري يمكن أن يعيد هيكلة سوق الهيدروكربونات بصورة جذّية"[1].

في ظل هذه الظروف، يُشَكّل على المدى المتوسط الغاز الصخري الأمريكي بديلاً للغاز الطبيعي الروسي نظراً؛ لمستويات المتصاعدة لثورة الغاز الصخري الأمريكي، وتوفيرها للغاز الطبيعي كإحتياطي إستراتيجي لأغراض سياسية، ونلمس ذلك من خلال؛ إمكانية تخلي الإتحاد الأوروبي بصفة تدريجية على الغاز الطبيعي الروسي على مستوى دول الأقل تبعية، ضمن دول الدائرة الثالثة من دول الإتحاد الأوروبي، إذ تشير دراسة الباحثة في المديرية العامة للسياسات الداخلية للاتحاد الأوروبي (القسم السياسي)، Pasquale DE MICCO و المقدمة لبرلمان الإتحاد الأوروبي، و المعنونة بـ" شتاء بارد قادم؟،مساعي الإتحاد الأوروبي لبدائل الغاز الروسي"*،أن القدرات الإجمالية الأمريكية لإنتاج الغاز الطبيعي بلغت 678,6 مليار متر مكعب سنة 2013، موجهة للسوق المحلية وأن القدرة على التصدير المنتج الأمريكي من الغاز الطبيعي المسال، سيتصاعد من 22,7 مليار متر مكعب من الغاز المسال الطبيعي سنة 2015، لتصل إلى 66 مليار متر مكعب في الفترة ما بين 2018–2020.

1- ميخائيل كورتشيمكين،"غازبروم في مواجهة تحدي الغاز الصخري"، جريدة روسيا ما وراء العناوين،2014/08/08، متوفر في:

http ://arab.rbth.comopinion2013032522611.html

*- "A cold winter to come? The EU seeks alternatives to Russian gas"

و بالرغم من محدودية الإنتاج الغاز المسال الأمريكي على المدى القصير، فإن مؤشرات التوجه نحو البديل الأمريكي تراكمت منذ قمة الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في 26 مارس 2014 لتأطير العمل في اتجاه التعاون الطاقوي، كما أُستُكْمِلَ هذا التعاون بعمل لجنة الطاقة بمجلس الشيوخ الأمريكي على مشروع قانون بعنوان :" تسهيل الغاز الطبيعي المسال لقانون الحلفاء الأمريكي*"[1] و ذلك تفادياً للآثار القانونية لقانون سنة 1938 ، المُنَظِّم لتصدير المواد الطاقوية خارج أمريكا، الذي يمنع تصديرها في حالة تشكيل ذلك تهديداً على الأمن الوطني الأمريكي.

و تتوزع انعكاسات التوجه الأوروبي نحو مناطق آسيا وإفريقيا ومنطقة شمال أمريكا؛ واعتمادهم كمورِّدين جُدد على المستوى المتوسط والطويل، على عدة أبعاد سياسية والاقتصادية، تُؤثِّر في أمن الطاقة الروسي والأمن الوطني الروسي ضمن إطار أكثر عمقاً.

ونجد بصمات البعد السياسي، متجسداً في؛ تعزيز الموقف التفاوضي لدول الاستهلاك الأوروبي تجاه إدارة العلاقات الطاقوية مع روسيا ؛حيث أعلنت روسيا بدءً من سنة 2011، تخفيضات في سعر الغاز الطبيعي محولة منها، للمحافظة على توازن العلاقات مع الدول الأوروبية المُستهْلِكة، مما يُؤشِّر على تراجع قدُرات الطاقة كأداة تأثيرية تجاه تلك الدول و وصولاً إلى سياق أزمة الأكرانية سنة2014، التي سَرّعت من التوجه الشامل الإتحاد الأوروبي نحو، تعزيز أمنه الطاقوي عبر عِدة أدوات منها؛ سياسة التنويع الخارجي للموردين الطاقة، كما نلمس مؤشرات البعد الاقتصادي؛ سلسلة العقوبات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية المتعددة الحُزَم، بِدءً بالشخصيات السياسية والقيادات الأمنية الروسية؛ حيث بلغت 12 شخصاً مُنِعوا من السفر إلى داخل دول الإتحاد الأوروبي وتجميد ممتلكاتهم[2] و وصولاً إلى بيان رئيس مجلس الأوروبي هيرمان فان ريمبوي Herman Van Rompuy المتضمن ؛ تقييد وصول المؤسسات المالية الروسية الحكومية لأسواق المال داخل الإتحاد الأوروبي، وفرض حظر على تجارة الأسلحة ووضع

*- "Expedited Liquid Natural Gas for American Allies Act"

1 - Pasquale Demicco, "A cold winter to come? The EU seeks alternatives to Russian gas", , (Brussels : Directorate-General for External Policies of the Union), .n° 183, 23 October 2014,22/12/2014,Available at : http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2014/536413/EXPO_STU(2014)536413_EN.pdf, p 32.

2- Council of the European Union, "EU strengthens sanctions against actions undermining Ukraine's territorial integrity", Brussels, 1 March 2014, n ° 8049/14, ,23/12/2014, Available at : http//:www.consilium.europa.euuedocscms_datadocspressdataENforaff141741.pdf, p 01.

حظر تصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج، بالنسبة للاستخدام العسكري والحد من الوصول الروسي إلى تكنولوجيات الحساسة، لا سيما في مجال قطاع النفط[1].

بالرغم من العقوبات الإقتصادية المزدوجة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي، نستنتج أنه؛ تبقى روسيا هي اللاعب المركزي في الفضاء ما بعد الإتحاد السوفيتي، وهي التي تضع المعايير الجيدة والسيئة منها للتحولات المحلية في المنطقة، كما يعكس إختيار روسيا التلاعب بأسعار والظروف الخاصة بالطاقة، خوفها من الوجود العسكري المتضائل في دول الجوار الأوربي، مما يؤدي إلى تقلص قدراتها التقليدية، ما قد يحمل تغيراً تاريخياً لا يمكن تداركه[2]، وتبرز مؤشرات الأزمة الأكرانية منذ سنة 2014، وما أعقبها من أحداث، السعي الروسي المتواصل لتدارك الإنكشاف الأمني المحتمل من إنظمام دولة أوكرانيا لكل من الحلف الأطلسي والإتحاد الأوربي.

1 - Council of the European Union, "the European Union the agreed additional restrictive measures against Russia", Brussels, 29 July 2014, Presse 436, 23/12/2014, Available at : Http//: www.consilium.europa.euuedocscms_datadocspressdataenec144158.pdf, p 01.

2- بال دوناي و زدزسلولا تشوفسكي، "الأمن الأورو أطلسي و المؤسسات" ، مرجع سابق، ص ص: 135- 137 .

خاتمـــــــــــــــــــــــــــــــة

خاتمة

يَتضِح من موضوع الدراسة، حجم التحولات المتعددة الأبعاد، التي ترتبت عن عالم ما بعد الحرب الباردة ، وتأثيراتها على مفهوم القوة المُستخدم من الدول في سعيها للتأثير السياسي والإقتصادي في مجالها الخارجي، و تبنيها إستراتيجيات على المستويين الإقليمي والدولي، تتكيف ومعطيات عناصر قوتها المحلية، والدولة الروسية من هذا المنطلق، خلال فترة حكم النخبة السياسية المحافظة، تسعى إلى بناء عناصر قوتها التأثيرية خارج التناول العسكري في علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي، وذلك عبر؛ الإستفادة ما أمكن من مواردها الطبيعية الإستراتيجية، والذي يُشكِّل النفط والغاز الطبيعي، أحد مرتكزات التأثير الروسي في سياسته الخارجية.

نتيجة لذلك ،إتضح من تفحص وتحليل مُجمل متون الفصول الثلاث للدراسة الإجابة عن موضوع الإشكالية عبر الإجابة الرئيسة التالية:

- إعتمدت الإدارة الروسية على متغير الطاقة كأداة تأثيرية في علاقتها بالإتحاد الأوربي كمؤسسات ودول، لكن إرتكز صانع القرار الروسي في ذلك المسعى الإستراتيجي على أمن الإمدادات الأوربي من الغاز الطبيعي ،مما يجسد عقلانية القرار الروسي، نظراً للحساسية الشديدة للتجارة النفطية الروسية المحافظة على مبدأ التقليدي المستقر في السياسة الخارجية الروسية؛ وهو عدم تسيس التعاملات النفطية مع الدول الأوربية خارج دائرة المنطقة السوفيتية السابقة، لتمثيله أكبر عائد مالي للإقتصاد الروسي.

وتتفرع عن هذه الإجابة الرئيسية ثلاث إجابية فرعية خلصة إليها الدراسة وهي :

- إستمرار البُعد التاريخي لتأثير وزن الطاقة في تطور النظام السياسي الروسي وتوظيفه للموارد الطبيعية الاستراتيجية؛ الملموسة في منهجيات التعامل عند النخبة السياسية المحافظة السلوفيكي، بإستخدامه كأداة حفظ للإستقرار السياسي ولضروررات التنمية الإقتصادية الداخلية

ولرجوع لتسيس التدريجي لمبيعات ونقل الغاز الطبيعي نحو أوروبا ، تشكيلاً لدوائر للنفوذ الجيوإقتصادية المحتوى؛

- تزامنت مع هذه المنهجيات الداخلية لوطنية الطاقة ، تطبيق إستراتيجيات تكميلية خارجية لمحاولة التحكم في كل من شبكات البنية التحتية الإستراتيجية من الطاقة الداخلية الوطنية للدولة الروسية، مروراً إلى دول المصدر للطاقة من النفط والغاز الطبيعي من دول آسيا الوسطى ومنطقة القطب الشمالي ،وإستكمالاً بمحاولة السيطرة على شركات الطاقة الوطنية المحلية لدول العبور والدول الإستهلاك الأوربي المنُظمة للإتحاد الأوروبي؛

- تُؤدي الترتيبات الأمنية والإقتصادية الروسية في مجال الطاقة تجاه الإتحاد الأوربي إلى زيادة تسارعات الإتحاد الأوربي لضمان أمن الإمدادات من الطاقة عبر التنشيط المكثف لآليات التخزين الإستراتيجي والتدفق العكسي للغاز الطبيعي نحو الدول أوربا الوسطى والشرقية، كما تسهم ثورة الغاز الصخري في تحفيز إستكشاف المخزونات المحلية لدول الإتحاد الأوربي ويفتح آفاقاً للتخفيف من حدة التبعية الطاقوية الأوربية لروسيا، مما يُهدد في العمق أمن العرض الروسي من الغاز الطبيعي ناهيك عن النفط بفعل التطورات المتزامنة للنفط الصخري.

ونصل كنتيجة عامة إلى واقعية قول روبرت كوبر Robert cooper مدير عام سابق للشؤون الخارجية والعسكرية في المفوضية الأوروبيةبأن:"الإتحاد الأوروبي كونه فاعل ما بعد حداثي، يهتم بمشاكل ثانوية مثل قيم معيارية كحقوق الإنسان والديمقراطية، البيئة إضافة إلى قيم أخرى، ليس قادراً على التحاور مع روسيا فهي فاعل واستفالي حداثي، ترى أن سيادة الدولة و أمنها قيمة مُحددة لصانع القرار الإستراتيجي الروسي؛

ويمكن الخروج بإقتراح أساسي من هذه الدراسة متجسداً في:

ضرورة إستفادة صانع القرار الجزائري من تقلبات العلاقات الروسية الأوربية في مجال أمن الإمدادات لكسب مزيد من أسواق الغاز الطبيعي في الدول الأوربية المُستهلكة.

قائـــــــــــــــــــمة المـــــــــــــــــــــــــراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1- أيسون ك. بيلز وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (ترجمة: عمر الأيوبي وآخرون).الطبعة الأولى. (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2007).

2- (------)، التسلح ونزع السلاح و الأمن الدولي(ترجمة: عمر الأيوبي و آخرون). الطبعة الأولى.(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

3- دورتي جيمس و بالستغراف روبرت، النظريات المتضاربة افي العلاقات الدولية(ترجمة: وليد عبد الحي).الطبعة الأولى.(بيروت: مكتبة كاظمة لنشر والترجمة و التوزيع ،1985).

4- بيليس جون و سميث ستيف، عولمة السياسة العالمية .الطبعة الأولى.(دبي: مركز الخليج للأبحاث ،2004).

5- بيندر جون و أشروود سايمون، الإتحاد الأوربي : مقدمة قصير (ترجمة :خالد غريب علي).الطبعة الأولى .(مصر : مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ،2014).

6- حتى ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية . الطبعة الأولى. (لبنان: دار الكتاب العربي،1985).

7- ملفين نيل وآخرون،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (ترجمة :عمر الأيوبي وآخرون).الطبعة الأولى.(لبنان: مركز درسات الوحدة العربية ،2011).

8- ما كنمار روبرت، ما بعد الحرب الباردة (ترجمة :محمد حسين يونس). الطبعة الأولى.(الأردن: دار الشروق لنشر و التوزيع ،1991).

9- مضر الأمارة لمى،الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و إ نعكاساتها على المنطقة العربية .الطبعة الأولى . (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2009).

10- (----)،المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيراتها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة بين 1990-2003.الطبعة الأولى.(الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2005).

11- روان سيوم، وهم التحكم القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين(ترجمة:فاضل جتكر).الطبعة الأولى.(لبنان: دار الوراق للنشر ،2004).

12- رتليدج أيان، العطش إلى النفط ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟(ترجمة: مازن الجندلي).الطبعة الأولى. (لبنان: الدار العربية للعلوم ،2006).

13- الشيخ نورهان، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية. الطبعة الأولى.(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998).

14- ختاوي محمد، النفط و تأثيره في العلاقات الدولية. (بيروت: دار النفائس ، 2010)

15- غريفيش مارتن و أوكالاهان تيري ،المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. الطبعة الأولى (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث ،2008).

16- تاروفيسكي شميدت، موجز تاريخ الإتحاد السوفياتي .([(د.ذ.م)]: دار التقدم ، 1986).

II. الدوريات والمجلات المحكمة :

1- حقي توفيق سعد،"التنافس الدولي وضمان أمن الدول"، مجلة العلوم السياسية،العراق (بغداد)،العدد43 ،2011.

2- سعيد كاطو عبد المنعم،"الإتجاهات الراهنة لتطور القوة العسكرية الروسية"، مجلة السياسة الدولية مصر، العدد 170 ، 2007.

3- السيد سليم محمد، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، مجلة السياسية الدولية ،جمهورية مصر العربية، العدد 170، 2007.

4- علي سالم أحمد، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة :هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيء من الماضي؟"،المجلة العربية للعلوم السياسية ،لبنان ،العدد 20 ، 2008.

III. أطروحات غير منشورة:

1- بعاسو عبد الجليل، "رهان الأمن الطاقوي الإتحاد الأوربي: دراسة في الابعاد والتحديات، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة دالي براهيم الجزائر ، 2010.

2- قسوم سليم ، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية" ، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر3 ،2010.

3- رداف طارق ، "الإتحاد الأوروبي: من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة"، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005.

IV. المحاضرات و الملتقيات العلمية:

1- بوقارة حسين، "محاضرات في الفكر الاستراتيجي القديم والحديث"، مقدمة لطلبة ماجستير علاقات دولية وإستراتيجية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2011.

2- جميلة علاق و خيرة ويفي، "مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة"، الملتقى الدولي حول :الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة، أفريل، 2008.

3- منصر جمال، "التحولات في الأمن من الوطني الى الإنساني" مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق . جامعة منتوري قسنطينة ،29-30 أفريل ،2008.

V. المواقع الإلكترونية:

1- بن سلطان خالد وآخرون، "مبادئ وأسس الأمن الوطني"،2014/08/25،متوفر في:
http://www.mokatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec22.doc_cvt.html

2- البنك الدولي للإنشاء و التعمير،" روسيا البيانات"،2014/08/05، متوفر في :
http://data.albankaldawli.org/country/russian-federation#cp_surv

3- حسين خليل ،" القوة وأثرها في الاحلاف الدولية وصراعاتها "،لبنان ،مجلة الدفاع الوطني. عدد 65،جويلية 2008، متوفر في:
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?19718

4- محمود هشام، "رغم تعويم الروبل الأزمة الإقتصادية تستفحل في روسيا"، جريدة العرب الإقتصادية الدولية، الرياض،العدد 7702، نوفمبر 2014، تاريخ الزيارة: 2014/12/10، متوفر في:
http://www.aleqt.com/2014/11/12/article_905025.html

5- عبد الحليم أميرة، "أمن الطاقة تكلفة عسكرية متصاعدة"، تاريخ الزيارة: 2014/08/17، متوفر في :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=149474&eid=121

6- إيدن مصطفى، الأمن والجغرافيا السياسية فى أوروآسيا ما بعد السوفيتية، تاريخ الزيارة: 2014/07/02، متوفر في :

http://www.ahram.org.eg/acpss

7- فاضل نعمة محمد، "مفهوم الأمن الوطني وهاجس الدولة البوليسية"، تاريخ الزيارة:2014/07/03، متوفر في:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=153066

8- روزين إيغور ،"خمسة أسئلة حول شبه جزيرة القرم " ، روسيا ماوراء العناوين،2014/09/20، متوفر في:

http//:www.arab.arabth.com world.201403052.html

9- علو عميد أحمد ،" السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية"،مجلة الجيش اللبنانية، العدد 263، ماي 2007،متوفر في :

http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?14388#.U5LCVvuPMm4

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية :

I. Books:

1- Alekperov Vagit , Oil of russia past,present and future.1fst Edirion (the United States of America: East View Press, 2011).

2- Berenskoetter Felix and William ,M. j. s, Power in world politics.1fst Edirion. (London: Routledge Taylor and francis group, 2007).

3- Brzezinski Zbigniew, The Grand Chessboard :Amarican primacy and its geostrategic imperatives.(Washington,1997).

4- Buzan ,Barry , people state and fear an Agenda for International Security Studies in the post-cold war era .2nd edition .(New york: lynne rienner,1991).

5- De Haas , Marcel ,Russia's Foreign security policy in the 21st Century :Putin ,Medvedev and beyond . 1fst Edirion . (london :Routledge, 2010).

6- J.sanders Paul, Russain energy and European security :a transatlantic dialogue.(Washington D.C:the Nixon center ,2008).

7- Gray Colin S , War Peace and International Relations An Introduction to Strategic History.1fst Edirion.(London : MRoutledge 2007) .

8- Kuchins Andrew C , Aslund Anders, The Russia Balance Sheet. (washington: peterson, center strategican and international studies 2009).
9- Kuchins ,Andrew c and Amy beavin , Anna Bryndaz , Russia '2020 Strategic Economic Goals and the role integration .Washington: center for international studies,2008).
10- Lester C and Joanne Evans, Hunt-international handbook on the economics of energy. (The British : Library of Congress, 2009).
11- Lluft Gal and Korin Anne, Energy Security Challenges for the 21st Century A Reference Handbook. (California : acid-free paper,2009).
12- Thorun ,Christian, Explaining change in Russian foreign policy:the role of ideas in post-soviet Russai conduct towards the west. (Britain : palgrave macmillian , 2009).
13- Tsygankov Andrei , Russia's Foreign Policy Change and Continuity in National Identity. 2nd edition.(United Kingdom: Rowman and Littlefield Publisher, 2010).
14- Wilson Roweandand Elana , Torjesen Stina,The Multilateral Dimension in Russian Foreign Policy.(London: Routledge , 2009).

II. Periodicals and Reviews:

1- Assenova Margarita, "Russia-Ukraine War's Impact on European Energy", Eurasia Daily Monitorm Volume 11 , Issue 185, October ,2014.
2- de Tinguy Anne, "Le triangle Kiev-Bruxelles-Moscou : l'impact de larévolution orange et de la présidence Iouchtchenko" ,Revue d'études comparatives Est-Ouest,Volume 37, 2006.
3- Dubien Arnaud ,"Russie-Ukraine : opacité des reseaux energetiques" , 2007 note de l´ifri, Russie.Nei.Visions, n°19, mai 2007.
4- Godin Yu Ukraine and the Slave triangle, Russia and new States of Eurasia , n° 2, 2014.
5- Paczyński Wojciech and others,"The Economic Aspects of the Energy Sector in cis countries", Poland (Warsaw):Center for social and Economic Research,Economic Papers 327,June 2008.
6- Vatansever Adnan ,"russai ´s oil Exports Economic Rationale versus strategic Gains," Carnegie Endowment for International Peace ,Moscow : Canergie papers ,energy and Climate program ,number 116,December 2010.

I. Europe and Russian Official Document :

1- Constitution of the Russian Federation,27./10/2014,Available at : http://www.constitution.ru/en/10003000-07.html

2- Council of the European Union, "EU strengthens sanctions against actions underminingUkraine's territorial integrity" . Brussels, 1 March 2014, 8049/14, PRESSE 174,23/12/2014,Available at: http//:www.consilium.europa.euuedocscms_datadocspressdataENforaff141741.pdf

3- Council of the European Union, the European Union the agreed additional restrictive measures against Russia, Brussels, 29 July 2014, Presse 436,23/12/2014, Available at: http//:www.consilium.europa.euedocscmsdatadocspressdataenec144158.pdf

4- Demicco Pasquale, "A cold winter to come? The EU seeks alternatives to Russian gas" .Brussels: the Union Directorate-General for External Policies, n° 183, 23 October 2014,22/12/2014, Available at: http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2014/536413/EXPO_STU(2014)536413_EN.pdf.

5- Ministry of Economic development Russia, "Russia strategic Economic". 25/10/2014, Available at: http://economy.gov.ru/wps/wcm/connect/economylib4/en/home/activity/sect.ions/foreigneconomicactivity,html

II. Raports And Search Papers*:*

1- Consulate General of the Russian federation in Mumbai (Bombay), India Report: "the enabling environment for foreign investment in the Russian: Legal Framework and Policies at Federal and Regional Level".25/10/2014.Available at : http://www.russiaconsulmumbai.mid.ru/report.html.

2- Mehdi Ahmed, Yenikeyeff Shamil,Governor,Oligarchs,and Siloviki:oil and power in Russia ,France: ifri Russai/Nis center,Russie.Nei.Visions n°68.february 2013,24/10/2014, Available at : http://www.ifri.org/?page=detail-contribution&id=7521&id-provenance=88&provenance-context-id=3

3- US Energy Information Administration ,"Russia report".12,March 2014,26/11/2014,Available at : http://www.eia.gov/countries/analysisbriefs/Russia/russia.pdf

4- Woehrel Steven, "Russian Energy Policy Toward Neighboring Country" .Congressional Research Service. N° 7-5700. September 2, 2009.

5- Chairman Curtis and Clifford Case ,"Technology and Soviet Energy Availability", A Report ,(Washington : the International Security and Commerce Program, November, 1981)26/10/2014.Availbale at : http ://www.ota.fas.orgreports.8127.pdf . p20

VI.Site Enternet :

1- Statistique mondiales ,"federation de statistiquerussei",18/07/2014,Available at : http://www.statistiques-mondiales.com/russie.html

2- Gazprom company , about Gazbrom.05/11/2014. Available at : http://www.Gazprom.com/about/html

3- Skaar Ole , "How Russia uses its oil and gas pipelines as an economic weapon". November 13,2014.24/11/2014, Available at : http://curiousmatic.com/russia-uses-oil-gas-pipelines-economic-weapon

4- Economist Magazine, " European energy security conscious uncoupling". April 2014,26/11/2014, Available at : http://www.economist.com/news/briefing/21600111-reducing-europes-d,html

5- Johnson Keith," Hammered by the West :Putin Turns East" . Foreign Policy 2014, 24/09/2014, Available at : http://foreignpolicy.com/2014/09/18/hammered-by-the-west-putin-turns-east

6- Smith keith c," Security Impliction of Russian Energy policies".policy Brief.N°.90, January 2006,27/08/2014, Available at : http//:www.isn.ethz.chDigital-LibraryPublicationsDetailid=22929&lng=en,pdf

7- Russie Information ," la population de la Russie",14/07/2014, Available at http://www.russieinfo.com/demographie-148-150-millions-dhabitants-en-

فهرس الخرائط:

الخريطة	عنوان الخريطة	رقم الصفحة
01	التموقع الجغرافي لشبكة أنابيب الغاز الطبيعي الروسي ،السيل الجنوبي والسيل الشمالي مع شبكة أنابيب ناباكو المفترضة كمنافس لها.	157

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أمن الطاقة ضمن موضوعات الأمن الرئيسية	31-29
02	مكونات القوة عند ثلاث مفكرين من المدرسة الواقعية التقليدية في مجال التنظير للعلاقات الدولية	35
03	حجم إنتاج النفط لدى كل من دولتي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية من عام 1898 الى سنة 1904 الوحدة القياس (بالمليون طن)	45
04	نسبة مساهمة منطقة غرب سيبريا من النفط من سنة 1965 الى سنة 1980	58
05	حجم مساهمة الدولة الروسية عبر شركاتها الوطنية في مشاريع إستثمارية ضمن قطاع الطاقة	142
06	نسب مساهمة شركات المحلية الدولية في الميزانية الروسية سنة 1995	144
07	مدى توسع تحكم النخب السياسية المحافظة على مستوى الشركات الروسية الخاصة الحكومية الحيوية لدى الإقتصاد الروسي بين سنة 2004 الى سنة 2006	146
08	نسب مساهمة الدولة لدى الشركات النفطية الرئيسية حسب صيغة المساهمة الذهبية GOLDEN SHARE في الفترة من سنة 2012 الى سنة 2016	165

فهرس المخططات:

المخطط	عنوان المخطط	رقم الصفحة
01	تأثير تطور الوضع الداخلي الرّوسي على مواقف النخب السياسية الروسية	116

فهرس الموضوعات

مقدمة..... **06**
الفصل الأول: أهمية الطاقة في الفكر الاستراتيجي الروسي التأصيل النظري والتطور التاريخي.....**14**
المبحث الأول: جذور التفكير الاستراتيجي في مجال الطاقة.....16
المطلب الأول: مظاهر تبلور البعد الاستراتيجي لطاقة.....16
الفرع الأول: بداية البعد الاقتصادي.....16
الفرع الثاني: بداية الأبعاد السياسية والعسكرية.....17
المطلب الثاني: الصدمات النفطية وأثرها في العلاقات الدولية.....19
الفرع الأول: الطاقة كمحدد أمني.....19
الفرع الثاني: الطاقة ضمن محددات قوة الدول.....31
المبحث الثاني: مكانة الطاقة في المسار التطوري للفكر الاستراتيجي الروسي.....42
المطلب الأول: النفط في الحقبة القيصرية ، بداية للأهمية.....42
الفرع الأول: المستوى السياسي والأمني..... 43
الفرع الثاني: المستوى الاقتصادي..... 44
المطلب الثاني: دور النفط والغاز في الحقبة السوفيتية.....46
الفرع الأول: المستوى السياسي و الأمني..... 47
الفرع الثاني: المستوى الاقتصادي..... 57
المطلب الثالث: اتجاهات الفكر الاستراتيجي الرّوسي بعد الحرب الباردة ورؤيتها لطاقة كقيمة إستراتيجية.....59
الفرع الأول: الواقع الاستراتيجي العالمي :محتوى متجدد..... 60
الفرع الثاني: جدل الهوية للاستراتيجية الرّوسية والسعي للمكانة الدولية.....64
الفصل الثاني: محددات الاستراتيجية الروسية تجاه الاتحاد الأوربي.....**76**
المبحث الأول: المتغيرات الداخلية.....78
المطلب الأول: المتغير السياسي و الأمني..... 78
الفرع الأول: النخبة السياسية الليبرالية.....78
الفرع الثاني :النخبة السياسية المحافظة..... 85
الفرع الثالث: البيئة الأمنية الجديدة وانعكاساتها على توجهات الأمن الوطني الروسي.....88
المطلب الثاني: المتغير الاقتصادي.....91

الفرع الأول: الظروف التاريخية لتبلور الاقتصاد الروسي ما بعد سوفيتي.....92
الفرع الثاني: مراحل إصلاح الاقتصاد الروسي وأثرها في مكانة روسيا الدولية.....93
المطلب الثالث: المتغير العسكري.....99
الفرع الأول: مكونات القوة العسكرية المادية والغير المادية..... 99
الفرع الثاني: اتجاهات تطور القوة العسكرية الروسية.....104
المبحث الثاني :المتغيرات الخارجية.....105
المطلب الأول: المتغير الدولي.....105
الفرع الأول: تحولات النظام الدولي.....105
الفرع الثاني: الانعكاسات الداخلية لروسيا في المجال الخارجي.....106
المطلب الثاني: المتغير الإقليمي.....109
الفرع الأول :منطقة الخارج القريب ،منطقة الما بعد السوفيتية.....109
الفرع الثاني :منطقة الخارج البعيد ،التنافس الجيوسياسي على النفط.....112
الفصل الثالث: دور الطاقة في الترتيبات الأمنية و الاقتصادية الروسية تجاه الاتحاد الأوربي وانعكاساتها الأمنية.....**119**
المبحث الأول: الترتيبات الأمنية الروسية في مجال الطاقة..... 121
المطلب الأول: السياسة الأمنية الروسية الثابت والمتغير.....121
الفرع الأول: السياسة الأمنية، خلفية تاريخية.....122
الفرع الثاني: رسم السياسة الأمنية الروسية وتأثيرات النخب السياسية.....123
الفرع الثالث: الغاز والنفط في الأجندة الأمنية الروسية..... 128
المطلب الثاني :السياسة الدفاعية الروسية ورؤيتها لأمن الطاقة.....129
الفرع الأول: الوثائق التأسيسية لأمن الطاقة ،مفهوما الأمن والعقيدة العسكرية.....130
الفرع الثاني: الترتيبات الدفاعية الروسية تجاه التهديدات الأمنية.....132
المبحث الثاني: الترتيبات الإقتصادية الروسية في مجال الطاقة.....138
المطلب الأول: المستوى الوطني.....138
الفرع الأول: البعد القانوني ووطنية الطاقة.....139
الفرع الثاني: البعد السياسي،مسارات تحكم الدولة بقطاع الطاقة الروسي.....143
المطلب الثاني: المستوى الإقليمي.....149
الفرع الأول: دول العبور الأساسية لإمدادات الطاقة الأوروبي.....150
الفرع الثاني : دول الإستهلاك الأوربي وأمن الطاقة.....155

المبحث الثالث : التهديدات الأمنية للاعتماد الرّوسي على الطاقة كأداة تأثير تجاه الاتحاد الأوربي.....163
المطلب الأول: التهديدات الأمنية الداخلية وانعكاساتها على وطنية الطاقة الروسية.....164
الفرع الأول :البعد السياسي ،أثر النخب السياسية.....164
الفرع الثاني :البعد الاقتصادي ،أزمة النموذج التنموي الروسي.....167
المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الخارجية لأمن العرض الروسي.....168
الفرع الأول: الاستراتيجية الأوربية لأمن الطاقة.....169
الفرع الثاني: تصاعد دور الولايات المتحدة الأمريكية في سوق الطاقة العالمي.....174
خاتمة.....**179**
قائمة المراجع.....184
فهرس الخرائط.....191
فهرس الجداول.....191
فهرس المخططات.....**192**
فهرس الموضوعات.....193

الإستراتيجية الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي: الطاقة أنموذجاً(2000-2014)

ملخص:

تُبرز تطورات الأزمة الأكرانية الرَّاهنة، تنامي الدور الروسي في المشهد الإستراتيجي الأوروبي، وتؤكد جدية المسعى الإستراتيجي لصانع القرار الروسي في؛ إعادة بناء قوة عظمى روسية من خلال؛ إستراتيجية روسية، تهدف مرحلياً، لحفظ ما تبقى من دوائر النفوذ السوفيتية السابقة، خاصةً على مستوى الجزء الأوروبي من الحِزام الأمني الروسي، وهندسة دوائر نفوذة مُبتكرة بمضامين إقتصادية، بناءً على هذا الأساس، تهدف الدراسة إلى؛ فحص الوزن النسبي لمتغير الطاقة في الإستراتيجية الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي، وتحاول ما أمكن، تتبع المنهجيات الروسية ضمن المستويات أمنية و الاقتصادية الروسية، ومروراً إلى محاولة ؛هندسة دوائر نفوذ إقتصادية جديدة، تُمثِّل بشكل نسبي، بديلاً للقوة العسكرية وتسييراً لضرورات المرحلة الرَّاهنة.

وتنتقل الدارسة إلى إلقاء الضوء على الانعكاسات الأمنية للاعتماد الروسي المتكرر في؛ إضفاء البُعد السياسي على سياساته في مجال الطاقة ضمن قطاعي الغاز ثم النفط، أثناء تعاملاته مع الدول الأوروبية المُنظمة للإتحاد الأوروبي، ومُبرزين مُختلف التهديدات الأمنية، التي تمس أساساً أمن العرض الروسي، ضمن معادلات أمن الطاقة و وصولاً إلى تَلمُس تداعيات ذلك على المستوى الداخلي من خلال؛ تفاعل البُعدين الاقتصادي و السياسي.

Abstract :

The developments of the current Ukrainian crisis highlight Russia's growing role in the European strategic landscape, and emphasize the seriousness of the strategic endeavor made by the Russian decision-maker to rebuild a Russian superpower based on a Russian strategy temporarily aimed at preserving what remains of the previous spheres of Soviet influence, particularly at the level of the European part of the Russian security belt, and engineering innovative spheres of influence with economic contents. Based on this, this study aims to examine the relative weight of the variable of energy in the Russian strategy towards the European Union, and attempts as much as possible to follow the Russian methodologies at economic and security levels and moving into engineering new economic spheres of influence that relatively constitute an

alternative to military power and thus a management of the imperatives of the status quo.

This study sheds light, too, on the security implications of Russia's repeated dependency on energy policies in terms of gas and oil and their political dimension in its relations with EU. countries, and thus highlighting the various security threats that affect mainly the security equations of the Russian energy, and their implications on the domestic level through the interaction between political and economic dimensions.